

هذه مجموعة مشتملة على ثلاث رسائل
الاولى المسماة بالانصاف في بيان سبب الاختلاف
تصنيف عالم الزمان نهر العلماء ختم المحدثين محمد
القرن الثاني عشر شاه ولي الله الدهلوي المتوفى سنة ١١٨٥
والثانية المسماة عقد الجيد في استكام الاجتهاد والتقليد
له ايضا والثالثة المسماة برحميا بسس القياس في
اثبات القياس تأليف علامة زمانه ومجتهد
آوانه شيخ الاسلام ومفتي الانام
الشيخ جبيب الحق الحنفي
مفتي الديار الهندية
﴿ طبع على نفقة ﴾

الهام الفاضل الانسان الكامل الاستاذ الافخم
الاكرم المجدفي نشر القرائب بلاقواني حضرة (الشيخ محمد
منيب الدجاني) لازال مصدرا للطائفت ومنظر الطرائف
﴿ طبع بطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر ﴾

سنة ١٣٢٧ هجرية

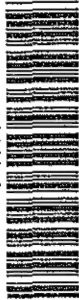
قد اعنتني بطبعه

حسين حلمي بن سعيد استنبولي

يطلب من المكتبة ايشيق بشارع دار الشفقة بفتح ٧٢

استانبول - تركيا

١٣٩٦ هجري ١٩٧٦ ميلادي



AR20319

MALIBRARY, A.M.U.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمدا صلوات الله عليه الى الناس ليكون هاديا الى الله بآذنه وسراجا منيرا ثم اظم الصحابة والتابعين والفتهاء المجتهدين ان يحفظوا سير نبينهم طيبة بعد طيبة الى ان ترفن الدنيا بانقضاء ليم النعم وكان على ما شاء قديرا واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي لا نبي بعده صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين ﴿ اما بعد ﴾ فيقول الفقير الى رحمة الله الكريم ولي الله بن عبد الرحيم اثم الله تعالى عليهما نعمه في الاولى والاخرى ان الله تعالى التقى في قلبي وقتا من الاوقات ميرا عرفة سبب كل اختلاف يقع في الملة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليمات وعرف به ما هو الحق عند الله وعند رسوله ومكنى من ان ابين ذلك بآياتي مع شبهة ولا اشكال ثم سئلت عن سبب اختلاف الصحابة ومن بعدهم في الاحكام الفقهية خاصة لما سئلت ببعض ما فيه هلى به ساعدت بخدمته الوقت ويحيط به السائل فجاءت رسالته مضيفة في بابها ﴿ وسببها الانصاف في بيان سبب الاختلاف ﴾ وحسبى الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

﴿ باب اسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع ﴾

اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن الفقه في زمانه الشرع فمدونا ولم يكن البعث في الاحكام يومئذ مثل بحث هؤلاء الفقهاء حيث يبينون بأقصى جهدهم الاركان والشروط والآداب كل شئ مما نازعنا عن الآخر بدليله ويفرضون الصور من صلتهم ويتكلمون على تلك الصور المفروضة ويحدون ما يقبل الحد ويحصرون ما يقبل الحصر الى غير ذلك اما رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يتوضأ فيرى الصحابة وضوءه فيأخذون به من غير ان يبين هذا ركن وذلك ادب فكان يصلي فيرون صلاته فيصنعون كما رآه يصلي وجمع فرمى الناس جميعه ففعلوا كما فعل وهذا كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم ولم يبين ان فروض وضوءه سنة او اربعة ولم يفرض انه يجزئ ان يتوضأ انسان بغير موالاة حتى يحكم عليه بالصحة او الفساد الا ما شاء الله وقبلما كانوا يسألونه عن هذه الاشياء عن ابن عباس قال ما رايت قوما كانوا يخبرون اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سألوه الا عن ثلاث عشرة مسألة حتى قبض كلهم في القرآن منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ويسألونك عن الجفيس قال ما كانوا يسألون الا عما ينفعهم قال ابن عمر رضي الله تعالى عنه لا نسأل عما لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب رضي

الله تعالى عنه. يلعب من سأل عما لم يكن قال الفاسم انكم تسألون من اشياء ما كنا نسأل عنها
 ونفرون عن اشياء ما كنا نعرف عنها. وتسألون عن اشياء ما ادري ما هي ولو علمنا ما مل
 لنا ان نكتمها عن عمرو بن اسحق قال لمن ادركت من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اكثر من سبغني منهم فزاريت قوما بالبرسيرة ولا اقل تشديد منهم. وعن عباد بن
 يسر السكندى سئل عن امرأة ماتت مع قوم ليس لها ولي فقال ادركت اقواما كانوا يشددون
 تشديداكم ولا يسألون مسائلكم اخرج هذه الاثار الدارمي وكان صلى الله عليه وسلم يستغني
 الناس في الوقائع فيهم ويزفع اليه القضايا فيقضي فيها ويرى الناس بفعالهم معروفا فمدحه
 او منكره فبشكر عليه وما كل ما افتى به مستغنيا عنه وقضى به في قضية او انكره على فاهله
 كان في الاجتماعات ولذلك كان الشيخان ابو بكر وعمر اذا لم يكن لهما علم في المسئلة يسألان الناس
 عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابو بكر رضى الله تعالى عنه ما سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال فيها شيئا يعني الجدة وسأل الناس فلما صلى الظهر قال ايكم سمع من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجدة شيئا فقال المعيرة بن شعبه انما اقول اعطاه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فاسأل ايعلم ذلك احد غيرك فقال محمد بن سلمة صدق فاعطاه ابو بكر
 السدس وقصة سؤالات عمر الناس في الغرة ثم رجوعه الى خبر المعيرة وسؤالاته في الوباء ثم
 رجوعه الى خبر عبد الرحمن بن عوف وكذا رجوعه في قصة الجوس الى خبره وسرور عبد الله بن
 مسعود بخبر مقتل بن يسار لما وافق رأيه وقصة رجوع ابي موسى عن باب عمر وسؤالاته عن
 الحديث وشهادة ابي سعيد له وامثال ذلك كثيرة معلومة مروية في الصحيحين والسنن وبالجملة
 فهذه كانت عادته الشكرية صلى الله عليه وسلم فرأى كل صحابي ما يسره الله له من عباداته
 وقنواؤه واقضية فحفظها وعقلها وعرف لكل شيء وجهها من قبل خضوف القرآن به فعمل
 بعضها على الاباحة وبعضها على الاستحباب وبعضها على النسخ لآمارات وقرآن كانت كافية
 عنده ولم يكن العمدة عندهم الا وجدان الاطمئنان والتلج من غير التفت الى طرق الاستدلال
 كما ترى الاعراب يفهمون مقصود الكلام فيما بينهم وتلج صدورهم بالصرح والتأويل
 والاباء من حيث لا يشعرون فانقضى عصره الشكرية وهم على ذلك ثم انهم تفرقوا في البلاد
 وسار كل واحد مقتدى بآخيه من النواحي فكثرت الوقائع ودارت المسائل فاستفتوا فيها فأجاب
 كل واحد حسب ما حفظه او استنبطه وان لم يجد فيها حفظه او استنبطه ما يصلح للجواب اجتهد
 برأيه وعرف العلة التي ادار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها الحكم في منصوصاته فطرد
 الحكم حينما وجدها لا بالوجه بل في موافقة غرضه عليه الصلاة والسلام فعند ذلك وقع
 الاختلاف بينهم على ضروب منها ان صحابيا سمع حكاية قضية او قوى ولم يسمعها الاخر فاجتهد
 برأيه في ذلك وهذا على وجوه احدها ان يقع اجتهد موافق الحديث مثاله ما رواه النائي
 وعسيرة ان ابن مسعود رضى الله عنه سئل عن امرأة ماتت عنها زوجها ولم يفرض لها فقال لم ار

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى في ذلك فاختلوا عليه شهر أو نحوها فاجتهد براه وقضى بان
له مهر نائها لاوكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن يسار فشهد بأنه
صلى الله عليه وسلم يقضى بمثل ذلك في امره منهم ففرح بذلك ابن مسعود فرحته لم يفرح مثلهما قط
بعد الاسلام وثانيهما ان يقع بينهما المناظرة ويظهر الحديث بالوجه الذي يقع به غالب الظن
فيرجع عن اجتهاده الى المذموم مثاله ما رواه الائمة من ان اباهريرة رضى الله عنه كان من
مذهبه انه من اصبح جنباً فلا صوم له حتى اخبرته بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف
مذهبه فرجع وثالثها ان يلفه الحديث ولكن لا على الوجه الذي يقع به غالب الظن فلم يترك
اجتهاده بل طعن في الحديث مثاله ما رواه اصحاب الاصول من ان فاطمة بنت قيس شهدت عند
عمر بن الخطاب بانها كانت طليقة الثلاث فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا
سكنى فردشهادتها وقال لا تترك كتاب الله يقول امرأة لا يدري اصدفت ام كذبت لها النفقة
والسكنى وقالت عائشة رضى الله عنها يا فاطمة لا تتقي الله يعني في قولها لا سكنى ولا نفقة ومثال
آخر روى الشيخان انه كان من مذهب عمر بن الخطاب ان التيمم لا يجزى الجنب الذي لا يجد
الماء فروى عنده عمار انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأصابته جنابة ولم يجد
ماء فعمل في التراب فذكر ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال نعم كان يكفيل ان
تفعل هكذا وضرب بسدبه الارض فمسح بهما وجهه وبديه فلم يقبل عمر ولم ينقض عنده حجة
تقارم ما رآه فيه حتى استفاض الحديث في الطبقة الثانية من طرق كثيرة واضمه لهما وهم النادح
فأخذ به ورجعها ان لا يصل اليه الحديث اصلاً مثاله ما خرج مسلم ان ابن عمر كان يأمر النساء
اذ اغسلن ان ينقضن رؤسهن فذهبت عائشة رضى الله عنها بذلك فقالت يا عجباً لابن عمر هذا
أمر النساء ان ينقضن رؤسهن أفلا يأمرهن ان يخلعن رؤسهن فقد كنت اغسل أنا ورسول الله
صلى الله عليه وسلم من الماء واحد وما يزيد على ان تفرغ على رأسي ثلاث افراغات مثال آخر
ما ذكره الزهري من ان هذا لم يلفها رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المستحاضة
فكانت تنسكى لاسها كانت لا تصلي ومن تلك الضروب ان يروى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعل فعلا فعمله بعضهم على التربة وبعضهم على الاباحة مثاله ما رواه اصحاب الاصول في قصة
التحصب اي النزول بالاباح عند النفر نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم به فذهب ابو هريرة
وابن عمر الى انه على وجه القرية فجهلوه من حسن الحج وذهبت عائشة وابن عباس
رضي الله عنهما الى انه كان على وجه الانتاف وليس من السنن ومثال آخر ذهب الجمهور الى ان
الرمل في الطواف سنة وذهب ابن عباس رضى الله عنه الى انه انما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
على سبيل الانتاف لعارض عرسه وهو قول المشركين طعنهم حتى يربو ليس بسنة ومنها
اختلاف الوهم مثاله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حج فراه الناس فذهب بعضهم الى انه كان
متمتعاً وبعضهم الى انه كان فارادوا بعضهم الى انه كان مفرداً مثال آخر اخرج ابو داود عن

مهدي بن جبير انه قال قلت لعبد الله بن عباس يا ابا العباس سمعت لا خنثى الا في رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في اهلل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اوجب فقال اني لا علم الناس
 بذلك انها كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فمن هناك اختلفوا اخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجد ذي الطلعة ركعتين اوجب في مجلسه واهل
 بالحج حين فرغ من ركعته فسمع ذلك منه اقوام فحفظوه عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته اهل
 وادرك ذلك منه اقوام وذلك ان الناس انما كانوا يأتون ارسالا فمعه حين استقلت به ناقته
 يهل فقالوا انما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استقلت به ناقته ثم مضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فلما علا على شرف البيداء اهل وادرك ذلك منه اقوام فقالوا انما اهل حين علا على
 شرف البيداء واهل الله لقد اوجب في مصلاه واهل حين استقلت به ناقته واهل حين علا على
 شرف البيداء ومنها اختلاف السهو والنسيان مثاله ما روي ان ابن عمر كان يقول اعتمر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عمرة في رجب فسمعت بذلك عائشة فغضت عليه بالسهو ومنها اختلاف
 الضبط مثاله ما روي ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه
 فغضت عائشة عليه بانه وهم باخذ الحديث على وجه من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم على يهودية
 يبكي عليها اهلها فقال انهم يبكون عليها وانما تعذب في قبرها فظن ان العذاب معلول للبكاء وظن
 الحكم عاما على كل ميت ومنها اختلافهم في علة الحكم مثاله القيام للجنائز فقال قائل لعظيم
 الملائكة فيم المؤمن والكافر قال قائل لمول الموت فيهما وقال قائل من على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يجنازة يهودي فقام لها كراهة ان تعاد فوق راسه فيخص الكافر ومنها
 اختلافهم في الجمع بين المختلفين مثاله رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المنعة عام
 خيبر ثم نهى عنها ثم رخص فيها عام او طاس ثم نهى عنها فقال ابن عباس كانت الرخصة للضرورة
 والنهي لانقضاء الضرورة والحكم بان على ذلك وقال الجمهور كانت الرخصة باحة والنهي نسخا
 لها مثال آخر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة في الاستنجاء فذهب قوم
 الى عموم هذا الحكم وكونه غير منسوخ وراه جابر يبول قبل ان يتوفى بهام مستقبل القبلة
 فذهب الى انه نسخ للنهي المتقدم وراه ابن عمر قضى حاجته مستدبرا القبلة مستقبل الشام
 فردبه فوهم وجع قوم بين الروايتين فذهب الشعبي وغيره الى ان النهي مختص بالصمغراء فاذا
 كان في المراحض فلا بأس بالاستقبال والاستدبار وذهب قوم الى ان القول عام محكمة والفعل
 محتمل كونه خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم فلا ينتهض ناسخا ولا يخصصه وبالحجة فاختلقت
 مذاهب اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم واخذ عنهم المتابعون كل واحد ما يسهله فحفظ ما سمع
 من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومذاهب الصحابة وعقلها وجمع المختلف على
 ما يسهله ورجع بعض الاقوال على بعض واضمحل في نظرهم بعض الاقوال وان كان مأثورا
 من كبار الصحابة كالذهب المأثور عن عمر وابن مسعود في يهم الجناب اضمحل عندهم لما

استفاض من الأحاديث عن عمار وعمران بن حصين وغيرهما فعند ذلك صار لكل عالم من علماء
التابعين مذهب على جباله فانصب في كل بلد امام مثل سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله بن
عمر في المدينة وبعدهما الزهري والقاضي يحيى بن سعيد وربيعة بن عبد الرحمن فيها وعطاء
ابن ابراهيم بمكة وابراهيم النخعي والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة وطاوس بن
كيسان باليمن ومكحول بالشام فاطمأ الله اكبادا الى علومهم فرغبوا فيها واخذوا عنهم الحديث
وقتاوى الصحابة واقاربهم ومذاهب هؤلاء العلماء وتحقيقاتهم من عند انفسهم واستفتى
منهم المستفتون ودارت المسائل بينهم ورفضت اليهم الاقضية وكان سعيد بن المسيب وابراهيم
النخعي وامثالهم حاججوا ابواب الفقه اجمعها وكان لهم في كل باب اصول تلقوها من السلف
وكان سعيد واصحابه يذهبون الى ان اهل الحرم اثبت الناس في الفقه واصل مذهبهم فتاوى
عمر وعثمان وقضاياهما وفتاوى عبد الله بن عمرو وعائشة وابن عباس وقضايا قضاة المدينة
فجمعوا من ذلك ما يسهل الله لهم ثم نظروا فيها نظرا اعتبارا وتقدير فاما كان منها يجمع عليه
بين علماء المدينة فانهم يأخذون عليه بنواجزهم وما كان فيه اختلاف فذهب فانهم يأخذون
بأقواها واربعمائة الكثرة من ذهب اليه منهم اولوا فقهه لقياس قوى او تخرج صريح من
الكتاب والسنة ونحو ذلك واذ لم يجدوا فيها حفظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم
وتبعوا الايماء والاختصاص فحصل لهم مسائل كثيرة في كل باب باب وكان ابراهيم واصحابه
يرون ان عبد الله بن مسعود واصحابه اثبت الناس في الفقه كما قال علقمة لمسروق لا احدا ثبت من
عبد الله وقول ابي حنيفة رضي الله عنه لادري ابراهيم اقنه من سالم ولولا فضل الصحبة
لقلت ان علقمة اقنه من عبد الله بن عمرو عبد الله هو عبد الله واصل مذهب فتاوى عبد الله
ابن مسعود وقضايا على رضي الله عنه وقضاياه وقضايا شريح وغيره من قضاة الكوفة فجمع
من ذلك ما يسهل الله ثم صنع في آثارهم كما صنع اهل المدينة في آثار اهل المدينة خرج كما خرجوا
فتخصص له مسائل الفقه في كل باب باب وكان سعيد بن المسيب لسان فقهاء المدينة وكان اسقطهم
بقضاياهم ومحدث ابي هريرة وابراهيم لسان فقهاء الكوفة فاذا تكلموا بشي ولم ينسبوا الى احد
فانه في الاكثر منسوب الى احد من السلف صريح او ايماء ونحو ذلك فاجتمع عليهم ما فقهوا به بلدهما
واخذوا عنهما وعقلوه وخرجوا عليه والله اعلم

باب اسباب اختلاف مذاهب الفقهاء

واعلم ان الله انشا بعد عصر اتا بين نشأ من جملة العلم انجازا لما وعد صلى الله عليه وآله وسلم
حيث قال يهمل هذا العلم من كل خلف عدوله فاختدوا من اجتهادهم من صفته الوضوء
والفصل والصلاة والنكاح والبيع وسائر ما يكثر وقوعه ورووا حديث النبي صلى الله
عليه وسلم وهو اقضايا قضاة البلدان وفتاوى مقبها رسالوا عن المسائل واجتمعوا في
ذلك كله ثم صاروا اكبر قوم ووسد اليهم الامر فجمعوا على منوال شيوخهم ولم يألوا في تتبع

الايمان والاعتصام فمضوا واقتوا ورووا وعلما وكان صنيع العلماء في هذه الطبقة متشابها
 وحاصل صنيعهم ان يتسلسل المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرسل جميعا
 ويستدل بأقوال الصحابة والتابعين علماء منهم انها اما احاديث منقولة عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اختصروها فجعلوها موقوفة كما قال ابراهيم وقد روى حديث نبى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن المهاجرة والمزانية فقبل له اما يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا غير هذا
 قال بلى ولكن اقول قال عبد الله قال علقمة احب الى وكنا قال الشعبي وقد سئل عن حديث وقيل انه
 يرفع الى النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لا على من دون النبى صلى الله عليه وسلم احب اليك فان
 كان فيه زيادة ونقصان كان على من دون النبى صلى الله عليه وسلم او يكون استنباطا منهم من
 المنصوص واجتهادا منهم بآرائهم وهم احسن صنيعا في كل ذلك ممن يجيء بعدهم واكثر اصابة
 واقدام زمانا وسمى علماء قنعين العمل بها الا اذا اختلفوا وكان حديث رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يحالف قلوبهم مخافة ظاهره وانه اذا اختلفت احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسألة
 رجحوا الى اقوال الصحابة فان قالوا بفتح بعضها او بصرفه عن ظاهره اولى بصرفه او بذكره
 ولكن اتفقوا على تركه وعدم القول بموجبه فانه كبداء على فيه او الحكم بنسخته او تأويله اتبعوه
 في كل ذلك وهو قول مالك في حديث ولوغ الكلب جاء هذا الحديث ولكن لا ادري ما حقيقته
 حكاه ابن الحاجب يعني لم ار الفقهاء يعاملون به وانه اذا اختلفت مذاهب الصحابة والتابعين في
 مسألة فالمتعار عند كل عالم مذهب اهل بلده وشيوخه لانه اعرف باصحيح من اقوالهم من
 السقيم واوعى للاصول المناسبة لها وقلبه اميل الى فضاهم وتبجحهم فذهب عمرو وعثمان وعائشة
 وابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت واصحابهم مثل سعيد بن المسيب فانه كان يحفظهم اقتضابا
 عمرو وحديث ابى هريرة وعروة وسالم وعكرمة وعطاء وعبيد الله بن عبد الله وامثالهم احمق
 بالاخذ من غيره عند اهل المدينة كما بينه النبى صلى الله عليه وآله وسلم في فضائل المدينة ولانها مأوى
 الفقهاء واجمع العلماء في كل عصر ولذلك ترى مالكا يلازم محبيهم وقد اشتهر عن مالك انه منسك
 باجماع اهل المدينة وعقد البخارى بابا في الاخذ بما اتفق عليه اهل الحرامان ومذهب عبد الله بن
 مسعود واصحابه وقضايا على وشريح والشعبي وقتاوى ابراهيم احمق بالاخذ عند اهل الكوفة
 من غيره وهو قول علقمة حين مال مسروق الى قول زيد بن ثابت في التثريب قال هل احد منهم
 اثبت من عبد الله فقال لا ولكن رايت زيد بن ثابت واهل المدينة يشركون فان اتفق اهل البلد
 على شئ اخذوا عليه بالتواجد وهو الذى يقول في مثله مالك السنة التى لا اختلاف فيها عندنا كذا
 وكذا وان اختلفوا اخذوا باقواها وارجحها اما لكثرة القائلين به او لموافقة لقياس قوى
 او تخرج من الكتاب والسنة وهو الذى يقول في مثله مالك هذا احسن ما سمعت فاذا لم يجدوا
 فيما حفظوا منهم جواب المسئلة خرجوا من كلامهم وتبعوا الايمان والاعتصام والهموا في هذه
 الطبقة التدوين فدون مالك ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي ذئب بالمدينة وابن جريح وابن عيينة

بمكة والثوري بالكوفة والريعي بن صبيح بالبصرة وكلهم مشوا على هذا النهج الذي ذكرته
ولما حج المنصور قال لما كنت قد هزمت ان امر بكتبة هذه التي وضعتها فتمسح ثم ابعث في كل مصر
من اصهار المسلمين منها نسخة وامرهم بان يعملوا بما فيها ولا يتعدوه الى غيره فقال يا امير
المؤمنين لا تفعل هذا فان الناس قد سبق اليهم اقاويل وسعوا احاديث ورووا روايات وانخذ
كل قوم مما سبق اليهم واتوا به من اختلاف الناس فدفع الناس وما اختاراهل كل بلد منهم
لانفسهم وسكني نية هذه القصة الى هارون الرشيد وانه شاو ومالك في ان يعلق الموطا في
المكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقال لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
اختلفوا في الفروع وفتروا في البلدان وكل سنة مضت قال وقدك الله يا ابا عبد الله حكام
السيوطي رحمه الله تعالى وكان ما انت منهم في حديث المدائني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
واوقفهم اسنادا واعلمهم بقضاياهم واقاويل عبد الله بن عمر وعائشة واصحابهم من الفقهاء
السبعة وبما مثاله قام علم الرواية والفتوى فلما وسد اليه الامر حدث وافتى وافاد واجاد وعليه
انطبق قول النبي صلى الله عليه وسلم يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا
يجدون احدا اعلم من عالم المدينة على ما قاله ابن عيينة وعبد الرزاق وناهلينهما فجمع اصحابه
رواياته ومختاراته وخصصوها وحرروها وشرحوها وخرجوها عليها وتكمموا في اصولها ودلائلها
ونفروا الى المغرب فوحي الارض فنفع الله بهم كثيرا من خلقه وان شئت ان تعرف حقيقة
ما كتبه من اصل مذهبه فانظر في كتاب الموطا تجد كذا كرنا وكان ابو حنيفة رحمه الله
الزمهم بمذهب ابراهيم واقرانه لا يجاوزه الا ماشاء الله وكان عظيم الشأن في التخرج على مذهبه
دقيق النظر في رجوه التخرج بجات مقبلا على الفروع اتم اقبال وان شئت ان تعلم حقيقة ما كتبه
فلخص اقوال ابراهيم من كتاب الآثار الحمد رحمه الله تعالى وجامع عبد الرزاق ومصنف ابى
بكر بن ابى شيبة ثم قاسه بمذهبه تجده لا يفارق تلك المحجة الا في مواضع يسيرة وهو في تلك
البصرة ايضا لا يخرج بمذهب ابيه فقهاء الكوفة وكان اشهر اصحابه ذكرا ابو يوسف
رحمه الله تولى قضاء القضاة ايام هرون الرشيد فكان سببا لظهور مذهبه والقضاء به
في اقطار العراق وخراسان وما وراء النهر وكان احسنهم تصديقا والزمهم درسا محمد بن الحسن
فكان من خبره انه تفقه على ابى حنيفة وابى يوسف ثم خرج الى المدينة فقرا الموطا على مالك
ثم رجع الى بلده فطبق مذهب اصحابه على الموطا مسئلة مسئلة فان وافق فيها والا فان راى
طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين الى مذهب اصحابه فكذلك وان وجد قبا سا ضعيف
او فخر بها ايناها لافه حديث صحيح مما عمل به الفقهاء وبخالفه عمل اكثر العلماء تركه الى
مذهب السلف مما يراه ارجح ما هناك وهما لا يزالان على محجة ابراهيم ما امكن لهما كما كان
ابو حنيفة رحمه الله يفعل ذلك وانما كان اختلافهم في احد شيئين اما ان يكون شيخهما فخر
على مذهب ابراهيم براجمانه فيه او يكون هناك لابراهيم ونظر انه اقوال مختلفة بها لقرون

ترجع بعضها على بعض فحسب محمد رحمه الله وجمع راي هؤلاء الثلاثة ونفع كثير من الناس
 فتوجه اصحاب ابي حنيفة رحمه الله الى تلك التصانيف تلخيصا وتقريبا وفهرجا او تأسيسا
 واستدلالا ثم تفرقوا الى خراسان وما وراء النهر فسمى ذلك مذهب ابي حنيفة رحمه الله وانما هذا
 مذهب ابي حنيفة مع مذهب ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واحدا مع انهما يجتهدان
 مطلقان مخالفتهما غير قليلة في الاصول والفروع وتوافقهما في هذا الاصل وتدون مذهبهم
 جميعا في المبسوط والجامع الكبير ونشا الشافعي رحمه الله في اوائل ظهور المذاهبين وترتيب اصولها
 وفروعها فانظر في صلب الاوائل فوجد فيه امورا كبعت عنانه عن الجريان في طريقهم
 وقد ذكرنا في اوائل كتابه الام منها انه وجدهم يأخذون بالمرسل والمنقطع فيدخل فيما الخلل
 فانه اذا جمع طرق الحديث يظهر انه كم من مرسل لا اصل له وكم من مرسل يخالف مسند اقران
 لا يأخذ بالمرسل الا عند وجود شروط وهي مذكورة في كتب الاصول ومنها انه لم تكن قواعده
 الجمع بين المخالفات مضبوطة عندهم فتطرق بذلك خلل في مجتهداتهم فوضع لها اصولا ودونها في
 كتاب وهذا اول تدوين كان في اصول الفقه مثاله ما بلغنا انه دخل على محمد بن الحسن وهو طالع
 على اهل المدينة في قضائهم بالشاهد الواحد مع العين ويقول هذا زيادة على كتاب الله فقال
 الشافعي اثبت عندك انه لا يجوز الزيادة على كتاب الله بخبر الواحد قال نعم قال فلم قلت ان الوصية
 للوارث لا تجوز لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الا لاوصية لوارث وقد قال الله تعالى كتب عليكم
 اذا حضر احدكم الموت الاية واورد عليه اشياء من هذا القليل فانقطع كلام محمد بن الحسن ومنها
 ان بعض الاحاديث الصحيحة لم تبلغ علماء التابعين ممن وسد اليهم الفتوى فاجتهدوا بها رايهم
 واتبعوا العمومات واقتدوا بمن قضى من الصحابة فافتوا بحسب ذلك ثم ظهرت بعد ذلك في الطبقة
 الثالثة فلم يعلما بها ظنا منهم انها تخالف عمل اهل مدينتهم وسننهم التي لا اختلاف لهم فيها وذلك
 قادح في الحديث او علة مستطعة له او لم تظهر في الثالثة وانما ظهرت بعد ذلك عندما معن اهل
 الحديث في جمع طرق الحديث ورجعوا الى انظار الارض وبحثوا عن جملة العلم فكثير من الاحاديث
 لا يرويه من الصحابة الا رجل او رجلان ولا يرويه عنه او عنهما الا رجل او رجلان وهم جراح
 فنفى على اهل القصة وظهر في عصر الحفافظ الجاهلين لطرق الحديث وكثير من الاحاديث
 رواه اهل البصرة مثلا وسائر الانظار في غفلة منه فبين الشافعي رحمه الله تعالى ان العلماء من
 الصحابة والتابعين لم يزل شأنهم انهم يطلبون الحديث في المسئلة فاذا لم يجدوا تسكروا بنوع
 آخر من الاستدلال ثم اذا ظهر عليهم الحديث بعد رجوعوا عن اجتهادهم الى الحديث فاذا كان
 الامر على ذلك لا يكون عدم تمسكهم بالحديث قد حافيه اللهم الا اذا بينوا العلة القادحة مثاله
 حديث الثقلين فانه حديث صحيح روي بطرق كثيرة معظمها ترجع الى الوليد بن كثير عن
 محمد بن جعفر بن الزبير او محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عمر ثم نشبت
 الطرق بعد ذلك وهذا ان كانا من الثقات لسكنما ليسا ممن وسد اليهم الفتوى وهول الناس

عليهم فلم يظهر الحديث في عصر سعيد بن المسيب ولا في عصر الزهري ولم يمش عليه المالكية ولا الحنفية فلم يملوا به وعمل به الشافعي وحديث خبار المجلس فانه حديث صحيح روى بطرق كثيرة وعمل بها ابن عمر وابو برزة من الصحابة ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاصريهم فلم يكونوا يقولون به فرأى مالك وابو حنيفة مذاعة فادخه في الحديث وعمل به الشافعي ومنها ان اقوال الصحابة جعت في عصر الشافعي فكثرت واختلفت وتشعبت ورأى كثير منها يخالف الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم ورأى السلف لم يزلوا يرجعون في مثل ذلك الى الحديث فتركوا التمسك باقوالهم فلم يتفقوا وقال هم رجال ونحن رجال ومنها انه رأى قوم من الفقهاء يتخلطون الراي الذي لم يسوغه الشرع بالقياس الذي اثبتته فلا يميزون واحدا منهما من الآخر ويسمونه تارة بالاستحسان واعني بالراي ان ينصب مظنة خرج او مصلحة عدله للحكم وانما القياس ان يخرج الصلة من الحكم المنصوص ويدار عليها الحكم فابطل هذا النوع اتم ابطال وقال من استحسن فانه اراد ان يكون شارعا كاهل الضد في شرح مختصر الاصول مثله رشيد اليتيم امرني فاقاموا مظنة الرشد وهو بلوغ خمس وعشرين سنة فقامه وقالوا اذ بلغ اليتيم هذا العمر سلم اليه ماله قالوا هذا استحسن والقياس ان لا يسلم اليه وبالجملة فلما راى في صنيع الاوائل مثل هذه الامور اخذ الفقه من الراس فأسس الاصول وفرع الفروع وصنف الكتب فاجادوا فادوا اجتماع عليها الفقهاء وتصرفوا اختصارا وشروا استدلالا وتفخروا بجائهم فمروا في البلاد ان فكان هذا مذهب الشافعي رحمه الله تعالى والله اعلم

باب اسباب الاختلاف بين اهل الحديث واصحاب الراي

اعلم انه كان من العلماء في عصر سعيد بن المسيب وابراهيم الزهري وفي عصر مالك وسفيان وبعد ذلك قوم يكرهون الخوض بالراي ويهابون الفتيا والاستنباط الا بضرورة لا يجدون منها بدا وكان اكبرهم روية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عبد الله بن مسعود عن شئ فقال لي لا كرهه ان احل لك شيئا حرمة الله عليك او احرم ما حله الله لك وقال معاذ بن جبل يا ايها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فانه لا ينقل المسلمون ان يكون فيهم من اذا سئل سدد وروى هو ذلك عن عمر وعلي وابن عباس وابن مسعود في كراهة التكلم فيما لم ينزل وقال ابن عمر لما برز يزيد المن من فتها البصرة فلانفت الابقرآن ناطق اوسنة فاضية فانك ان فعلت فبذلك هلكت واهلكت وقال ابو النضر لما قدم ابوسلمة البصرة اثبتته انا والحنن فقال الحسن انت الحسن ما كان احدا بالبصرة احب الي تلقاء منك وذلك انه بلغني انك نقى برأيت فلا نفت برأيت الا ان يكون سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او كتاب منزل وقال ابن المنكدر ان العالم يدخل فيما بين الله وبين عباده فليطلب لنفسه المخرج وسئل الشعبي كيف كنتم تصنعون اذا سئلت قال على الطير وقعت كان اذا سئل الرجل قال لصاحبه اقمهم فلا يزال حتى يرجع الى الاول وقال الشعبي ما عدت نوله هؤلاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخر به وما قالوه

برأيهم فالفقه في الحديث يخرج هذه الآثار عن آخرها الدار من فوق شيوخ تدوين الحديث
والآثر في بلدان الاسلام وكتابة المصنف والنسخ حتى قل من يكون من اهل الرواية الا كان
له تدوين او صحيفة او نسخة من حاجتهم بموقع عظيم فطاف من ادرك من عظمائهم ذلك الزمان
بلاد الحجاز والشام والعراق ومصر واليمن ونخراسان وجسوا الكتب وتبعوا النسخ وامنوا
في النسخ من غير باب الحديث ونوادير الآثار فاجتمع باهتمام اولئك من الحديث والآثار ما لم
يجتمع لاحد قبلهم وتيسر لهم ما لم يتيسر لاحد قبلهم وخلص اليهم من طرق الاحاديث من كثير
حتى كان لسكثير من الاحاديث عندهم مائة طريق فافوقها فكشف بعض الطرق ما استترى
بعضها الاخر وعرفوا محل كل حديث من القرابة والاستفاضة وامكن لهم النظر في المتابعات
والشواهد وظهر عليهم احاديث صحيحة كثيرة لم تظهر على اهل الفتوى من قبل قال الشافعي
رحمه الله تعالى لا جداتم اعلم بالاخبار الصحيحة منا فاذا كان خبر صحيح فاعلموني حتى اذهب
اليه كوفيا كان ابو بصير ياوشاميا حكاه ابن الهمام وذلك لانه كم من حديث صحيح لا يرويه
الا اهل بلدة خاصة كقراة الشاميين والعراقيين او اهل بيت خاصة كنسخة يريد عن ابي بردة
عن ابي موسى ونسخة عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده او كان المصنف يمتدح اهل بلد
عنه الا شذوذة قليلون مثل هذه الاحاديث يغفل عنها عامة اهل الفتوى واجتمعت عندهم آثار
ففيها كل بلد من الصحابة والتابعين وكان الرجل فيما قبلهم لا يتكلم الا من جمع حديث بلده
وامتدحاه وكان من قبلهم يفتنون في معرفة اسماء الرجال ومراعاة عدالتهم على ما يقتضيه
اليهم من مشاهدة الحال وتبصير القرائن واممن هذه الطبقة في هذا الفن وجعلوا شيئا مستقلا
بالتدوين والبحث وانظروا في الحكم بالصحة وغيرها فانكشف عليهم بهذا التدوين
والمناظرة ما كان خفيا من حال الاتصال والانقطاع وكان سفيان ووكيع وامثالهما يفتنون
غاية الاجتهاد فلا يتكلمون من الحديث المرفوع المتصل الا من دون الف حديث كما ذكره
ابوداود السجستاني في رسالته الى اهل مكة وكان اهل هذه الطبقة يروون اربعين الف حديث
فما يقرب منها بل صحيح عن البخاري انه اختصر صحبه من ستائة الف حديث وعن ابوداود
انه اختصر ستائة من خمائة الف حديث وجعل احمد مسنده ميزان يرفع به حديث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فما وجد فيه ولو بطريق واحد من طرقه فله اصل والا فلا اصل له وكان
رؤس هؤلاء عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان ويزيد بن هارون وعبد الرزاق وابو بكر بن ابي
شعبة ومسدود وهناد واصل بن حنبل واسحق بن راهويه والفضل بن دكين وعلي المديني واقرانهم
وهذه الطبقة هي الطراز الاول من طبقات المحدثين فرجع المحققون منهم بعد احكام فن الرواية
ومعرفة مراتب الاحاديث الى الفقه فلم يكن عندهم من الرأي ان يجمع على تقليد رجل من
مضي مع ما يرون من الاحاديث والآثار المتنافضة لكل مذهب من تلك المذاهب فاختاروا
يتبعون احاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآثار الصحابة والتابعين والمفتدين على قواهم

استكموها في نفوسهم وانما ينبغي انك في كلمات يسيرة كان عندهم انه اذا وجد في المسئلة قرآن
 ناطق فلا يجوز التحول منه الى غيره واذا كان القرآن محملا لوجوه فالسنة قاضية عليه فاذا
 لم يجدوا في كتاب الله اخذوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان مستفيضا ودائرا
 بين الفقهاء او يكون محتملا باهل بلد او اهل بيت او بطريق خاصة وسواء عمل به الصحابة
 والفقهاء او لم يعملوا به ومتى كان في المسئلة حديث فلا يتبع فيها خلافة اثر من الآثار ولا اجتihad
 احد من المجتهدين واذا افرغوا جواهرهم في تتبع الاحاديث ولم يجدوا في المسئلة حديثا اخذوا
 باقوال جماعة من الصحابة والتابعين ولا يتبعون قوم دون قوم ولا بلاد دون بلاد كما كان
 يفعل من قبلهم فان اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شئ فهو المتبع وان اختلفوا اخذوا
 بحديث اعلامهم علما واورعهم ورعا او اكثرهم او ما اشتهر عنهم فان وجدوا شيا يستوي فيه قولان
 فهي مسئلة ذات قولين فان عجزوا عن ذلك ايضا تأملوا في محومات الكتاب والسنة واما آتهم
 واقتضا آتهم وجعلوا نظير المسئلة عليها في الجواب اذا كانتا متقاربتين بادي الرأي لا يتهدون في
 ذلك على قواعد من الاصول ولكن على ما يخلص الى الفهم ويخلص به المصدر كما انه ليس ميزان
 التواتر عدد الرواة ولا حالهم ولكن اليقين الذي يقفه في قلوب الناس كما نهنا على ذلك في بيان
 حال الصحابة وكانت هذه الاصول مستخرجة من صبيح الاوائل وتصريحهم وعن ميمون بن
 مهران قال كان ابو بكر اذا ورد عليه الخصم نظير في كتاب الله فان وجد فيه ما يقضي
 بينهم قضى به وان لم يكن في الكتاب وعلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الامر سنة قضى
 بها فان اعياء خرج فقال المسلمين فقال اني كذا وكذا فهل علمتم ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قضى في ذلك بقضاء فرما اجتمع اليه التفر كلهم يذكر عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فيه قضاء فيقول ابو بكر الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ علينا علم نبينا فان اعياء ان
 يهديه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع رؤس الناس ونخبا رهم فاستشارهم فاذا اجتمع
 رأيهم على امر قضى به وعن شريح ان عمر بن الخطاب كتب اليه ان جاءه شئ في كتاب الله فاقض
 به ولا يلقنك عنه الرجال فان جاءه ما ليس في كتاب الله فانظر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاقض بها فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فانظر
 ما اجتمع عليه الناس فعذبه فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولم يتكلم فيه احد قبلك فاختراي الاخرين شئت ان شئت ان تهتد برأيك لتقدم فتقدم
 وان شئت ان تأخر فتأخر ولا أرى التأخر الا خبر الكوع عن عبد الله بن مسعود قال اتى علينا زمان
 لسنا نقضي ولا نسا هنا لك وان الله قد قدر من الامر ان قد بلغنا ما ترون فن عرض له قضاء بعد اليوم
 فليقض فيه بما في كتاب الله عز وجل فان جاءه ما ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فان جاءه ما ليس في كتاب الله ولم يقض به رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فليقض فيه بما قضى به الصالحون ولا يقل اني اخافوا اني اري فان الحر ام بين والحلال بين

وبين ذلك امور مشبهة قدع ما يربك الى ما لا يربك وكان ابن عباس اذا سئل عن الامر فكان
 في القرآن اخبر به وان لم يكن في القرآن وكان من رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر به فان لم يكن
 فمن ابي بكر وعمر فان لم يكن قال فيه رايه وعن ابن عباس ما تخافون ان تعذبوا او تخفف بكم
 ان تقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلان وعن قتادة قال حدث ابن سيرين رجلا
 يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل قال فلان كذا وكذا فقال ابن سيرين احذ عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقول قال فلان كذا وكذا وعن الاوزاعي قال كتب عمر بن عبد
 العزيز انه لا راي لاحد في كتاب الله واتما راي الائمة فيما ينزل فيه كتاب ولم يخش فيه سنة من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا راي لاحد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن
 الاعمش قال كان ابراهيم يقول يقوم عن يساره فحدثه عن جميع الزيات عن ابن عباس ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم اقامه عن يمينه فاخذ به وعن الشعبي جاءه رجل يسأله عن شيء فقال كان
 ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا قال اخبرني انت برايت فقال لا تعجبون من هذا اخبرته عن
 ابن مسعود يسألي عن رأيي ودينبي اترعندي من ذلك والله لان الفناء لغيبته احب الي من ان
 اخبرك رأيي اخرج هذه الآثار كلها الدارمي واخرج الترمذي عن ابي السائب قال كنا عند
 وكيع فقال لرجل ممن ينظر في الراي اشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول ابو حنيفة (١) اهو
 مثله قال الرجل فانه قد روى عن ابراهيم النخعي انه قال الاشعار مثله قال رايت وكيعا غضب
 غضبا شديدا وقال اقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقول قال ابراهيم ما احملنا
 نجس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك وعن عبد الله بن عباس وعطاء ومجاهد ومالك بن انس
 رضي الله تعالى عنهم انهم كانوا يقولون ما من احد الا وما خوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وبالجمله فلما مهدوا الفقه على هذه القواعد فلم تكن مسئلة من المسائل
 التي تكلم فيها من قبلهم والتي وقعت في زمانهم الا وجدوا فيها حديثا صريحا صلا او مرسلا
 او موقوفا صحيحا او حسنا او صالحا للاعتبار او وجدوا ان من آثار الشيعين اوسائر الخلفاء
 وقضاة الامصار وقضاة البلدان او استنباطا من عموم او اعيان او اقتضاء فبسر الله لهم العمل بالسنة
 على هذا الوجه وكان اعظمهم شأننا ووسعهم رواية واعرفهم للحديث مرتبة واعظمهم قضا
 احمد بن محمد بن حنبل ثم اسحق بن راهويه وكان ترتيب الفقه على هذا الوجه يتوقف على جمع
 شيء كثير من الاحاديث والآثار حتى سئل احمد يكتفي الرجل مائة الف حديث حتى يفتي قال
 لا حتى قيل خمسمائة الف حديث قال ارجو كذا في غاية المنتهى وهو اده الاقناء على هذا الاصل
 ثم انشا الله تعالى قرنا آخر فقرأوا اصحابهم قد كفوهم مؤنة جمع الاحاديث وتمهدوا الفقه
 على هذا الاصل فنفر غوا لغفون اخرى كتهيز الحديث الصحيح المجمع عليه من كبار اهل
 الحديث كيزيد بن هارون ويحيى بن سعيد القطان واحمد واسحق واسرائيل وكجمع احاديث
 الفقه التي بنى عليها قضاة الامصار وعلما البلدان من مذاههم وكالمسك على كل حديث مما استعمله

وكثافة الفائدة من الأحاديث التي لم يروها وطرقها التي لم يفرج من جهتها الاوائل مما
فيه اتصال وصاوسند ورواية فقيه عن فقيه او حافظ عن حافظ او فهو ذلك من المطالب العامة
وهؤلاء هم البخاري ومسلم وابوداود وعبد بن حنبل والدارمي وابن ماجه وابو يعلى والترمذي
والنسائي والدارقطني والحاكم والبيهقي والخطيب والديلمي وابن عسكرا وابن عسكرا وامثالهم وكان
ابو عبد الله البخاري وانه هم تصنيفا واشهرهم ذكر ارجال اربعة متقاربون في العصر اولهم
ابو عبد الله البخاري وكان غرضه تجميع الحديث الصحيح المستفيض المتصلة من غيرها
واستنباط الفقه والسيرة والتفسير منها فنهضت جامعه الصحيح فوقها بشرط وبلغنا ان رجلا
من الصالحين رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في منامه وهو يقول مالك اشتغلت بفقه
محمد بن ادریس وترك كتابي قال يا رسول الله وما كتابك قال صحيح البخاري لانه قال
من الشهرة والقبول درجة لا ترام فوقها وثانيهم مسلم النيسابوري تولى تجميع الحديث الصحيح
المجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة مما استنبط منه السنة وراى تقريرا الى الاذهان
وتسهيل الاستنباط منها فرتب ترتيبا جيدا وجمع طرق كل حديث في موضع واحد ليضع
اختلاف المتن وتضع الاسانيد اصرح ما يكون وجمع بين المتعلقات فلم يدع لمن له معرفة
بلسان العرب عذرا في الاعراض عن السنة الى غيرها وثالثهم ابوداود السجستاني وكان همه جمع
الأحاديث التي استدلل بها الفقهاء ودارت فيهم وبنى عليها الاحكام علماء الامصار فنهضت سنة
وجمع فيها الصحيح والحسن واللين الصالح للعمل قال ابوداود وما ذكر في كتابي حديثا
اجمع الناس على تركه وما كان منها ضعيفا اصرح بضعفه وما كان فيه هلة بينتها بوجه يعرفه
الخاص في هذا الشأن وترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب اليه ذاهب ولذلك
صرح القزالي وغيره بان كتابه كاف للجهل وراىهم ابو عيسى الترمذي وكأنه استحسن طريقة
الشيخين حيث بين ما لم يروا وطريقة ابى داود حيث جمع كل ما ذهب اليه ذاهب فجمع كتابا
الطريقتين وزاد عليها بيان مسانيد الصحابة والتابعين وفتها الامصار فجمع كتابا جامعيا
واختصر طرق الحديث اختصارا لطيفا ذكر واحد او ما الى ما عداه وبين امر كل حديث
من انه صحيح او حسن او ضعيف او منكرو بين وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة
من امره فيعرف ما يصح للاعتبار بما دونه وذكر انه مستفيض او غريب وذكر مذاهب
الصحابة وفتها الامصار وسمى من يحتاج الى التسمية وكفى من يحتاج الى التسمية فلم يدع
خفا لمن هو من رجال العلم ولذلك يقال انه كاف للجهل من اللئيم وكان بازاء هؤلاء في عصر
مالك وسفيان وبعدهم قوم لا يكرهون المبائل ولا يهابون الفتناء ويقولون على الفقه
بناء الدين فلا بد من اشاعته وجاهون رواية حديث النبي صلى الله عليه وسلم والرفع اليه حتى
قال الشعبي على من دون النبي صلى الله عليه وسلم احب اليه فان كان فيه زيادة او نقصان كان
على من دون النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابراهيم اقول قال عبد الله وقال علقمة احب الى

وكان ابن مهزوم اذا حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد وجهه وقال هكذا اوتيه
 وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما انصار الى الكوفة انكم تاتون الكوفة فتأثرون فوما لهم اذ
 بالقرآن فيأتونكم فيقولون قدم اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قدم اصحاب محمد صلى الله
 عليه وسلم فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث فأتوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ابن عيون كان الشعبي اذا جاءه شيء اتى وكان ابراهيم يقول ويقول اخرج هذه الآثار
 الدارمي فوقع تدوين الحديث والفقه والمسائل من حاجتهم بموقع من وجه آخر وذلك انه لم
 يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يدرون به على استنباط الفقه على الأصول التي اختارها
 اهل الحديث ولم تنشر صدورهم للتفريق في اقوال علماء البلدان وجمعها والبحث عنها واتهموا
 انفسهم في ذلك وكانوا يعتقدوا في أنهم في الدرجة العليا من التحقيق وكانت قلوبهم اميل
 شئ الى اصحابهم كما قال علقمة هل احد منهم اثبت من عبد الله وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
 ابراهيم افقه من سالم ولولا فضل الصعبة لكانت علقمة افقه من ابن عمر وكان عندهم من
 الفطنة والحسد وسرعة انتقال الذهن من شئ الى شئ ما يتدبرون به على تخرج جواب
 المسائل على اقوال اصحابهم وكل ميسر لما خلق له وكل حزب بما لديهم فرحون فهذا الفقه
 على قاعدة التخريج وذلك ان يحفظ كل احد كتاب من هو لسان اصحابه واعرفهم بأقوال
 القوم واصحابهم فطرا في التخرج فيتم امل في مسئلة وجه الحكم فكلما سئل عن شئ واحتاج
 الى شئ رأى فيما يحفظ من تسميات اصحابه فان وجد الجواب فيها وانظر الى عموم كلامهم
 فأجراه على هذه الصورة او اشارة ضمنية لكلام فيما استنبط منها وربما كان لبعض الكلام
 ايماء او اقتضاء يفهم المقصود وربما كان للسؤال المصرح بها نظر يحصل عليها وربما نظروا
 في علة الحكم المصرح به بالتخريج او بالسيرة والخلق فادروا حكمه على غير المصرح به وربما
 كان له كلامان لوجه ما على هيئة القياس الاقتراني او الشرطي اتجا جواب المسئلة وربما
 كان في كلامهم ما هو معلوم بالمثال والتمثيلية غير معلوم بالحد الجامع المانع فيرجعون الى اهل
 اللسان ويتكلمون بتصديق ذاتياته وترتيب حد جامع مانع له وضبط مفهومه وتميز مشكله وربما
 كان كلامهم محتملا لوجهين فينظرون في ترجيح احد الوجهين وربما يكون تقرير الدلائل
 للأسائل خفيا فيبينون ذلك وربما استدلل بعض المخرجين من فعل انفسهم ومكوتهم وهو ذلك
 فهذه هي التخريج ويقال له القول المخرج لقيل كذا او يقال على مذهب فلان او على اصل فلان
 او على قول فلان جواب المسئلة كذا وكذا يقال هؤلاء المجتهدون في المذهب وعلى هذا
 الاجتهاد على هذا الاصل من قال من حفظ المبسوط كان مجتهدا اي وان لم يكن له عمل بالرواية
 اصلا ولا الحديث واحد فوقع التخريج في كل مذهب فكثير فأي مذهب كان اصحابه مشهورين
 وسد اليهم القضاة والافتاء واشتهرت تصانيفهم في الناس ودرهموا درسا ظاهرا انتشر في
 اقطار الارض ولم يزل ينتشر كل حين واي مذهب كان اصحابه خاملين ولم يولوا القضاة والافتاء

ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين واعلم ان التخريج على كلام الفقهاء وتبعية لفظ الحديث لكل منهما اصل اصلي في الدين ولم يرزل المهققون من العلماء في كل عصر يأخذون بهما فمنهم من يهل من ذواو يكثر من ذلك ومنهم من يكثر من ذواو يهل من ذلك فلا ينبغي ان يهل امر واحد منهم بما للمرة كما يفعله عامة الضريفتين وانما الحق البحث ان يطابق احدهما بالآخر وان يهتزل كل بالآخر وذلك قول الحسن البصري سنتكم والله الذي لا اله الا هو بينهما بين القائلين والحق في فن كان من اهل الحديث ينبغي ان يعرض ما اختاره وذهب اليه على راي المهتمين من التابعين ومن بعدهم ومن كان من اهل التخريج ينبغي له ان يحصل من السنن ما يمتزجه من مخالفة الصريح الصحيح ومن ان يقول براه فيما فيه حديث او اثر بقدر الطاقة ولا ينبغي له ان يتعمق في القواعد التي احكمها اصحابه وليس مما نص عليه الشارع في رده حديثا او قبا سا حجة كدما فيه ادنى شائبة الا رسال والانتطاع كما فعله ابن حزم وحديث تهميم المعازف الشائبة الانتطاع في رواية البخاري على انه في نفسه متصل صحيح فان مثله انما يصار اليه عند التعارض وكقولهم فلان احفظ الحديث فلان من غيره فيرجعون حديثه على حديث غيره لذلك وان كان في الآخر الوجه من الرجحان وكان اهتمام جمهور الرواة عند الرواية بالمعنى برؤس المعاني دون الاعتبار التي يهرفها المتعمقون من اهل العربية فاستدلوا لهم بنحو القام والواو وتقديم كلمة وتأخيرها ونحو ذلك من التعمق وكثيرا ما يعبر الراوي الاخر عن تلك التهمة فيأتي مكان ذلك الحرف به حرف آخر والحق ان كل ما يأتي به الراوي فظاهره انه كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهر حديث آخر ودليل آخر وجب المصير اليه ولا ينبغي لمخرج ان يهتزع قول لا يفسده نفس كلام اصحابه ولا يفهمه منه اهل امر فوالعلماء باللفظة ويكون بناء على تخريج مناط او حمل نظير المسئلة عليها مما يختلف فيه اهل الوجوه وتعارض الآراء ولو ان اصحابه سئلوا عن تلك المسئلة ربما لم يهملوا النظر على النظر لما نفع وربما ذكروا حلة غير ما خرج هو وانما جاز التخريج لانه في الحقيقة من تليد الجتهد ولا يتم الا فيما يفهم من كلامه ولا ينبغي ان يروى حديثا او اثرا يطابق عليه كلام القوم لقاعدة استتبعها هو واصحابه كد حديث المصراة وكسقاط سهم ذوى القربى فان رعاية الحديث اوجب من رعاية تلك القاعدة المخرجة والى هذا المعنى اشار الشافعي حيث قال مهما قلت من قول او اصلت من اصل فبلغكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلت فانقول ما قاله صلى الله عليه وسلم ومن شواهد ما نحن فيه ما صدر به الامام ابو سليمان الخطابي كتابه معالم السنن حيث قال راي اهل العلم في زماننا قد حصلوا امرين وانقسموا الى فرقتين اصحاب حديث وائر واهل فقه ونظر وكل واحدة منهما لا تهتزع عن اختها في الطائفة ولا تستغنى عنها في ذلك ما هو من البقية والارادة لان الحديث بمنزلة الاساس الذي هو الاصل والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالقصر وكل بناء لم يوضع على قاعدة اساس فهو منهار وكل اساس خلا عن بناء هو هارة فهو قفر وخراب

وجدت هذين الأمرين على ما بينهم من الداني في المحلين والتغارب في المنزلين وعموم الحاجة
 من بعضهم إلى بعض وشهول الغافة اللازمة لكل منهما إلى صاحبه أخوانها جريين هلي سبيل
 الحق يلزم التناصر والتعاون غير متظاهرين فاما هذه الطبقة الذين هم أهل الحديث والآثر
 فان الأكثرين انما كدهم الروايات وجمع الطرق وطلب الأمر بسبب الشاذ من الحديث الذي
 أكثره موضوع أو مقلوب لا يراعون الذنوب ولا يفهمون المعاني ولا يستنبطون سرها ولا
 يستخرجون ركازها وفقهاها وربما عابوا الفقهاء وتناولوهم بالظعن وادعوا عليهم مخالفة
 السنن ولا يطمعون انهم من مبلغ ما أوتوه من العلم قاصرون وبسوء القول فهم آثمون واما
 الطبقة الأخرى وهم أهل الفقه والنظر فان أكثرهم لا يرجعون من الحديث إلا إلى قوله ولا
 يكادون يميزون صحبه من سقيه ولا يعرفون جيده من رديته ولا يعززون بما بلغهم منه ان
 يستجوابه على خصوصهم اذا وافق مذاهم التي يتبعونها ووافق آراءهم التي يعتقدونها وقد
 اضطهروا على مواضع بينهم في قبول الخبر الضعيف والحديث المنقطع اذا كان ذلك قد اشتهر
 عندهم وتعاونته الأسن فيما بينهم من غير تثقف أو يقين علم به فكان ذلك زلة من الراوي أو بها
 فيه وهو لا وفقنا الله وإياهم لو سكتي لهم عن واحد عن رؤساء مذاهمهم وزعماء بطلهم قول
 يقول باجتهاده من قبل نفسه طلبوا فيه الثقة واستبرأوا له العهدة فبجده اصحاب مالك
 لا يقدرون في مذهبه الا ما كان من رواية ابن القاسم واشهبوا ضراهم من بلاء اصحابه فاذا
 جاءت رواية عبد الله بن عبد الحكم واضراهم لم يكن عندهم طائلا وتري اصحاب أبي خنيفة رحمه
 الله تعالى لا يقبلون من الرواية عنه الا ما حكاه أبو يوسف ومحمد بن الحسن والعلبة من اصحابه
 والاحلة من تلامذته فان جاءهم عن الحسن بن زياد اللؤلؤي وذوي روايته قول بخلافه لم يقبلوه
 ولم يقدروه وكذلك نجد اصحاب الشافعي انما يسهولون في مذهبه على رواية المزني والربيع بن
 سليمان المرادي فاذا جاءت رواية خزيمة وأبهرمي واثمالهم لم يتلقوا اليها ولم يفسدوا بها في
 أقاويله وعلى هذا عادة كل فرقة من العلماء في أحكام مذاهم انتمهم واساتذتهم فاذا كان هذا
 دأهم وكانوا لا يقتنعون في أمر هذه الفروع والرواية عن هؤلاء الشيوخ إلا بالوثيقة والثابت
 فكيف يجوز لهم ان يساهلوا في الأمر الأهم والمطلب الأعظم وان ينواكلوا الرواية والنقل
 عن امام الأئمة ورسول رب العزة الواجب حكمه اللازمة طاعته الذي يجب علينا التسليم
 لحكمه والانقياد لأمره من حيث لا يحد في انفسنا حرجا مما قضاه ولا في صدورنا خلا من حق
 أمره وامضاء أرائهم اذا كان الرجل يساهل في أمر نفسه وبسامع غرماءه في حقه فبأخذ منهم
 الزيف ويضفيهم من العيب هل يجوز له ان يفعل ذلك في حق غيره اذا كان نائباً عنه كولي
 الضعيف ووصي البنيم ووكيل القائب وهل يكون له ذلك منه اذا فعله إلا بخيانة للعهد واختاراً
 للذمة فهذا هو ذلك اما عيان خمس واما عيان مثل ولكن اقواما عساهم استوعروا طريق الحق
 واستطابوا الدعة في ذلك الخط واسموا عباله النيل فاختصروا طريق العلم واقصروا على

تتف وحروف منتزعة من معاني اصول الفقه وهو ما عللا وجعلوها شعارا لأنفسهم في الرسم
برسم العلم واخذوها جنة عند اقاء خصومهم ونصبوها ذريعة للخوض والجدال يتناظرون
بها ويتلاطمون عليها وعند المصادرة عنها قد حكم الغالب بالحل والبريز فهو الفقيه
المذكور في عصره والرئيس المعظم في بلده ومصره هذا وقد وسوس لهم الشيطان حيلة
لطيفة وبلغ منهم مكيدة بليغة فقال لهم هذا الذي في ايديكم علم قصير وبضاعة مزجاة لا تفي
بمبلغ الحاجة والكفاية فاستعينوا عليه بالكلام وصلوه بمتطعات منه واستظهروا بأصول
المتكلمين ينسج لارء مذهب الخوض وبجمال النظر فصدق عليهم ابليس ظنه واطاعة كثير منهم
واتبعوه الاقرى بقا من المزمين فبالرجال والعقول اين يذهب بهم واني يخدعهم الشيطان
عن خطيهم وموضع رشدهم والله المستعان انتهى كلام الخطابي

باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبيان سبب الاختلاف بين الاول والاولاخر
في الانتساب الى مذهب من المذاهب وعدمه وبيان سبب الاختلاف بين العلماء في
كونهم من اهل الاجتهاد المطلق او اهل الاجتهاد في المذهب والفرق بين هاتين المراتبتين

اعلم ان الناس كانوا في المائة الاولى والثانية غير مجمعين على التقليد لمذهب واحد بعينه قال
ابوطالب المكي في قوت القلوب ان السكتب والمجموعات محدثة والقول بمقالات الناس والنسب
بمذهب الواحد من الناس واتخاذ قوله والحكاية له في كل شيء والثقة على مذهبه لم يكن الناس
قدما على ذلك في القرنين الاول والثاني انتهى بل كان الناس على درجتين العلماء والعامة
وكان من خبر العامة انهم كانوا في المسائل الاجماعية التي لا اختلاف فيها بين المسلمين او بين جمهور
المجتهدين لا يقلدون الا صاحب الشرع وكانوا يتعلمون صفة الوضوء والفعل واحكام الصلاة
والزكاة ونحو ذلك من آياتهم او معلمى بلادهم فيمشون على ذلك واذا وقعت لهم واقعة تاديرة
استفتوا فيها اى مفتوا وجدوا من غير تعيين مذهب قال ابن الهمام في آخر التحفير كانوا
يستفتون مرة واحدة ومرة غير غير ملتزمين مقتبأ واحدا انتهى واما العلماء فكانوا على
مرتبتين منهم من اعين في تتبع الكتاب والسنة والآثار حتى حصل له بالقوة القريضة من
الفعل ملكة ان ينصف بفتاى الناس بحججهم في الوقائع غالب بحيث يكون جوابه اكثر مما
يتوقف فيه ويخص باسم المجتهد وهذا الاسناد يصح تارة باستفراغ الجهد في جمع الروايات
فانه ورد كثير من الاحكام في الاحاديث وكثير منها في آثار الصحابة والتابعين وتبع التابعين مع
ملاينفل عنه العاقل العارف باللغة من معرفة مواقع الكلام وصاحب العلم بالآثار من معرفة
طرق الجمع بين المختلفات وترتيب الدلائل ونحو ذلك كحال الامامين القدوين احمد بن محمد
ابن حنبل واسحق بن راهويه وتارة باحكام طرق التخريج وضبط الاصول المروية في كل باب
باب من مشايخ الفقه من الضوابط والقواعد مع جملة صالحة من السنن والآثار كحال الامامين

القدرين أبي يوسف ومحمد بن الحسن ومنهم من حصل له من معرفة القرآن والسنن ما يهتكم
 به من معرفة رؤس الفقه وامهات مسائله بأدلتها التفصيلية وحصل له غالب الرأي ببعض
 المسائل الأخرى من أدلتها ولوقف في بعضها واحتاج في ذلك إلى مشاورة العلماء لأنه لم تكامل
 له الأدوات كما تكامل للمجتهد المطلق فهو مجتهد في البعض غير مجتهد في البعض وقد توارع عن
 الصحابة والتابعين أنهم كانوا إذا بلغهم الحديث يملكون به من غير أن يلاحظوا شرطاً وبعد
 المائتين ظهر فيهم المذهب المجتهدين بأعيانهم وقل من كان لا يعتمد على مذهب مجتهد بعينه وكان
 هذا هو الواجب في ذلك الزمان وسبب ذلك أن المشتغل بالفقه لا يتجاوز عن حالين أحدهما أن
 يكون أكبرهم معرفة المسائل التي قد اجاب فيها المجتهدون من قبل من أدلتها التفصيلية
 وقد ساء وتفتيح أخذها وترجيح بعضها على بعض وهذا امر جليل لا يتم له إلا بإمام تأمى به
 قد كنى معرفة فرش المسائل وإيراد الدلائل في كل باب باب فيستعين به في ذلك ثم يستقل بالتقدم
 والترجيح ولولا هذا الإمام صعب عليه ولا معنى لارتكاب امر صعب مع إمكان الامر السهل
 ولا بد لهذا المقسدي أن يستحسن شيئاً مما سبق إليه إمامه ويستدرك عليه شيئاً فإن كان
 استدراكه أقل من موافقته عدم أصحاب الوجوه في المذهب وإن كان أكثر لم يعد تفرد
 وجهها في المذهب وكان مع ذلك منتسباً إلى صاحب المذهب في الجملة ممتازاً عما يتأمى بإمام آخر في
 كثير من أصول مذهبه وفروعه ويوجد مثل هذا بعض مجتهدات لم يسبق بالجواب فيها إذا الوقائع
 متتالية والباب مفتوح فبأخذها من الكتاب والسنة وآثار السلف من غير اعتماد على إمامه
 واستكنا قليلة بالنسبة إلى ما سبق بالجواب فيه وهذا هو المجتهد المطلق المنتسب وثانيهما أن يكون
 أكبرهم معرفة المسائل التي يستفتيه المستفتون بما لم يكلم فيه المتقدمون وحاجته إلى إمام
 يأتمى به في الأصول الممهدة في كل باب أشد من حاجة الأول لأن مسائل الفقه متعاقبة
 متشابكة فروعها تتعلق بأهماتها فلا بد أن تبدأ هذا بتقديمها عليهم وتفتيح أقوالهم لكان ملتزماً لما
 لا يطيقه ولا يتفرغ منه طول عمره فلا سبيل له إلى باب إلا أن يعمل النظر فيما سبق فيه ويتفرغ
 للتفاريح وقد يوجد مثل هذا استدراكات على إمامه بالكتاب والسنة وآثار السلف والقياس
 استكنا قليلة بالنسبة إلى موافقاته وهذا هو المجتهد في المذهب وأما الحالة الثالثة وهي أن يتفرغ
 جهده أولاً في معرفة أولية ما سبق إليه ثم يتفرغ جهده ثانياً في التفرع على ما اختاره
 واستحسنه فهي حالة بعيدة غير واقعة لبعد العهد عن زمان الوحي واحتياج كل عالم في كثير مما
 لا بد له في علمه إلى من مضى من روایات الأحاديث على تشعب متونها وطرقها ومعرفة مراتب
 الرجال ومراتب صحة الحديث وضعفه وجمع ما اختلف من الأحاديث والآثار والنبه لما يأخذ
 الفقه منها ومن معرفة غريب اللغة وأصول الفقه ومن رواية المسائل التي سبق التكلم فيها
 من المتقدمين مع كثرتهم جدد أو تباينها واختلافها ومن توجبه إفسكاره في تميز تلك الروایات
 وعرضها على الأدلة فإذا انفرد عمره في ذلك كيف يوفى حق التفاريح بعد ذلك والنفس

الانسانية وان كانت ذكبة لها حد معلوم تعجز عما وراءه وانما كان هذا ميسرا للطراز الاول
من المجتهدين حين كان المهد قريبا والعلوم غير متشعبة على انه لم ينسب ذلك ايضا الانفس من قبله
وهم مع ذلك كانوا مقبدين بما يشبههم معجدين عليهم ولكن لكثرة تصرفاتهم في العلم صاروا
مستقلين وبالجملة فالنذهب للمجتهدين سر الهمه الله تعالى العلماء وتبعهم عليه من حيث يشعرون
اولا يشعرون ومن شواهد ما ذكرناه كلام الفقيه ابن زياد الشافعي اليمني في فتاواه حيث
سئل عن مسئلتين اجاب فيهما البلقيني بخلاف مذهب الشافعي فقال في الجواب انك لا تعرف
لوجه كلام البلقيني ما لم تعرف درجته في العلم فانه امام مجتهد مطلق منتسب غير مستقل من اهل
التفريع والترجيح واعني بالمنتسب من له اختيار وترجيح يخالفه الجميع في مذهب الامام
الذي ينتسب اليه وهذا حال كثير من جهابذة اكابر اهل الشافعي من المتقدمين والمتأخرين
وساقي ذكركم وترتيب درجاتهم ومن ظلم البلقيني في سلك المجتهدين المطلقين المنتسبين
تلميذه الولي ابو زرعة فقال قلت مرة لشيخنا الامام البلقيني ما قصير الشيخ في الدين السبكي
عن الاجتهاد وقد استكمل اليه وكيف يقد قال ولم اذكره هو اي شيخه البلقيني استمعاه منه
لما اردت ان ارتب على ذلك فكتفت فما عذري ان الامتناع من ذلك الا للوظائف التي قدرت
للفقهاء على المذاهب الاربعة وان من خرج عن ذلك واجتهد لم ينله شيء من ذلك وحرم ولاية
القضاء وامتنع الناس من استفتاءه ونسب اليه البدعة فقبضم ووافقني على ذلك انتهى قلت اما انا
فلا اضيق ان المانع لهم من الاجتهاد ما اشار اليه حاشا منصفهم الهلبي عن ذلك وان يتركوا الاجتهاد
مع قدرتهم عليه لغرض القضاء او الاسباب هذا لا يجوز لاحدان يقتضيه فيهم وقد قدم ان
الراجع عند الجمهور وجوب الاجتهاد في مثل ذلك كيف ساغ للولي نسبتهم الى ذلك ونسبة البلقيني
الى موافقته على ذلك وقد طال الجلال السبوطي في شرح التنبيه في باب الطلاق ما لفظه وما وقع
للائمة من الاختلاف من تغير الاجتهاد فيصحبون في كل موضع ما ادى اليه اجتهادهم في ذلك
الوقت وقد كان المصنف يعني صاحب التنبيه من الاجتهاد بالهل الذي لا ينكر وصرح غير واحد
من الائمة بانه وابن الصباغ وامام الحرمين والغزالي بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق وما وقع في فتاوى
ابن الصلاح من انهم بلغوا رتبة الاجتهاد في المذهب دون المطلق فراد انهم كانت لهم درجة
الاجتهاد المنتسبون المستقل وان المطلق كما قرره هو في كتابه آداب الفتيا والنووي في شرح
المهذب نوعان مستقل وقد قدم من رأس الاربع مائة فلم يمكن وجوده ومنسب وهو باق الى ان
تأتي اشراط الساعة الكبرى ولا يجوز انقطاعه شرعا لانه فرض كفاية ومتى قصر اهل عصر
حتى تركوه انعموا كلهم وعصوا باسرهم كما صرح به الامام صاحب منهم الماوردي والرويات في
البحر والنفوس في التهذيب وغيرهم ولا يتأدى هذا الفرض بالاجتهاد المقيد كما صرح به ابن
الصلاح والنووي في شرح المهذب والمسئلة مبسطة في كتابنا المسمى بالرد على من اخلد الى
الارض جهل ان الاجتهاد في كل عصر فرض ولا يهرج هؤلاء عن الاجتهاد المطلق المنتسب من

كونهم شافعية كما صرح به النووي وابن الصلاح في الطبقات ونبه ابن السبكي ولهذا منضموا
 في المذهب كتبوا فتاوى تدواولوا واولوا وظائف الشافعية كما ولي المصنف وابن العساكن تدرس
 النظامية بيه دادولي امام الحرمين والفراي تدرس النظامية بيسابور وولي ابن عبد السلام
 الجايبية والظاهرية بالقاهرة وولي ابن دقيق العيد الصلاحية بالجاورة لمشهد امامنا الشافعي
 رضي الله عنه والفاضلية والكاملية وغير ذلك امام من بلغ رتبة الاجتهاد المنفصل فانه يخرج
 بذلك عن كونه شافعي ولا ينقل اقواله في كتب المذهب ولا اعلم احدا بلغ هذه الرتبة من
 الاصحاب الا ابا جعفر بن جرير الطبري فانه كان شافعي ثم اسقط مذهب ولذا قال
 الرافعي وغيره ولا يعد تفرد وجه في المذهب انتهى وهي عندي احسن مما سلكه الولي ابو زرعة
 رضي الله عنه الا ان كلامه يقتضي ان ابن جرير لا يعد شافعي وهو مردود فقد قال الرافعي
 في اول كتاب الزكاة من الشرح تفرد ابن جرير لا يعد وجه في مذهبه وان كان معدودا في
 طبقات اصحاب الشافعي قال النووي في التهذيب ذكره ابو عاصم العبادي في الفقهاء الشافعية
 فقال هو من افراد علمنا واخذ فقه الشافعي على الربيع المرادي والحسن الزعفراني انتهى
 ومعنى انتسابه الى الشافعي انه جرى على طريقته في الاجتهاد واستقراء الادلة وترتيب بعضها
 على بعض ووافق اجتهاده واذا خالف احبا نال بالباطل بالحق ولم يخرج عن طريقته الا في مسائل
 وذلك لا يقدح في دخوله في مذهب الشافعي ومن هذا القبيل محمد بن اسمعيل البخاري فانه
 معدود في طبقات الشافعية ومن ذكره في طبقات الشافعية الشيخ تاج الدين السبكي وقال انه
 نفقه بالحجدي والحجدي نفقه بالشافعي واستدل شيخنا العلامة على ادخال البخاري في
 الشافعية بذكره في طبقاتهم وكلام النووي الذي ذكرناه شاهد له وذكر الشيخ تاج الدين
 السبكي في طبقاته ما لفظه كل فخر يجمع اطلاقه المخرج اطلاقا فظهر ان ذلك المخرج ان كان ممن يطلب
 عليه المذهب والتقليد كالشيخ ابي حامد والفضل عبيد المذهب وان كان ممن يكثر خروجه
 كالحمد بن الاربع بن محمد بن جرير ومحمد بن خزيمة ومحمد بن نصر المروزي ومحمد بن المنذر
 فلا يهدا المرئي بعده ابن شريح فبين الدرجتين لم يخرجوا خروجا للمعدين ولم يتقيدوا بهيد
 العراقيين والخراسانيين انتهى وذكر السبكي في طبقاته الشيخ ابا الحسن الاشعري امام اهل السنة
 والجماعة وقال انه معدود من الشافعية فانه نفقه بالشيخ ابي اسحق المروزي انتهى قول ابن
 زياد ومن شواهد ما ذكره ايضا في كتاب الانوار حيث قال والمنسوبون الى مذهب الشافعي
 وابي حنيفة ومالك واحدا صنف احدها العوام وتقليدهم للشافعي منفرع على تقليد المنتسب
 الثاني بالقرن الى رتبة الاجتهاد واليه لا يهتد لا يهتد مجتهدا وانما ينسبون اليه لجرم على طريقته
 في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها على بعض الثالث المتوسطون وهم الذين لم يبلغوا
 درجة الاجتهاد لكنهم وقفوا على اصول الامام وحكوا من قياس ما لم يجدوه منصوصا على ما نص
 عليه وهو لا مقدرون له وكذا من يأخذ بقولهم من العوام والمشهور انهم لا يقلدون في انفسهم

لانهم مقلدون انتهى كلام الافوار فان قلت كيف يكون شيء واحد غير واجب في زمان واجبا في
 زمان آخر مع ان الشرع واحد فليس قولك لم يكن الا تسد اماميهمد المستقل واجبا ثم صار واجبا
 الاقولا متناقضا متنافيا قلت الواجب الاصل هو ان يكون في الامة من يعرف الاحكام الشرعية
 من ادلتها التفصيلية اجمع على ذلك اهل الحق ومقدمة الواجب واجبة فاذا كان للواجب طرق
 متعددة وجب تفصيل طريق من تلك الطرق من غير تعيين واذا تعين له طريق واحد وجب ذلك
 الطريق بخصوصه كما اذا كان الرجل في محفصة شديدة يخاف منها الهلاك وكان يدفع محفصته طرق
 من شراء الطعام والتماط الفواكه من الصمغراء واصطفا ما يتقوت به وجب تفصيل شيء من
 هذه الطرق لاهل التدين فاذا وقع في مكان ليس هناك صيد ولا فواكه وجب عليه بدل المال في
 شراء الطعام وكذلك كان للسلف طرق في تفصيل هذا الواجب وكان الواجب تفصيل طريق
 من تلك الطرق لاعلى التعيين ثم اندت تلك الطرق الا طريق واحد فوجب ذلك الطريق
 بخصوصه وكان السلف لا يكتبون الحديث ثم صار يؤمن هذا كتابة الحديث واجبة لان رواية
 الحديث لا سبيل لها اليوم الا بمعرفة هذه الكتب وكان السلف لا يشتغلون باللغة والنحو وكان
 لسانهم عربيا لا يحتاجون الى هذه الفنون ثم صار يؤمن هذا معرفة اللغة العربية واجبة لبعد
 العهد عن العرب الاول وشواهد ما نحن فيه كثيرة جدا وعلى هذا ينبغي ان القياس وجوب التقليد
 لامام بعينه فانه قد يكون واجبا وقد لا يكون واجبا فاذا كان انسان جاهل في بلاد الهند او بلاد
 ماوراء النهر وليس هناك عالم شافعي ولا مالكي ولا حنبلي ولا كتاب من كتب هذه المذاهب وجب
 عليه ان يتخذ المذهب ابي حنيفة ويهرم عليه ان يخرج من مذهبه لانه حينئذ يضلح رقة
 الشريعة ويبقى سدا مهلا بخلاف ما اذا كان في الحرمين فانه متيسر له هناك معرفة جميع
 المذاهب ولا يكفيه ان يأخذ بالظن من خير رقة ولا ان يأخذ من السنة العوام ولا ان يأخذ من
 كتاب غير مشهور كما ذكر كل ذلك في النهر الفائق شرح كنز الدقائق واعلم ان المجتهد المطلق من
 جمع خمسة من العلوم قال النووي في المنهاج وشرط القاضي مسلم مكلف حرز كرم عدل صحيح
 بصير ناطق كاف مجتهد هو ان يعرف من القرآن والسنة ما يملك بالاحكام وخاصة وعامة ومجمله
 ومبينه وناسخه ومنسوخه ومنزله لالاسنة وغيره والمتصل والمرسل وحال الرواة قوة وضعفا
 ولسان العرب بلغة ونحوها واقوال اعداء من الصحابة ومن بعدهم اجابا واختلافا والقياس
 بأنواعه ثم اعلم ان هذا المجتهد قد يكون مستقلا وقد يكون منتسبا الى المستقل والمستقل من امتياز
 عن سائر المجتهدين بثلاث خصال كما ترى ذلك في الشافعي ظاهرا احدها ان يتصرف في الاصول
 والقواعد التي يستنبط منها الفقه كما ذكر ذلك في اوائل الام حيث عد صنيع الاوائل في استنباطهم
 واستدراك عليهم وكما اخبرنا شيخنا ابو طاهر محمد بن ابراهيم المدني عن مشايخه المكيبين لشيخ
 حسن بن علي المعجمي والشيخ احمد النخعي عن الشيخ محمد بن العلاء الباهلي عن ابراهيم بن

ابراهيم اللقاني وعبد الرؤف الطبرلاوي عن الجلال ابي فضل السيوطي عن ابي الفضل المرحاني
اجازة عن ابي الفرج الغزالي عن يونس بن ابراهيم الدومني عن ابي الحسن بن البقر عن
الفضل بن سهل الاسفرائيني عن الحافظ الطحطاوي بكر احمد بن علي الخطيب اخبرنا ابو نعيم
الحافظ حدثنا ابو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان حدثنا عبد الله بن محمد بن يعقوب
حدثنا ابو حاتم بن الرازي حدثني يونس بن عبد الاعلى قال قال محمد بن ادريس الشافعي الاصل
قرآن وسنة فان لم يكن فقيهاً سأل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وصحبه الاسناد منه فهو سنة والاجماع كبر من الخبر المفرد والحديث على ظاهره واذا احتل
المعاني فاشبه منها ظاهره ولاها به واذا تكافأت الاحاديث فاصحها اسنادا اولها وليس المنقطع
شيء ما عدا منقطع ابن المسيب ولا يفسر اصل على اصل ولا يقال للاصل لم وكيف وانما يقال
للفرع لم فاذا صح قياسه على الاصل صح وقامت به الطبعة انتهى وتاينها ان يجمع الاحاديث
والاثر فيحصل احكامها وينبى لاختلافها منها ويجمع مختلفها وتزجج بعضها على بعض
ويقين بعض محتملها وذلك قريب من ثلثي علم الشافعي فيازي والله اعلم وتاينها ان يفرع
التفاريع التي ترد عليه مما لم يسبق بالجواب فيه من القرون المشهود لها بالخير وبالجملة فيكون
كثير التصرفات في هذه الحاصل فاتها على اقرانه سابقا في طبعة زمانه مبرزا في مبداه
ونخلة رابسة تناولوها وهي ان ينزل له القبول من السماء فاقبل الى علمه جماعات من العلماء من
المفسرين والمحدثين والاصوليين وحفاظ كتب الفقه وبعضهم على ذلك القبول والاقبال قرون
مطاوله حتى يدخل ذلك في صميم القلوب والمجتهد المطلق المنتسب هو المقتدى المسلم في المصلحة
الاولى الجارية مجراه في المصلحة الثانية والمجتهد في المذهب هو الذي مسلم منه الاولى والثانية
وجرى مجراه في التفريع على منهاج تفاريسه ولنضرب لذلك مثالا فنقول كل من طبيب في
هذه الازمنة المتأخرة امان ان يكون بقصدى باطباء اليونان او باطباء الهند فهو بمنزلة المجتهد
المستقل ثم ان كان هذا المتطبيب قد عرف خواص الادوية وانواع الامراض وكيفية ترتيب
الامريفة والمعالجين بعقله بان تنبى لذلك من تنبيههم حتى صار على يقين من امره من غير تقليد
واقدر على ان يفعل كما فعلوا فيعرف خواص العقاقير التي لم يسبق بالتكلم فيها وبيان اسباب
الامراض وعلاجاتها مما لم يرصد السابقون وزاحم الاوائل في بعض ما تكلموا
ذلك منه او كثر فهو بمنزلة المجتهد المطلق المنتسب وان سلم ذلك منهم من غير يقين كامل وكان
اكثرهم توليد للاشربة والمعالجين من تلك القواعد الممهدة كما كثر من طبجي هذه الازمنة
المتأخرة فهو بمنزلة المجتهد في المذهب وكذلك كل من نظم الشعر في هذه الازمنة امان ان يقضى
في ذلك باشعار العرب ويختار اوزانهم وقوافيهم واساليب قصائدهم او باشعار العجم فهو بمنزلة
المجتهد المستقل ثم ان كان هذا الشاعر مخترا لالوان من القزل والتشبيب والمدح والهجور والوعظ

واتى بالعجب العجيب في الاستنهارات والبديع ونحوها مما لم يسبق الى مثله بل تنبه لذلك من
 بعض صنائعهم فانخذ النظر وفاسد الشيء بالشيء واقدر على ان يخرج بهر الم ينسلكم فيه من
 قبله واسلو با جديد اكنظم المثنوى والرباعي ورعاية الرديف اعني كلمة تامة يبيدها في كل بيت
 هذا اتفاقية يفعل كل ذلك في الشعر العربي فهو بمنزلة المجتهد المطلق وان لم يكن مجتهدا وانما ينبع
 طرقهم فقط فهو بمنزلة المجتهد في المذهب وهكذا الحال في علم التفسير والتصوف وغيرهما من
 العلوم (فان قلت) ما السبب في ان الاوائل لم يتركوا في اصول الفقه كثير كلام فلما نشأ الشافعي
 نكلم فيها كلاما شافيا وافادوا جاد (قلت) سببه ان الاوائل كان يجمع عند كل واحد منهم
 احاديث بلده وآثاره ولا يجمع احاديث البلاد فاذا تناقضت عليه الادلة في احاديث بلده حكم في
 تلك التعارض بنوع من الفراسة بحسب ما يتيسر له ثم اجتمع في عصر الشافعي احاديث البلاد
 جميعها فوقع التعارض في احاديث البلاد وختارات فتهاهات مرتين مرة فيما بين احاديث بلد
 واحاديث بلد آخر ومرة في احاديث بلد واحد فيما بينها وانقص كل رجل بشيخه فيما راي من
 الفراسة فانسح الخرق وكثر الشغب وجميع على الناس من كل جانب من الاختلافات ما لم يكن
 بحساب بقوا متعجبين مدهوشين لا يستطيعون سيلا حتى جاءهم تأييد من ربه فاطم الشافعي
 قوا هدم جمع هذه المختلفات وفتح لمن بعده بابا واي باب وانقض المجتهد المطلق المنتسب في
 مذهب الامام ابي حنيفة بعد المائة الثالثة وذلك لانه لا يكون الا مجتهدا جريزا واشتغالهم بعلم
 الحديث قليل قديما وحديثا وانما كان فيه المجتهدون في المذهب وهذا الاجتهاد اراد من قال
 ادنى الشروط للمجتهد حفظ المبسوط وقل المجتهد المنتسب في مذهب مالك وكل من كان منهم هذه
 المنزلة فانه لا يحد تفرد وجهها في المذهب كما في عمر والمعروف بابن عبد البر والقاضي ابي بكر بن
 العربي واما مذهب احمد فكان قليلا قديما وحديثا وكان فيه المجتهدون طبقة بعد طبقة الى ان
 انقض في المائة التاسعة واضمحلت المذهب في اكثر البلاد اللهم الا الناس قليلون بمصر وبغداد
 ومنزلة مذهب احمد من مذهب الشافعي منزلة مذهب ابي يوسف ومحمد من مذهب ابي حنيفة
 الا ان مذهبه لم يجمع في التدوين مع مذهب الشافعي كما دون مذهبهما مع مذهب ابي حنيفة
 فلذلك لم يهدا مذهبيا واحدا فباترى والله اعلم وليس تدوينه مع مذهبه تميزا على من تلقاهما على
 وجههما واما مذهب الشافعي فاكثر المذاهب مجتهدا مطلقا ومجتهدا في المذهب واكثر المذاهب
 اصوليا ومنكلماتها وقرها مفسر القرآن وشارحا للحديث واشدها اسنادا ورواية واقواها ضبطا
 لنصوص الامام واشدها تقيزا بين اقوال الامام ووجوه الاصحاب واكثرها اعتناء بترجيح بعض
 الاقوال والوجوه على بعض وكل ذلك لا يخفى على من مارس المذاهب واشتغل بها وكان اوائل
 اصحابه بمنتهدين بالاجتهاد المطلق ليس فيهم من يقلده في جميع مجتهداته حتى نشأ ابن شريح
 فأسس قواعد التقليد والتخريج ثم جاء اصحابه بشون في سبيله وينسجون على منواله ولذلك بعد
 من المجتهدين على رأس المائتين والله اعلم ولا يخفى عليه ايضا ان مادة مذهب الشافعي من

الاحاديث والآثار مدونة مشهورة مخدومة ولم يتفق مثل ذلك في مذهب غيره فمن مادة مذهبه كتاب الموطأ وهو ان كان متقدما على الشافعي فان الشافعي بنى عليه مذهبه وصحح البخاري وصحح مسلم وكتب ابني داود والترمذي وابن ماجه والدارمي ثم مسند الشافعي وسنن النسائي وسنن الدارقطني وسنن البيهقي وشرح السنة للبغوي اما البخاري فانه وان كان منتسبا الى الشافعي موافقا له في كثير من الفقه فقد خالفه ايضا في كثير ولذلك لا يعد متفردا به من مذهب الشافعي واما ابو داود والترمذي فهما مجتهدان منتسبان الى احمد واسحق وكذلك ابن ماجه والدارمي فيما نرى والله اعلم واما مسلم والعباس الاصم جامع مسند الشافعي والذين ذكرناهم بعده فهم متفردون لمذهب الشافعي يناضون دونه واذا اطلعت بما ذكرناه اتضح عندك ان من حاد مذهب الشافعي يكون محروما عن مذهب الاجتهاد المطلق وان علم الحديث وقد ابي ان يناصح لمن لم يتطفل على الشافعي واصحابه رضي الله تعالى عنهم

وكن طفيلهم على ادب * فلا يرى شافعا سوى الادب

باب حكاية ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة

ثم بعد هذه القرون كان ناس آخرون ذهبوا بآبائنا وشمالا وحدث فيهم امور منها الجدل والخلاف في علم الفقه وتفصيله على ما ذكره القزالي انه لما انقرض عهد الخلفاء الراشدين المهديين افضت الخلافات الى قوم تولوها بغير استعفاف ولا استقلال بلم الفتاوى والاحكام فاضطروا الى الاستعانة بالفقهاء والى استصحابهم في جميع احوالهم وقد كان بني من العلماء من هو مستمر على الطراز الاول ولا يلزم صف الدين فكانوا اذا طلبوا هربوا واعرضوا فرأى أهل تلك الاعصار غير العلماء واقبال الامعة عليهم مع اعراضهم فاشتروا الطلب العلم توصيلا الى نيل العز ودرج الجاه فاصبح الفقهاء بعد ان كانوا مطلوبين طالبين وبعد ان كانوا اعزة بالاعراض عن السلاطين اذلة بالاقبال عليهم الامن وفقه الله وقد كان من قبلهم قد صنف ناس في علم الكلام واكثروا القول والقبيل والايارد والجواب ونمهي بطريق الجدال ووقع ذلك منهم بموقع من قبل ان كان من الصدور والملوك من مالت نفسه الى المناظرة في الفقه وبيان الاولى من مذهب الشافعي واي حنيفة فترك الناس الكلام وفنون العلم واقبلوا على المسائل الخلافية بين الشافعي واي حنيفة على الخصوص وتساهاوا في الخلاف مع مالك وسفيان واحمد بن حنبل وغيرهم وزعموا ان غرضهم استنباط دقائق الشرع وتقرير على المذاهب ونمهي بأسول الفتاوى واكثر وافيا التصانيف في الاستنباطات ورتبوا فيها انواع المجادلات والتصنيفات وهم مستمرون عليه الى الان لسانندري ما الذي قدر الله تعالى فيها بعد ما من الاعصار انتهى حاصله واهل ابي وجدت اكثرهم يزعمون ان بناء الخلاف بين ابي حنيفة والشافعي على هذه الاصول المذكورة في كتاب البرزوي ونحوه وانما الحق ان اكثرها اصول مخترجة على قولهم وعندى ان المسئلة القاطنة بان الخاص صبين ولا يلحقه البيان وان الزيادة نسخ وان العام قطعي كالخاص

وان لا ترجيح بكثرة الرواة وانه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه اذا انسحب الراجح ولا عبرة
 بمفهوم الشرط والوصف اصلا وان موجب الامر هو الوجوب البتة وامثال ذلك اصول يخرجها
 على كلام الانبياء وانها لا تصح بها رواية عن ابي حنيفة وصاحبيه وانه ليست المحافظة عام
 والتكلف في جواب ما يرد عليها من صنائع المتقدمين في استنباطهم كما يفعله البردوي وغيره
 احق من المحافظة على خلافها والجواب عنهما يرد عليه مثله انهم اصلوا ان الخاص مبين فلا يلحقه
 البيان وخبر جوه من صنيع الاوائل في قوله تعالى واسجدوا واركعوا وقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود وجب لم يقولوا بغير نسبة
 الاطمئنان ولم يجعلوا الحديث بالآية فورد عليهم صنيعهم في قوله تعالى وامسجعوا برؤسكم
 ومسحوا على آله وسلم على ناصيته حيث جعلوه بآية وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
 الآية وقوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا الآية وقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وما لحقه
 من البيان بعد ذلك فسلكوا للجواب كما هو مذكور في كتبهم وانهم اصلوا ان العام قطعي
 كالخاص وخرجوا من صنيع الاوائل في قوله تعالى فافرزاما ينسر من القرآن وقوله صلى الله
 عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب حيث لم يجعلوه مخصصا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 في اسفست العينون العشر الحديث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيادون خمسة اوسق
 صدقة حيث لم يخصوه به ونحو ذلك من المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى فاستبشروا من الهدى وانما
 هو الشاة فافوقه بيان النبي صلى الله عليه وسلم فسلكوا في الجواب وكذلك اصلوا ان لا عبرة
 بمفهوم الشرط والوصف وخرجوا من صنيعهم في قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا الآية ثم
 ورد عليهم كثير من صنائعهم كقوله صلى الله عليه وسلم في الابل الساعة زكاة فسلكوا في الجواب
 واصلوا انه لا يجب العمل في حديث غير الفقيه اذا انسحب باب الراجح وخبر جوه من صنيعهم
 في ترك حديث المصراة ثم ورد عليهم حديث الفقهية وحديث عدم فساد الصوم بالاكل ناسيا
 فسلكوا في الجواب وامثال ما ذكرنا كثيرا لا يخفى على المتتبع ومن لم يتبع لا تكفيه الاطالة
 فضلا عن الاشارة وبكيفية دليل على هذا قول المحققين في مسئلة لا يجب العمل بحديث من
 اشتهر بالضبط والعدل دون الفقه اذا انسحب الراجح كما حدث المصراة ان هذا مذهب عيسى
 ابن ابيان واختاره كثير من المتأخرين وذهب الكرخي ونسبه كثير من العلماء الى عدم اشتراط
 فقه الراوي لتقديم الخبر على القياس وقالوا لم ينقل هذا القول عن اصحابنا بل المنقول عنهم ان
 خبر الواحد مقدم على القياس الا ترى انهم عملوا بخبر ابي هريرة رضي الله عنه في الصائم اذا اكل
 او شرب ناسيا وان كان مخالفا للقياس حتى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لولا الرواية اقلعت بالقياس
 ويرشد ايضا اختلافهم في كثير من التفرجات اخذوا من صنائعهم ورد بعضهم على بعض
 وفي حديث بعضهم يزعم ان جميع ما يوجد في هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى الضعيفة
 فهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبيه ولا يفرق بين القول المنفرد وبين ما هو قول في

الطيفة ولا يحصل معنى قولهم على تخريج السكرخي كذا وعلى تخريج الطحاوي كذا ولا يعز
 بين قولهم قال ابو حنيفة كذا وبين قولهم جواب المسئلة على قول ابي حنيفة وعلى اصل ابي
 حنيفة كذا ولا يصحى الى ما قاله المحققون من الحنفيين كابن الممام وابن نجيم في مسئلة العشر في
 العشر ومسئلة اشتراط البعد من الماء مالا في انهم وامثالهما ان ذلك من تخريجات الاصحاب
 وليس مذهبنا في الحقيقة ووجدت بعضهم يزعم ان بناء المذهب على هذه المحاورات الهداية
 المذكورة في مبسوط السرخسي والهداية والذين ونحو ذلك ولا يعلم ان اول من اظهر ذلك فيهم
 المعتزلة وليس عليه بناء مذهبهم ثم اسقط ذلك المتأخرون توسعا وتشعبا لاذهان الطالبين
 او لغير ذلك والله اعلم وهذه الشبهات والشكوك ينحل كثير منها بما علمناه في هذا الكتاب
 ووجدت بعضهم يزعم ان هنالك فرق بين لاثالث لهما الظاهرية واهل الرأي وان كل من قاس
 واستنبط فهو من اهل الرأي كلا بل ليس المراد بالرأي نفس الفهم والعقل فان ذلك لا ينفلت من
 احد من العلماء ولا الرأي الذي لا يعتد على سننه اصلا فانه لا يتحمله مسلم البتة ولا القدرة على
 الاستنباط والقياس فان احمد واسحق بل الشافعي ايضا ليسوا من اهل الرأي بالانفصاف وهم
 يستنبطون ويقيسون بل المراد من اهل الرأي قوم توجهوا بعد المسائل المجمع عليها بين المسلمين
 او بين جمهورهم الى التخريج على اصل رجل من المتقدمين وكان اكثرهم حمل النظر على
 النظر والرأي اصل من الاصول دون تتبع الاحاديث والآثار والظاهرى من لا يقول
 بالقياس ولا باتار الصحابة والتابعين كداود وابن حزم وبينهما المحققون من اهل السنة كاحمد
 واسحق منها انهم اطمانوا بالتقليد ودب التقليد في صدورهم ديب الفل وهم لا يشعرون ولكن
 سبب ذلك تراحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم فانهم لما وقعت فيهم المزاخمة في الفتوى كان كل من
 افتى بشئ فوقف في فتواه ورد عليه فلم ينقطع الكلام الا بالمصير الى تصريح رجل من المتقدمين
 في المسئلة وايضا جور القضاة فان القضاة لما جارا اكثرهم ولم يكونوا امناء لم يقبل منهم الا مالا
 يربب العامة فيه ويكون شيا قد قيل من قبل وايضا جهل رؤس الناس واستغناء الناس من
 لاعلم له بالحديث ولا بطريق التخريج كما ترى ذلك ظاهرا في اكثر المتأخرين وقد نبه عليه
 ابن الهمام وغيره وفي ذلك الوقت سهى غير المجتهدين فيها وفي ذلك الوقت ثبتوا على التعصب والحق
 ان اكثر صور الخلاف بين الفقهاء لا سيما في المسائل التي ظهر فيها اقوال الصحابة في الجائزين
 تكبيرات التشرى وتكبيرات العبدن ونكاح المهرم وشهادة ابن عباس وابن مسعود
 والاختفاء بالبسلة و بآمين والاشفاق والاثار في الاقامة ونحو ذلك اعما هو في ترجيح احد
 القولين وكان السلف لا يختلفون في اصل المشروعية وانما كان خلافتهم في اولى الامرين
 وتطيره اختلاف القراء في وجوه القراآت وقد عللوا كثير من هذا الباب بان الصحابة
 يختلفون وانهم جميعا على الهدى ولذلك لم يزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين في المسائل
 الاستهادية ويسلمون قضاء القضاة ويعملون في بعض الاحيان بخلاف مذهبهم ولا ترى ائمة

المداهب في هذه المواضع الا وهم يصنعون القول ويبينون الخلاف بقول احدهم هذا احوط
وهذا هو المختار وهذا احب الي وبقول ما بلغنا الا ذلك وهذا اكثر في المبسوط وآثار محمد رحمه
الله تعالى وكلام الشافعي ثم خلف من بعدهم خلف اختصروا كلام القوم فتأولو الخلاف
وثبتوا على مختارائهم والذي يروى عن السلف من تأكيدهم لاخذ بذهب اصحابهم وان
لا يخرج منها مجال فان ذلك لا مرجح لي فان كل انسان يحب ما هو مختار اصحابه وقومه حتى في
الزى والمطاعم والاصولة ناشئة من ملاحظة الدليل ونحو ذلك من الاسباب فظن البعض تعسفا
دينيا حاشاهم من ذلك وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ السهلة ومنهم من
لا يقرأها ومنهم من يجهل بها ومنهم من لا يجهل بها ومنهم من كان يفتي في الفجر ومنهم من
لا يفتي في الفجر ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرافع والقي ومنهم من لا يتوضأ من ذلك
ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من
يتوضأ بماء من النار ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من كل لحم الا بل ومنهم
من لا يتوضأ من ذلك ومع هذا فكان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان ابو حنيفة واصحابه
والشافعي وغيرهم رضي الله عنهم يصلون خلف ائمة المدينة من المالكية وغيرهم وان كانوا
لا يقرؤن السهلة لاسرا ولا جهرا وصلى الرشيد اماما وقد احتجم فصلى الامام ابو يوسف
خلفه ولم يهد وكان افتاء الامام مالك بانه لا وضوء عليه وكان الامام احمد بن حنبل يرى الوضوء
من الرافع والحجامة فقتل له فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ هل يصلي خلفه
فقال كيف لا يصلي خلف الامام مالك وسعيد بن المسيب وروى ان ابابؤس وشهدا كانا
يكبران في العيدين تكبير ابن عباس لان هارون الرشيد كان يحب تكبير جده وصلى الشافعي
رحمه الله تعالى الصبح قريبا من مقبرة ابي حنيفة رحمه الله تعالى فلم يفتت تأديما معه وقال
ايضار بما نهى الله تعالى من اهل العراق وقال مالك رحمه الله تعالى المنصور وهارون
الرشيد ما ذكرنا عنه سابقا وفي البرازية عن الامام الثاقب وهو ابو يوسف رحمه الله تعالى انه
صلى يوم الجمعة مغتسلا من الحمام وصلى بالناس وتفرقوا ثم اخبر بوجود دفارة ميتة في بئر الحمام
فقال اذا نأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا انتهى ومنها ان اقبل
اكثرهم على التعقبات في كل فن فمنهم من زعم انه يؤسس علم اسماء الرجال ومعرفة مراتب
الخرج والتعديل ثم خرج من ذلك الى التاريخ قديمة وحديثة ومنهم من تفحص عن نوادر
الاخبار وغرائبها وان دخلت في حد الموضوع ومنهم من اكثر القيل والقال في اصول الفقه
واستنبط كل اصحابه قواعد جديدة واورد فاسقته واجاب فتنه وهرق وقسم فهرر
وطول الكلام تارة وتارة اخرى اختصر ومنهم من ذهب بفرض الصور المستعدة التي من
حنها ان لا تعرض لها عاقل وسحب العمومات والايماءات من كلام المخرجين فمن دونهم مما
لا يرضي استماعه عالم ولا جاهل وفقته هذا الجدال والخلاف والذهبي قريبه من الفتنه الاولى

حين تناجروا في الملك واتصركم كل رجل لصاحبه فكما اعتقت تلك ملكا مضوضا ووفائع صا
 عمية فكذلك اعتقت هذه جهلا واختلاطا وشكوكا وهما ما لها من ارجاء فنشأت بعدهم قرون
 على التقليد الصريف لا يعززون الحق من الباطل ولا الجدل من الاستنباط فالنفس فيه يومئذ هو
 الثرثار المتشدق الذي حفظ اقوال الفقهاء فويها وضعية فيها من غير تعيين وسردها بشقة
 شديقة والمحدث من عدا الاحاديث صهيحها وفسد فيها وهرأها كهراء الامماء بقوة لطيفة
 ولا اقول ذلك كبا مطردا فان الله طائفة من عباده لا يضربهم من خذلهم وهم
 حجة الله في ارضه وان قوا ولم يأت قرن بعد ذلك الا وهو اكثر قسمة واوفر
 تقليدا واشد انزاعا للامانة من صدور الناس حتى اطمأأوا
 بترك الخوض في امر الدين وبأن يقولوا اننا وجدنا آباءنا على
 امة وانا على آثارهم مقتدون والى الله المشتكى
 وهو المنعمان وبه الثقة وعليه التكلان
 وهذا آخر ما اردنا البرادة في هذه
 الرسالة المسماة بالانصاف في بيان
 اسباب الاختلاف والحمد لله
 تعالى اولاً وآخراً
 ونظاهر اوباطنا

﴿ فتمت ﴾

٢٢

٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠٢٩

الحمد لله الذي بعث سيدنا محمداً إلى العرب والعجم ليمضي بآياته في الظلمات وينال بسبيله
مطاني المقامات من كل أهل هو إلى الله واشهد أن لا إله الا الله وحده وان محمداً عبده ورسوله
الذي لا نبي بعده صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وبارك وسلم ﴿ و بعد ﴾ فيقول العبد الضعيف
المقنر إلى رحمة ربه الكريم ولي الله بن عبد الرحيم صانه الله تعالى عما يشانه واصليح باله وحاله
وشانه هذه رسالة ﴿ مهتمة عقد الجليل في احكام الاجتهاد والتميز ﴾ جلاني على قهر برها
سؤال بعض الاهتاف عن مسائل مهمة في ذلك الباب

﴿ باب في بيان حقيقة الاجتهاد وشرطه واقسامه ﴾

حقيقة الاجتهاد هي ما يفهم من كلام العلماء استقراغ الجهد في ادراك الاحكام الشرعية الفرعية
من ادلتها التفصيلية الراجعة كليتها إلى اربعة اقسام الكتاب والسنة والاجماع والقياس
و يفهم من هذا انه اعم من ان يكون استقراغاً في ادراك حكم ما سبق التكلم فيه من العلماء
السابقين او لا وافهم في ذلك وخالف ومن ان يكون ذلك باعانة البعض في التنبيه على صور
المسائل والتنبيه على ما أخذ الاحكام من الأدلة التفصيلية او غير اعانة منه قايظن فيمن كان
موافقاً لشيخه في اكثر المسائل لكنه يعرف لكل حكم دليلاً ويطمئن قلبه بذلك الدليل وهو على
بصيرة من أمره انه ليس بمجتهد ظن فاسد وكذلك ما ظن من ان المجتهد لا يوجد في هذه الأزمنة
اعتماداً على الظن الاول بناء على فاسد وشرطه انه لا بد له ان يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق
بالاحكام ومواقع الاجماع وشرائط القياس وكيفية الظهور وعلم العربية والناسخ والمنسوخ
وحال الرواة ولا حاجة إلى الكلام والفقه قال الفراءى انما يحصل الاجتهاد في زماننا بعمارة
الفقه وهي طريق تفصيل الدراية في هذا الزمان ولم يكن الطريق في زمن الصحابة رضي الله
عنهم ذلك قلت هذا اشارة إلى ان الاجتهاد المطلق المنتسب لا يتم الا بمعرفة نصوص المجتهد المستقل
وكذلك لا بد للمستقل من معرفة كلام من مضى من الصحابة والتابعين ونبههم في ابواب الفقه
وهذا الذي ذكرناه من شرط الاجتهاد مبسوط في كتب الاصول ولا بأس ان يورد كلام البقوي
في هذا الموضع قال البقوي والمجتهد من جمع خمسة انواع من العلم علم كتاب الله عز وجل وعلم
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واظهار علماء السلف من اجسامهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم
القياس وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة اذ لم يجد صريحاً في نص كتاب او سنة

او اجماع فيجب ان يعلم من علم الكتاب الناسخ والمنسوخ والمجمل والمفصل والخاص والعام
 والمحكم والمتشابه والمكراهة والتحريم والاباحة والذبح والوجوب ويعرف من السنة هذه
 الاشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسنود والمرسل ويعرف ترتيب السنة على الكتاب
 وترتيب الكتاب على السنة حتى لو وجد حديثا لا يوافق ظاهره الكتاب يمتد الى وجه محمله
 فان السنة بيان الكتاب ولا يخالفه وانما يجب معرفة ما ورد منها في احكام الشرع دون ما عداها
 من القصص والاخبار والمواعظ وكذلك يجب ان يعرف من علم اللغة ما اتى في كتاب او سنة في
 امور الاحكام دون الاحاطة بجميع لغات العرب وينبغي ان يتخرج فيها بحيث يقف على مرام
 كلام العرب فيما يدل على المراد من اختلاف الحال والاحوال لان الخطاب ورد بلسان العرب
 فمن لم يعرف لا يقف على مراد الشارع ويعرف اقاويل الصحابة والتابعين في الاحكام ومظلم
 قنارى فقهاء الامم حتى لا يقع حكمه مخالفا لاقوالهم فيكون فيه خرق الاجماع واذا عرف من
 كل من هذه الانواع معظمه فهو حينئذ مجتهد ولا يشترط معرفة جميعها بحيث لا يشذ عنه شيء
 منها واذا لم يعرف نوعا من هذه الانواع فبيله التقليد وان كان متبعا في مذهب واحد من اهل
 ائمة السلف فلا يجوز له تقلد انقضائه ولا التردد للفتنة واذا جمع هذه العلوم وكان مجتهدا لا الهواه
 والبسيع مدرعا بالورع محترزا عن الكبار غير مصر على الصفات جازله ان يتقلد القضاء
 وينصرف في الشرع بالاجتهاد والفتوى ويجب على من لم يجمع هذه الشرائط تقليده فيما ينه له
 من الحوادث انتهى كلام البغوي وقد صرح الرافعي والنووي وغيرهما ممن لا يهصى كثرة ان
 المجتهد المطلق الذي مر تفسيره على قديمين مستقل ومنسب يظهر من كلامهم ان المستقل
 يحتاج عن غيره ثلاث خصال احداها التصرف في الاصول التي عليها بناء مجتهداته وثانيها
 تتبع الآيات والاحاديث والآثار لمعرفة الاحكام التي يسبق بالجواب فيها واختبار بعض الأدلة
 المتعارضة على بعض وبيان الراجح من محملاته والتنبيه لما أخذ الاحكام من تلك الأدلة والذي
 نرى والله اعلم ان ذلك ثلثا علم الشافعي رحمه الله تعالى والثالثا الكلام في المسائل التي لم يسبق
 بالجواب فيها اخذ من تلك الأدلة والمنسب من سلم اصول شيخه واستعان بكلامه كثير في تتبع
 الأدلة والتنبيه لما أخذ وهو مع ذلك مستيقن بالاحكام من قبل ادلتها قادر على استنباط المسائل
 منها قل ذلك منه او اكثر وانما اشترط الامور المذكورة في المجتهد المطلق واما الذي هو دونه في
 المرتبة فهو مجتهد في المذهب وهو متدلا امامه فيما ظهر فيه نصه لكنه يعرف قواعد امامه وما
 بنى عليه مذهبه فاذا وقعت حادثه لم يعرف لامامه نصا اجتهد فيها على مذهبه وخرجها من اقواله
 وعلى منواله ودونه في المرتبة مجتهد الفتاوى هو المتبحر في مذهب امامه المتسكن من ترجيح
 قول على آخر ووجه من وجوه الاصحاب على آخر والله اعلم

باب في بيان اختلاف المجتهدين

اختلفوا في تصوير المجتهدين في المسائل الفرعية التي لا قطع فيها هل كل مجتهد فيها مصيب او

المصيب فيها واحد قال بالاول الشيخ ابو الحسن الاشعري والشافعي ابو بكر وابو يوسف وعبد
 ابن الحسن وابن شريح ونقل عن جمهور المتكلمين من الاشاعرة والمعتزلة وفي كتاب الخراج
 لابي يوسف اشارات الى ذلك فنارب التصريح وبالتالي قال جمهور الفقههاء ونقل عن الانبياء
 الاربعة وقال ابن السمعاني في القواطع انه ظاهر مذهب الشافعي قال البيضاوي في المنهاج
 اختلف في سواب المجتهدين بناء على الخلاف في ان لكل صورة حكما معينا عليه دليل قطعي او
 ظني والفتار ما صح عن الشافعي ان في الحادثة حكما معينا عليه امانة من وجدها اصاب من
 فقدوها خطأ ولم يأتهم لان الاجتهاد مسبوق بالدلالة لانه طلبها والدلالة مأخوذة عن الحكم فلو تحقق
 الاجتهاد ان اجتمع التقيضان ولانه قال عليه الصلاة والسلام من اصاب فله اجران ومن اخطأ
 فله اجر واحد قيل لو تعين الحكم فالحكم تصح له لم يحكم بما انزل الله فيفسق لقوله تعالى ومن لم يحكم
 بما انزل الله فاولئك هم المفلسئون قلنا امر بالحكم بما ظننه وان اخطأ الحكم بما انزل الله فيسل
 لو لم يصوب الجميع لما جاز نصب المخالف وقد نصب ابو بكر رضي الله عنه زيد اقلنا لم يجر قولي
 المبطل والمخطئ ليس بمبطل انتهى كلام البيضاوي في قوله لكل صورة حكم الخ قلنا حكم على
 الغيب بلا دليل قوله ما صح عن الشافعي ان في الحادثة الخ قلنا معناه في كل حادثة قول هو اوفق
 بالاصول واقصد في طرق الاجتهاد وعليه امانة ظاهرة من دلائل الاجتهاد من وجدها اصاب
 ومن فقدوها فقد اخطأ ولم يأتهم وذلك لانه نص في اوائل الام بان العالم اذا قال للعالم اخطأت فمعناه
 اخطأت الملك السيد الذي ينبغي للعلماء ان يسلكوه وبطل ذلك ومثله باسئال كثيرة او معناه
 اذا كان في المسئلة خبر الواحد فقد اصاب من وجدته واخطأ من فقدته وهذا ايضا مبسوط في الام
 قوله لان الاجتهاد مسبوق الى آخره قلنا تعبدنا الله تعالى بان نعمل ما يؤدي اليه اجتهادنا فطلب
 الذي نعمله اجالا لا نحبط به تفصيلا قوله لا جمع التقيضان قلنا هو كتحصيل الكفارة كل
 واحد منها واجب وليس بواجب قوله من اصاب فله اجران قلنا هذا عليكم لا لكم لان الخطأ
 الذي يوجب الاجر لا يكون معصية فلا بد ان يكونا سكرين لله تعالى احدهما افضل من الآخر
 كالعزيمة والرخصة او هذا في القضاء ولا بد ان يتحقق في الخارج اما قول المدعي او المنكر
 قوله امر بالحكم بما ظننه الخ قلنا اعتراف بمصودنا قوله والمخطئ ليس بمبطل قلنا لما لم يكن
 مبطلا لم يكن مخالفا للحق لان كل مخالف للحق مبطل وماذا بعد الحق الا الضلال والحق ان
 ما نسب الى الانبياء الاربعة قول يخرج من بعض تصرفاتهم وليس نصا منهم وانه لا خلاف
 للامة في تصويب المجتهدين فيما خيرة نصا او اجماعا كاتراء السبع وصيغ الادعية والوزن
 بسبع ونسب واحد عشره فكذلك لا ينبغي ان يخالفوا فيما خيرة فيه دلالة والحق ان الاختلاف
 اربعة اقسام احدها ما تعين فيه الحق فطحا ويوجب ان يتقضى خلافه لانه باطل يقينا وثانيها ما تعين
 فيه الحق بغالب الرأي وخلافه باطل قلنا وثالثها ما كان كلا طرفي الخلاف يخبر فيه بالفطع
 ورابعها ما كان كلا طرفي الخلاف يخبر فيه بغالب الرأي تفصيل ذلك انه ان كانت المسئلة مما

بنقص فيها قضاء القاضي بأن يكون فيها نص صحيح فيها معروف من النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فكل اجتهد خلافه فهو باطل نعم بما يعذر بمجهول نصه صلى الله عليه وسلم إلى أن يبلغ
 وتقوم الحقيقة وإن كان الاجتهاد في معرفة واقعه قد وقعت ثم اشتبه الحلال مثل موت زيد وجبته
 فلا جرم أن الحق واحد نعم بما يعذر الخطي باجتهاده وإن كان الاجتهاد في أمر فوض إلى غيره
 المجتهد وكان المأخذان متقاربين وليس واحد منهما بعيدا عن الأذهان جدا بحيث يرى أن
 صاحبه مقصر قد خرج من عرف الناس وعادتهم فالمجتهدان مصبيان مثل رجلين قبل لكل
 واحد منهما أعطى كل فقير وجده درهمان من مال قال كيف اعرف أنه فقير قبل إذا اجتهدت في
 تتبع قرائن الفقر ثم أتاك التلج أنه فقير فأعطه فاختلغا في رجل قال أحدهما هو فقير وقال الآخر
 لا والمأخذان متقاربان يسوغ الأخذ بهما فهم مصبيان لأنه ما دار الحكم الأعلى من يقع في فقر به
 أنه فقير وقد وقع في فقر به ذلك من غير تخصيص ظاهر بخلاف ما إذا أعطى تاجرا كبيرا له خدم
 وحشم فإن القائل بفقره يهدمه صرا ولا يسوغ الأخذ بالشبهة التي ذهب إليها فهنا مقامان
 أحدهما أنه فقير في الحقيقة أم لا ولا شبهة إن الحق فيه واحد وان التمييز لا يجتمعان والثاني
 أن من أعطى غير الفقير على ظن فقره هل هو مطيع أم لا ولا شبهة أنه مطيع نعم من وافق ظنه
 الحقيقة قد نال حظا وافرا وإن كان الاجتهاد في اختيار ما خيره كحرف القرآن وصيغ الأدعية
 وكذا ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم على وجوه تسهيل على الناس مع كونها كلها حاوية
 لأصل المصلحة فالمجتهدان مصبيان فهذا كله بين لا ينبغي لأحد أن يتوقف فيه ومواقع
 الاختلاف بين الفقهاء ومعظمها أمور أحدها أن يكون واحد قد بلغه الحديث والآخر
 لم يبلغه والمصيب ههنا متعين والثاني أن يكون عند كل واحد حديث وآثار مخالفة
 وقد اجتهد في تطبيق بعضها ببعض أو ترجيح بعضها على بعض فإدى اجتهاده إلى حكم فحواه
 الاختلاف من هذا القبيل والثالث أن يختلفوا في تفسير الالفاظ المستعملة وحدودها الجامعة
 المانعة أو معرفة أركان الشيء وشروطه من قبيل السير والحدف ونحو ذلك المناط وصدق ما وصف
 ومفاد ما على هذه الصورة الخاصة أو انطباق الكلية على جزئياتها ونحو ذلك فإدى اجتهاد كل
 واحد إلى مذهب والرابع أن يختلفوا في المسائل الأصولية وينفرع عليه الاختلاف في الفروع
 والمجتهدان في هذه الأقسام مصبيان إذ كان مأخذاهما متقاربين بالمصنف الذي ذكرنا والحق
 أن المسائل المذكورة في كتب أصول الفقه على قسمين قسم هو من باب تتبع لغة العرب كالخاص
 والعام والنص وإظهار ومثله كمثل قول اللغوي هذا الاسم نكرة وذلك معرفة وهذا علم وذلك
 اسم جنس والفاعل مرفوع والمفعول منصوب وليس في هذا القسم كثير اختلاف وقسم هو من
 باب تقرير الذهن إلى ما يفهمه الأماثل بسلية تفصيله إلى أن إذا التفت إلى عاقل كتابا عينا فاقصد
 تفسير بعض حروفه وأمرته بقرائه فإنه لا بد إذا اشتبه عليه شيء يتبع القرائن ويشرح
 الصواب بما يختلف عاقلان في مثل ذلك وإذا عاقل للعاقل طريقان كيف يتبع الدلائل

و يتفحص عن المصالح و يختار الاربع و الاقل شرافا كذلك الاول لما ورد عليهم احاديث
مختلفة اجابوا قد ارجح نظرهم في ذلك فافقوا اجتهادهم الى الحكم على بعضها بالنسخ و تطبيق بعضها
ببعض و ترجيح بعضها على بعض وكذلك لما ورد عليهم مسائل لم يكن السلف تكلموا فيها اخذوا
النظر بالنظر و استبطوا العلل و بالجملة فكانت لهم صنائع اندفعوا اليها بسابقة فهم المخالفة فيهم كما
يشدق العائل في امرين له فارد قوم ان يسردوا صنائعهم التي ذكروها مفصلة في كتبهم
او اشاروا اليها في ضمن كلامهم و خرجت من مسائلهم وان لم يذكروها وثقت عقول الخلف
اكثر صنائعهم بالقبول لما جابوا عليه من السابقة في مثل ذلك ثم صارت امورا مسلمة فيها
بينهم و على قياس ذلك لما افرغوا جهادهم في رواية الحديث و معرفة الصحيح من السقيم
و المستفيض من القريب و معرفة احوال الرواة جرحوا و تعدلوا و كتابة كتب الحديث
و تصحيحها جسر و افي تلك المبادئ بلية تنهم المخالفة في عقولهم ثم جاء قوم آخرون و جعلوا
صنائعهم تلك كليات مدونة و ههنا فائدة جلية هي ان من شرط العمل بمثل هذه المقدمات الكلية
ان لا تكون الصورة الجزئية التي يقع فيها الكلام مما سبق الى العقلاء فيها ضد حكم الكليات لانه
كثيرا ما يكون هناك قرائن خاصة تفيد غير حكم الكليات و اصل الجدل هو اتباع الكليات
و اثبات حكم قد قضى العقل الصراح بخلافه لخصوص المقام كما اذا رأيت حجرا و ايقنت انه حجر
فجاء الجدل فقال الشئ اعما يعرف باللون و الشكل و نحوهما و هذه الصورة قد تشابه الاشياء فيها
فقبض ذلك اليقين بأمر كلي و لا يعلم المسكين ان اليقين الحاصل في هذه الصورة الخاصة اكبر من
اتباع الكليات فإياك ان تفكر اقولهم عن صريح السنة و الاختلاف في هذا القسم راجع الى
التحري و يسكون التسلب و بالجملة لا اختلاف في اكثر اصول الفقه راجع الى التحري و اطمئنان
القلب بمشاهدة القرائن و قد اشار النبي صلى الله عليه و آله وسلم الى ان التكليف راجع الى
ما يؤدى اليه التحري في مواضع من كلامه منها قوله صلى الله عليه وسلم فطرتمكم يوم فطرتكم
واضحكم يوم تضحون قال الخطابي معنى الحديث ان الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سبيله
الاجتهاد فلوان قوما اجتهدوا فلم يروا اهللال الابدن ثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت
عندهم ان الشهر كلن تسعا و عشرين فان هو منهم و فطرهم ماض و لا شئ عليهم من وزر او عتب
و كذلك في الطبع اذا اخطأ يوم عرفه فانه ليس عليهم اعادته و يجوز لهم اضعافهم فلك و انما هذا
تخفيف من الله سبحانه و رفق بعباده و منها قوله الحكم اذا اجتهدت فاصاب فله اجران و اذا
اجتهدت فخطأ فله اجر و كل من استقرى فصوص الشارع وقتناه يحصل عنده قاعدة كلية و هي
ان الشارع قد ضبط انواع البر من الوضوء و الغسل و الصلاة و الزكاة و الصوم و الحج و غيرها مما
ا. هـ الملل عليه بالهاء الضبط فتنوع لها اركان و شروط و ادا باورضع لها مكرهات و مفاسدات
وجواهر و اشيع القول في هذا حتى الاشباع لم يبعث عن تلك الاركان و غيرها بحدود جامعة
مانعة كثير بحث و كلما حل عن احكام جزئية تتعلق بتلك الاركان و الشروط و غيرها اطلما

على ما يفهمون في نفوسهم من الالفاظ المستعملة وارشدتهم الى رد الجزئيات فهو الكليات ولم
يرد على ذلك الا هم الا في مسائل قليلة لاسباب طارئة من طاج القوم ونحوه فشرع غسل الاعضاء
الاربعة في الوضوء ثم لم يجد غسل بعد جامع مانع يعرف به ان الدلائل داخل في حقيقته ام لا وان
اسالة الماء داخلة فيها ام لا ولم ينقسم الماء الى مطلق ومقيد ولم يبين احكام البئر والغدير ونحوهما
وهذه المسائل كلها كثيرة الوفوع لا ينصور عدم وقوعها في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم ولما
سأله السائل في قصة بئر ضائعة وحديث القلبيين لم يرد على الرد الى ما يفهمونه من اللفظ وبهذا ادونه
فيما بينهم ولهذا المعنى قال سفيان الثوري ما وجدنا في امر الماء الاسعة ولما سألته امرأة عن
الثوب يصيبه دم الطيضة لم يرد على ان قال خبئه ثم اقربيه ثم انضجه ثم صلى فيه فلم يأت بأكثر
مما عندهم وامر باستقبال القبلة ولم يعلمنا طريق معرفة القبلة وقد كانت الصعابة بافرون
ويجتهدون في امر القبلة وكانت لهم حاجة شديدة الى معرفة طريق الاجتهاد فهذا كله لتفويضه
مثل ذلك الى رأيهم وهكذا اكثر فتاواه صلى الله عليه وآله وسلم كما لا يخفى على منصف لبيب
وقد فهمنا من تتبع احكامه انه راعى في ترك التعمق وعدم الاكثار من وجوه الضبط مصلحة
عظيمة وهي ان هذه المسائل ترجع الى حقائق نستعمل في العرف على اجمالها ولا يعرف حدها
الجامع المانع الا بعسر وبما يحتاج عند اقامة الحجة الى التميز بين المشككين باحكام وضوابط
يخرجون بافهامها ثم ان ضبطت وفسرت لا يمكن تغييرها بالاجتهاد مثلها وهلم جرا فينسل
الامر او ينقضي في بعض ما هنالك الى التفويض على رأي المبطل به والحقائق الاخرى ليست باحق
من الاولى في التفويض الى المبطلين فلاجل هذه المصلحة فوض الحقائق اول مرة الى رأيهم ولم
يشدد فيما يختلفون حين كان الاختلاف في امر فوض اليهم وله في ذلك مسامحة فلم يهتف على عمرو بن
العاص فيما فهم من قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة من جواز اتيهم للجنب اذا خاف على
نفسه من البرد ولم يهتف على عمر بن الخطاب فيما فهم من تأويل اول امستم النساء انه في لس المرأة
لا الجنابة فقيمت مسئلة الجنب غير مذكورة فينبغي ان لا يتيهم الجنب اصلا اخرج النساء عن
طارق ان رجلا اجنب فلم يصل فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال اصبت فأجنب رجل
قديم وصلى فأتاه فقال نحو ما قال للآخر اصبت انتهى ولم يهتف على احدهما اخرج صلاة العصر او
اداهما في وقتها حين كانوا جميعا على تأويل من قوله لا تصلوا العصر الا في بني قريظة وبالجملة فن احاط
بجوانب الكلام علم انه صلى الله عليه وآله وسلم فوض الامر في تلك الحقائق المستعملة في العرف على
اجالها وكذا في تطبيق بعضها ببعض الى افهامهم ونظيره تفويض الفتاه كثير من الاحكام الى
تجربى المبطل وعادته فلا يهتف على احدهما من المتعلمين عند فهم ونظيره ايضا ما اجعت عليه الامة
من الاجتهاد في القبلة عند القيم وترك العنف على واحد في ادى تهر به اليه ونظيره هذه المصلحة
ما ذكره اهل المناظرة من الاصطلاح على ترك البحث عن مقدمات الدلائل لئلا يلزم انتشار
البحث فن عرف هذه المسئلة كما هي علم ان اكثر صور الاجتهاد يكون اطلق فيها دائرا في جانبي

الاختلاف وان في الامر سنة وان البس على شيء واحد والجزم بشئ المذهب ليس بشئ وان
 استنباط حدودها ان كان من باب تقرير الذهن الى ما يفهمه كل احد من اهل اللسان فاعانة على
 العلم وان كان بعيدا من الازهار ونحو ذلك كل بمقدمات مخترعة فمسي ان يكون شرعا جديدا
 وان الصحيح ما قاله الامام عز الدين بن عبد السلام واذا فلع من قام بما اجمعوا على وجوبه
 واجنب ما اجمعوا على تحريمه واستباح ما اجمعوا على اباحته وفعل ما اجمعوا على استحبابه
 واجنب ما اجمعوا على كراهته ومن اخذ بما اختلفوا فيه فله حالان احدهما ان يكون
 المختلف فيه مما ينقض الحكم به فهذا الاسيل الى التقليد فيه لانه خطأ محض وما حكم فيه بالنقض
 الا لكونه خطأ بعيدا من نفس الشرع وما أخذه ورعاية حكمه الثانية ان يكون مما لا ينقض
 الحكم به فلا بأس به ولا يتركه اذا قلده بعض العلماء لان الناس لم يروا على ذلك يسألون
 من اتفق من العلماء من غير تقييد بذهب ولا انكار على احد من السالين الى ان ظهرت هذه
 المذاهب ومنعصوبوها من المقلدين فان احادهم يتبع امامه مع عدم مذهبه عن الادلة مقلدا له
 فيها قال فكانه نبي ارسل اليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به احد من اولي
 الابواب انتهى وقال من قلدا اماما من الائمة ثم اراد تقليد غيره فهل له ذلك فيه خلاف والاعتبار
 التفصيل فان كان المذهب الذي اراد الانتقال اليه مما ينقض فيه الحكم فليس له الانتقال الى
 حكمه بعبث نفسه فانه لم يجب نقضه الا بطلانه وان كان المأخذان متقاربا بين جاز التقليد والانتقال
 لان الناس لم يروا من زمن الصحابة رضي الله عنهم الى ان ظهرت المذاهب الاربعية يقدون
 من اتفق من العلماء من غير تكبر من احد يعتبر انكاره ولو كان ذلك باطلا لا نكروه والله اعلم
 بالصواب انتهى واذا تحقق عندك ما بيناه علمت ان كل حكم ينسلكم فيه المجتهد باجتهاده
 منسوب الى صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام اما الى اقله او الى علة مأخوذة من لفظه
 واذا كان الامر على ذلك ففي كل اجتهاد مقامان احدهما ان صاحب الشرع هل اراد بكلامه هذا
 المعنى او غيره وهل نصب هذه العلة مدارا في نفسه حين ما تكلم بالحكم المنصوص عليه او لا
 فان كان التصويب بالنظر الى هذا المقام فأحد المجتهدين لا يعينه مصيب دون الآخر وثانيهما
 ان من جملة احكام الشرع انه صلى الله عليه وآله وسلم عهد الى امته صريحاً او دلالة انه متى اختلف
 عليهم نصوصه او اختلف عليهم معاني نص من نصوصه فهم مأمورون بالاجتهاد واستفراغ
 الطائفة في معرفة ما هو الحق من ذلك فاذا تعين عند مجتهد شيء من ذلك وجب عليه اتباعه كما عهد
 اليهم انه متى اختلف عليهم التمسوا في الدنيا الظلماء يجب عليهم ان يتحروا ويصلوا الى جهة وقع
 تحريمهم عليها فهذا حكم علقه الشرع بوجود التحريم كما علق وجوب الصلاة بالوقت وكما علق
 تكليف الصبي ببلوغه فان كان البحث بالنظر الى هذا المتام تطرفا كانت المسئلة مما ينقض
 فيه اجتهاد المجتهد فاجتهاده باطل فطعا وان كان فيها حديث صحيح وقد حكم بفساده فاجتهاده
 باطل ظنا وان كان المجتهد ان جيعا قد سلك كما ينبغي لهما ان يسلكاه ولم يتخا فاحدنا مصيبا والآخر

أمر ان ينقض اجتهاد القاضي والمفتي في خلافه فهما جميعا على الحق هذا والله اعلم

﴿ باب تأكيدهم الاخذ بهذه المذاهب الاربعه والتشديد في تركها والخروج عنها ﴾

اعلم ان في الاخذ بهذه المذاهب الاربعه مصلحة عظيمة وفي الاعراض عنها كلها مفسدة كبيرة نحن نبين ذلك بوجوه احدها ان الامة اجتمعت على ان يعتمدوا على السلف في معرفة الشريعة فالتابعون اعتمدوا في ذلك على الصحابة وتبع التابعين اعتمدوا على التابعين وهكذا في كل طبقة اعتمد العلماء على من قبلهم والعقل يدل على حسن ذلك لان الشريعة لا تعرف الا بالنقل والاستنباط والنقل لا يستقيم الا بان أخذ كل طبقة عن قبلها بالانصاف ولا بد في الاستنباط ان يعرف مذاهب المتقدمين ان لا يخرج من اقوالهم فيخرف الاجماع ويبني عليها ويستعين في ذلك بمن سبقه لان جميع الصناعات كالصرف والتعوير والطب والشعر والحلادة والتجارة والصياغة لم يتيسر لاحد الا بالامانة اهلها وغير ذلك نادر بعد لم يقع وان كان جائزا في العقل واذا تعين الاعتماد على اقوال السلف فلا بد من ان تكون اقوالهم التي يعتمد عليها مبرورة بالاسناد الصحيح او مدونة في كتب مشهورة وان تكون مغلومة بأن بين الراجع من محملاتها ويخصص عمومها في بعض المواضع ويقيد مطلقاتها في بعض المواضع ويجمع المختلف منها ويبين علل احكامها والا لم يصح الاعتماد عليها وليس مذهب في هذه الازمنة المتأخرة بهذه الصفة الا هذه المذاهب الاربعه اللهم الا مذهب الامامية والزيدية وهم اهل البدعة لا يجوز الاعتماد على اقوالهم وثانيها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتبعوا السواد الاعظم ولما اندرست المذاهب الحقة الا هذه الاربعه كان اتباعها اتباعا للسواد الاعظم والخروج عنها خروجا عن السواد الاعظم وثالثها ان الزمان لما طال وبعد العهد وضعت الامانات لم يميز ان يعتمد على اقوال علماء السوء من القضاة الجورة والمفتين التابعين لاهوائهم حتى ينسبوا ما يقولون الى بعض من اشتهر من السلف بالصدق والديانة والامانة اما صريحها ودلالة وحفظ قوله ذلك ولا على قول من لا ندري هل جمع شروط الاجتهاد اولا فاذا رأينا العلماء المحققين في مذاهب السلف عسى ان يصدقوا في تخريجهم على اقوالهم واستنباطهم من الكتاب والسنة واما اذ لم نر منهم ذلك فهيئات وهذا المعنى الذي اشار اليه عمر ابن الخطاب رضي الله عنه حيث قال يهدم الاسلام جدال المناق بالكتاب وابن مسعود حيث قال من كان متبعاً فليتبّع من مضى فاذ هب اليه ابن حزم حيث قال القليل حرام ولا يهل لاحد ان يأخذ قول احد غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا برهان لقوله تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء وقوله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما افينا عليه آباءنا وقال تعالى ما دام لم يقدّم بشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه اولئك الذين هدى الله واولئكم هم اولو الالباب وقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه

الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فلم يبع الله تعالى الرد عند التنازع الى احد
 دون القرآن والسنة وحرم بذلك الرد عند التنازع الى قول قائل لانه غير القرآن والسنة وقد صرح
 اجماع الصحابة كلهم اولهم عن آخرهم واجماع التابعين اولهم عن آخرهم واجماع التابعين
 اولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من ان يقصد احد الى قول انسان منهم او ممن قبلهم في اخذه
 كله فليعلم من اخذ بجميع اقوال ابي حنيفة او جميع اقوال مالك او جميع اقوال الشافعي او جميع
 اقوال احمد رحمه الله ولا يترك قول من اتبع منهم او من غيرهم الى قول غيره ولم يفتقد على ما جاء
 في القرآن والسنة غير صارف ذلك الى قول انسان بعينه انه قد خالف اجماع الامة كلها اولها
 عن آخرها يقين لا اشكال فيه وانه لا يجهل لنفسه سافا ولا ماما في جميع الاعصار المعهودة
 الثلاثة فقد اتبع غير سبيل المؤمنين بعون الله من هذه المذاهب وايضا فان هؤلاء الفتها كلهم قد
 نهوا عن تقليد غيرهم فتقدموا عليهم من قلدتهم وايضا ما الذي جعل رب الامن هؤلاء او
 من غيرهم اولى بان يقلد من غيرهم اولى بان يقلد او على بن ابي طالب او ابن مسعود او ابن عمر
 او ابن عباس رضي الله عنهم واعاشه رضي الله عنهم المزمين فلو سألنا التقليد لكان كل واحد
 من هؤلاء احق بان يتبع من غيره انتهى انما يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة
 وفيمن ظهر عليه ظهورا يثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بكذا او نهى عن كذا وانه ليس
 بمنسوخ اما بان يتبع الاحاديث واقوال المخالفين والموافقين في المسئلة فلا يجهلها نسخا او بان يرى
 جها غفيرا من المتبحرين في العلم يذهبون اليه ويرى المخالف له لا يحتاج الى قياس واستنباط
 او نحو ذلك فيثبت له سبب مخالفة حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاتفاق حتى او حتى جلي
 وهذا هو الذي اشار اليه الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال ومن العجب العجيب ان
 الفقهاء المقلدين يفتي احدهم على ضعف ما خذ امامه بحيث لا يجهل ضعفه مدقعا وهو مع ذلك
 يقلده فيه ويترك من شهد الكتاب والسنة والاقية الصريحة لمذهبهم جودا على تقليد امامه
 بل يتعجل لدفع ظاهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة فضلا عن مقلده
 وقال لم يرزل الناس يبالون من اتفق من العلماء من غير تعيين بمذهب ولا انكار على احد من
 السائلين الى ان ظهرت هذه المذاهب ومتمصبوها من المتقليدين فان احدهم يتبع امامه مع بعد
 مذهبه عن الادلة متلدا له فيما قال كانه نبي او رسل وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى
 به احد من اولي الالباب وقال الامام ابو شامة ينبغي لمن اشتغل بالفقه ان لا يقصر على مذهب
 امامه ويعتقد في كل مسألة صحيحة ما كان اقرب الى دلالة الكتاب والسنة المحكمة وذلك سهل
 عليه اذا كان اتقن معظم العلوم المقدمة وليجنب التعصب ولينظر في طرائق الخلاف فانها
 مضية للزمان واصفوه مكدرة فقد صرح عن الشافعي انه نهى عن تقليده وغيره قال صاحب
 المرقى في اول مختصره انحصرت هذا من علم الشافعي رحمه الله ومن معني قوله لاقر به على من اراد
 مع اصلا مية نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه اديسه ويحاط لنفسه اى مع اعلامى من

اراد علم الشافعي نهي الشافعي عن تقليده وتقليد غيره انتهى وفيه من يكون عاميا ويقلد رجلا من
الفقهاء بعينه يرى انه يمنع من مثله الخطأ وان ما قاله هو الصواب البتة وانه في قلبه ان لا يترك
تقليده وان ظهر الدليل على خلافه وذلك ما رواه الترمذي عن عدي بن حاتم انه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان اخذوا اخبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله قال انهم لم يكونوا
يعبدونهم واسكنهم كانوا اذا اكلوا اللحم شربوا استعطوه واذا حرموا عليهم شيئا حرموه وفيه من
لا يجوز ان يستفتي الحنفي مثلاً فقيها شافعيًا وبالعكس ولا يجوز ان يستفتي الحنفي بامام شافعي مثلاً
فان هذا قد خالف اجماع القرون الاولى وناقض الصحابة والتابعين وليس محله فيمن لا يدبر
الا يقول النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعتقد حلالا الا ما حله الله ورسوله ولا حراما الا ما حرمه
الله ورسوله اسكن لمالم يكن له علم بما قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بطريق الجمع بين
المختلفات من كلامه ولا بطريق الاستنباط من كلامه اتبع عالم ارشاد علي انه مصيب فيما يقول
ويبقى ظاهرا تتبع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهر خلاف ما يظنه اقلع من
ساعته من غير جدال ولا امرار فهذا كيف ينكره احد مع ان الاستفتاء لم يزل بين المسلمين
من عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا فرق بين ان يستفتي هذا انما او يستفتي هذا احنا بعد
ان يكون مجمعا على ما ذكرناه كيف لا ولم نؤمن بفقهاء ايا كان انه ارشى الله اليه الفقه وفرض
علينا طاعته وانه معصوم فان اقتدينا بواحد منهم فذلك لعلمنا انه عالم بكتاب الله وسنة رسوله فلا
يخول قوله اما ان يكون من صريح الكتاب والسنة او مستنبطا منهم ما ينهون عن الاستنباط او
عرف بالقرائن ان الحكم في صورة ما منوط بعلة كذا واطمان قلبه بتلك المعرفة ففاس غير
المنصوص على المنصوص فكانه يقول ظننت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كذا
وجدت هذه لعله فالحكم ثم هكذا والمقبس مندرج في هذا العموم فهذا ايضا معزى الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ولكن في طريقه ظنون ولو لا ذلك لما قلنا مؤمن بجهنم فان بلغنا
حديث من الرسول المعصوم الذي فرض الله علينا طاعته بسند صالح يدل على خلاف مذهبه
وتركنا حديثه وانبعنا ذلك النعمين فمن اظلم منا وما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين

باب اختلاف الناس في الاختصاص هذه المذاهب الاربعة وما يجب عليهم من ذلك

اعلم ان الناس في الاختصاص هذه المذاهب على اربعة منازل ولكل قوم حدا لا يجوز ان يتعدوه احدها
هي نية المجهت المطلق المنسوب الى صاحب مذهب من تلك المذاهب وثانيها هي نية المخرج وهو
المجتهد في المذهب وثالثها هي نية المتبحر في المذهب الذي حفظ المذهب واقتنه وهو يفتي بما
اقتن وحفظ من مذهب اصحابه ورابعها المتبدل الصنف الذي يستفتي علماء المذاهب ويهمل
على فتواهم وكتب القوم مشحونة بشروط كل منزل واحكامه الا ان من الناس من لا يميز بين
النزل فيستعطي تلك الاحكام ويظنها متناقضة فاردنا ان نجعل لكل منزل فصلا ونشير الى احكام

كل منزل على حدة

﴿ فصل في المذهب المطلق المنتسب ﴾ وقد قدمنا شرطه فلا نعيده وحاصل كل ذلك انه جامع بين علم الحديث والفقه المروي عن اصحابه واصل الفقه كحال كبار العلماء من الشافعية وهم وان كانوا كثيرين في انفسهم لكنهم اقلون بالنظر الى المنازل الاخرى وحاصل صديعهم على ما استقر بنا من كلامهم ان تعرض المسائل المنقولة عن مالك والشافعي وابي حنيفة والثوري وغيرهم رضي الله عنهم من المجتهدين المقبولة مسداً لهم وقادراً لهم على موطن مالك والصحيحين ثم على احاديث الترمذي وابي داود قاي مسئلة وافقتها السنة نصاً او اشارة اخذوا بها وعولوا عليها واي مسئلة خالفها السنة مخالفة صريحة ردوها وتركوا العمل بها واي مسئلة اختلفت فيها الاحاديث والآثار اجتهدوا في تطبيق بعضها ببعض اما يجعل المفسر قاضياً على المذهب وتنزيل كل حديث على صورة او غير ذلك فان كانت من باب السنن والآداب فلكل سنة وان كانت من باب الحلال والحرام او من باب القضاء واختلفت فيها الصحابة والتابعون والمجتهدون جعلوها على قولين او على اقوال ولم ينكروا على احد في اخذ منها ورواها في الامم سبعة اذا كلن يشهد الحديث والآثار لكل جانب ثم استفرغوا جهدهم في معرفة الاولى والاربع اما بقوة الرواية او بعمل اكثر الصحابة او كونه مذهب جمهور المجتهدين او موافقاً للقياس كفأ لنظرائه ثم عملوا بذلك الاقوى من غير تكبر على احد من اخذ بالقول الاخر فان لم يجدوا في المسئلة حديثاً من ينسك الطبقتين ابالواقداح نظرهم في شواهد اقوالهم من آثار الطبقة الثالثة من كتب الحديث والى ما يفهم من كلامهم من الدليل والتعليل فاذا اطمان الطامان بشئ اخذوا به فان لم يعلم بشئ مما ذكره واطمان بغيره وكانت المسئلة مما ينفذ فيه اجتهاد المجتهد ولم يسبق فيه اجماع وقام عندهم الدليل الصريح قالوا به مستعينين بالله متوكئين عليه وهذا باب نادر الوقوع صعب المرتقى يفتنون من الفقه اشداً اجتنبوا وان لم يتم عندهم دليل صريح اتبعوا السواد الاعظم واي مسئلة ليس فيها نص صريح او تعليل صحيح من السلف استفرغوا الجهد في طلب نص او اشارة او إجماع من الكتاب والسنة او اثر من الصحابة والتابعين فان وجدوا قالوا به وليس عندهم ان يملكو اطمناً واحداً في كل مقال اطمأنت به نفوسهم او لا وان كنت في ريب مما ذكرنا فاعليك بكتب البيهقي وكتاب معالم السنن وشرح السنة للبيهقي فهذه طريقة المحدثين من فقهاء المحدثين وقيل ما هم وهم غير الظاهرية من اهل الحديث الذين لا يقولون بالقياس ولا الاجماع وغير المتقدمين من اصحاب الحديث ممن لم يلقوا الى اقوال المجتهدين اصلاً ولكنهم اشبه الناس باصحاب الحديث لانهم صنعوا في اقوال المجتهدين ما صنع اولئك في مسائل الصحابة والتابعين

﴿ فصل في المجتهد في المذهب وفيه مسائل ﴾ مسئلة اعلم ان الواجب على المجتهد في المذهب ان يحصل من السنن والآثار ما يجتريه من مخالفة الحديث الصحيح واتفاق السلف ومن دلائل الفقه ما يقتدر به على معرفته ما اخذ اصحابه في اقوالهم وهو معنى ما في الفتاوى السراجية

لا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان يعرف اقاويل العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملات الناس
فان عرف اقاويل العلماء ولم يعرف مذاهبهم فان سئل عن مسألة يعلم ان العلماء الذين
يتخذون مذاهبهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بان يقول هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل
الحكاية وان كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا جائز في قول فلان وفي قول
فلان لا يجوز وليس له ان يختار فيجيب بقول بعضهم مالم يعرف حججهم وفي الفصول العمادية في
الفصل الاول وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يهل له ان يفتي الا بطريق الحكاية فيحكي ما يحفظ
من اقوال الفقهاء وعن ابي يوسف وزفر وعافيه بن زبد انهم قالوا لا يهل لاحد ان يفتي بقولنا
مالم يعلم من اين قلنا وفيها ايضا عن بعضهم قالوا وان الرجل يحفظ جميع كتب اصحابنا لا بد ان يتلمذ
للفقوى حتى يمتدى اليه لان كثيرا من المسائل اجاب عنها اصحابنا على عادة اهل بلدهم ومعاملاتهم
فينبغي لكل مفتي ان ينظر الى عادة اهل بلده وزمانه فيما لا يختلف الشريعة في عمدة الاحكام من
المبطل فاما اهل الاجتهاد فهو من يكون عالما بالكتاب والسنة والآثار ووجه الفقه ومن الخاتبة
نقل عن بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمحكم والمزول
والعلم بادات الناس وعرفهم في السراجية قبل ادنى الشروط للاجتهاد حفظ المبسوط ذكر
هذه الرواية في خزنة المفتين اقول هذه العبارات معناها الفرق بين المفتي الذي هو صاحب
تخريج وبين المفتي الذي متبهر في مذهب اصحابه يفتي على سبيل الحكاية لا على سبيل الاجتهاد
﴿مسألة﴾ اعلم ان القاعدة عند مفتي الفقهاء ان المسائل على اربعة اقسام قسم تقرر في ظاهر
المذهب وحكمه ان يقبلوه على كل حال واقفت الاصول واختلفت ولذلك ترى صاحب الهداية
وغيره يشكفون ببيان الفرق في مسائل التجنيس وقسم هو رواية شاذة عن ابي حنيفة رحمه الله
وصاحبيه وحكمه ان لا يقبلوه الا اذا وافق الاصول وكفي الهداية ونحوها من تصحيح لبعض
الروايات الشاذة بحال الدليل وقسم هو تخريج من المتأخرين اتفق عليه جمهور الاصحاب
وحكمه انهم يفتون به على كل حال وقسم هو تخريج منهم لم يتفق عليه جمهور الاصحاب وحكمه
ان يعرضه المفتي على الاصول والنظائر من كلام السلف فان وجدته موافقا لها اخذ به والا تركه
في خزنة الروايات فلا عن بستان الفقيه ابي الليث في باب الاخذ عن الثقات ولو ان رجلا سمع
حديثا او سمع مقالة فان لم يكن القائل ثقة فلا يبعه ان يقبل منه الا ان يكون قولها موافقا للاصول
فيجوز العمل به والا فلا وكذا لو وجد حديثا مكتوبا او مسجلة فان كان موافقا للاصول جاز ان
يعمل به والا فلا وفي البحر الرائق عن ابي الليث قال سئل ابو نصر عن مسألة وردت عليه ما تقول
رجل الله وقعت عندك كتب اربعة كتب ابراهيم بن رستم واداب القاضي عن الخصاص وكتاب
المجرد وكتاب النوادر من جهة هشام هل يجوز لنا ان نفتي منها اولا وهذه الكتب محدودة عندك
فقال ما سمع عن اصحابنا فذلك علم محبوب مرغوب فيه مرضي به واما الفياقاني لا ارى لاحد ان
يفتي بشيء لا يفهمه ولا يحتمل ائتمال الناس فان كانت مسائل قد اشتهرت وظهرت وانجحت عن

اصحابنا رجوت ان يسع لى الاعتماد عليها فى النوازل (مسئلة) اعلم ان المسئلة اذا كانت ذات اختلاف
 بين ابي حنيفة وصاحبيه فحكمها ان المجتهد فى المذهب يختار من اقوالهم ما هو اقوى دليل او اقبس
 تعدل او ارقى بالناس ولذلك افتى جماعات من علماء الحنفية على قول مجر رجح الله فى طهارة الماء
 المستعمل وعلى قولهما فى اول وقت العصر والعشاء وفى جواز المزارعة وكتبهم مشحونة بذلك لا
 يحتاج الى ايراد النقول وكذلك الحال فى مذهب الشافعى رحمه الله فى المناج وغيره فى الفرائض ان
 اصل المذهب عدم توريث ذوى الارحام وقد افتى المتأخرون عند عدم انتظام بيت المال بتوريثهم
 وقد نقل فقيه اليمن ابن زباد فى فتاواه مسائل افتى المتأخرون فيها بخلاف المذهب منها اخراج
 الفلوس من الزكاة المفروضة من التقدين وعروض التجارة افتى البلقينى بجوازه وقال اعتقد
 بجوازه ولكنه مخالف لمذهب الشافعى رحمه الله وتبع البلقينى فى ذلك البغارى ومنها دفع
 الزكاة الى الاشراف العلويين افتى الامام نحر الدين الرازى بجوازه فى هذه الازمنة حين منعوا
 سهمهم من بيت المال وضرهم الفقر ومنها بيع النحل فى السكرارات مع ما فيها من شمع وغيره
 اجاب البلقينى بالجواز ونقل ابن زباد عن الامام ابن عجيل انه قال ثلاث مسائل فى الزكاة يفتى
 فيها بخلاف المذهب نقل الزكاة ودفع الزكاة الى واحد ودفعها الى احد الاصناف اقول وعندى فى
 ذلك ترائى وهو ان المفتى فى مذهب الشافعى سواء كان مجتهدا فى المذهب او متبحرا فيه اذا احتاج فى
 مسئلة الى غير مذهبه فعليه بمذهب احد رحمه الله فانه اجل اصحاب الشافعى رحمه الله علماء وديانة
 ومذهبه عند التحقيق فرع لمذهب الشافعى رحمه الله ووجهه من وجوهه والله اعلم
 فصل فى المتبحر فى المذهب وهو الحافظ لكتب مذهبه وفيه مسائل ١١ مسئلة من شرطه
 ان يكون صحيح الفهم عارفا بالعربية واساليب الكلام ومراتب الترجيح متفطنا لمعاني
 كلامهم لا يفتنى عليه غالباً تقييد ما يكون مطلقاً فى الظاهر والمراد منه المقيد والاطلاق
 ما يكون مقيداً فى الظاهر والمراد منه المطلق نبيه على ذلك ابن نجيم فى البحر الرائق
 ويحب عليه ان لا يفتى الا باحد وجهين اما ان يكون عنده طريق صحيح يعتمده عليه الى امامه
 او تكون المسئلة فى كتاب مشهور تداولته الايدى فى النهر الفائق فى كتاب القضاء طريق نقل
 المفتى المقلد عن المجتهد احد اهرين اما ان يكون له سند اليه او اخذه من كتاب معروف تداولته
 الايدى نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة النهر
 المتواتر او المشهور وهكذا ذكر الرازى فى هذالو وجد بعض النسخ النوادر فى زماننا لا يميل
 عز وما فيها الى محمد ولا الى ابي يوسف رحمه الله لانهم لم تشتهر فى عصرنا فى ديارنا ولم نعلم انهم اذا
 وجدوا النقل عن النوادر مثلاً فى كتاب مشهور معروف كالمداينة المبسوط كان ذلك تعويلاً على
 ذلك الكتاب انتهى وفى فتاوى الفقيه فى باب ما يتعلق بالمفتى ان ما يوجد من كلام رجل ومذهبه
 فى كتاب معروف قد تداولته النسخ فانه جاز لمن اطرفه ان يقول قال فلان او فلان كذا وان لم

يسمعه من احمد فهو كتب محمد بن الحسن وموطأ مالك رحمه الله وهو مما من الكتب المصنفة
 في اصناف العلوم لان وجود ذلك على هذا الوصف بمنزلة الخبز المتواتر والاستفاضة لا يحتاج
 مثله الى اسناد (مسئلة) اذا وجد المتبهر في المذهب حديثا صحيحا يخالف مذهبه فهل له ان يأخذ
 بالحديث ويترك مذهبه في تلك المسئلة في هذه المسئلة بحث طويل واطال فيها صاحب خزائن
 الروايات نقلا عن دستور المساكين فلتورد كلامه من ذلك بعينه فان قيل لو كان المقلد غير المجتهد
 عالما مستدلا يعرف قواعد الاصول ومعاني النصوص والاخبار هل يجوز ان يعمل عليها وكيف
 يجوز وقد قيل لا يجوز لغير المجتهد ان يعمل الاعلى روايات مذهبه وفتاوى امامه ولا يشتغل بمعاني
 النصوص والاخبار ويعمل عليها كالعامي قيل هذا في العامي الصنف الجاهل الذي لا يعرف معاني
 النصوص والاخبار وتأويلاتها اما العالم الذي يعرف النصوص والاخبار وهو من اهل الدراية
 وثبت عنده صحته من الحديث او من كتبهم الموثوقة المشهورة المنسداة له يجوز له ان يعمل عليها
 وان كان مخالفا لمذهبهم يؤيده قول ابي حنيفة ومحمد والشافعي واجهابهم رحمه الله تعالى وقول
 صاحب الهداية في روضة العلماء الرندوسية في فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم سئل
 ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قلت قولا لا وكتاب الله يخالفه قال اتركوا قولي بكتاب الله فقبل اذا
 كان خبر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يخالفه قال اتركوا قولي بخبر رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فقبل اذا كان قول الصحابة يخالفه قال اتركوا قولي بقول الصحابة وفي الامتناع
 روى البيهقي في السنن عند الكلام على القراءة بسنده قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا قلت
 قولا وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خلاف قولي فيما يصح من حديث النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم اولى فلا تقلدوني وتقل امام الحرمين في النهاية عن الشافعي رحمه الله تعالى انه قال
 اذا بلغكم خبر صحيح يخالف مذهبي فاتبعوه واعلموا انه مذهبي وقد صح منه صوابا انه قال اذا
 بلغكم عني مذهب وصح عندكم خبر على مخالفته فاعلموا ان مذهبي موجب الخبر وروى
 الخطيب باسناده ان الداركي من الشافعية كان يستفتي ورعا يفتي بغير مذهب الشافعي وابي
 حنيفة رحمه الله تعالى فيقال له هذا يخالف قولهما فيقول ويلكم حدث فلان عن فلان عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم هكذا او اخذ بالحديث اولى من الاخذ بقولهما اذا خالفاه وكذا
 يؤيده ما ذكر في الهداية في مسألة صوم المجتهد لو اخرجهم وظن ان ذلك يفطره فما كل
 متعمد اعليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل شرعي الا اذا افتاه فقيه بالفساد
 لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث واعتمده فكذلك عن محمد رحمه الله تعالى
 لان قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا ينزل عن قول المفتي في الكافي والجلدي اى لا يكون
 ادنى درجة من قول المفتي وقول المفتي يصلح دليلا شرعا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم اولى
 وعن ابي يوسف خلاف ذلك لان على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة
 الاحاديث وان عرف تأويله تجنب الكفارة وفي المناوي بالاتفاق واما الجواب عن قول ابي يوسف

ان للعامة الاقتداء بالفتاه فيحمل على العامة الصرف الجاهل الذي لا يعرف معنى الاحاديث
وتأويلاتها لانه اشار اليه بقوله اعدم الاهداء اي في حقه الى معرفة الاحاديث وكذا قوله
وان عرف العامة تأويله يجب الكفاية بشير الى ان المراد من العامة غير العالم وفي الحديث
العامة منسوب الى العامة وهم الجاهل فعلم من هذه الاشارات ان مراد ابي يوسف رحمه الله
تعالى ايضا من العامة الجاهل الذي لا يعرف معنى النص وتأويله فهاذا كرم من قول ابي حنيفة
والشافعي ومحمد رحمه الله يذوق قول القائل يجب العمل بالرواية بخلاف النص انتهى ما قلناه
من خزانة لروايات وفي المسئلة قول آخر وهو انه اذا لم يجمع آلات الاجتهاد لا يجوز له العمل على
الحديث بخلاف مذهب لانه لا يدري انه منوخ او مؤول او محكم محمول على ظاهره ومال الى
هذا القول ابن الحاجب في مختصره وتابعوه ورددانه ان اراد عدم اليقين بنى هذه الاحتمالات
فالمجتهد ايضا لا يحصل له اليقين بذلك وانما يبنى اكثر امره على غلب الظن وان اراد انه لا يدري ذلك
بغالب الرأي منعاه في صورة النزاع لان المتبحر في المذهب المتبع لكتب القوم الحافظ من
الحديث والفقه بجملة صالحة كثير ما يحصل له غالب الظن بان الحديث غير منسوخ ولا مؤول
بتأويل يجب القول به وانما البحث فيما حصل له ذلك والمختار ههنا هو قول ثالث وما اختاره ابن
الصلاح وتبعه النووي وصححه قال ابن الصلاح من وجد من الشافعية حديثا يخالف مذهبه
فلم يزل يفتن في ذلك الباب والمسئلة كل له الاستقلال بالعمل به وان لم
تكمل وشق مخالفة الحديث به ان يبحث فلم يجد مخالفة جوايا شافعية حديثا يخالف مذهبه
به امام مستقل غير الشافعي رحمه الله ويكون هذا عذرا في ترك مذهب امامه ههنا وحسنه النووي
وقرره **(مسئلة)** اذا اراد هذا المتبحر في المذهب ان يعمل في مسئلة بخلاف مذهب امامه
مقلدا فيها لامام آخر هل يجوز له ذلك اختلفوا فيه فنعاه الغزالي وشرذمته وهو قول ضعيف عند
الجمهور لان مبناه على ان الانسان يجب عليه ان يأخذ بالدليل فاذا فاته ذلك لجهله بالدلائل اقتنا
اعتقاد افضلية امامه مقام الدليل فلا يجوز له ان يخرج من مذهبه كما لا يجوز له ان يخالف
الدليل الشرعي ورد بان اعتقاد افضلية الامام على سائر الائمة مطلقا غير لازم في صحة التقليد
اجماعا لان الصحابة والتابعين كانوا يعتقدون ان خير هذه الامة ابو بكر ثم عمر رضي الله عنهما
وكانوا يعتقدون في كثير من المسائل غيرهما بخلاف قولهما لم ينسكروا على ذلك احد فكان اجماعا
على ما قلناه واما افضلية قوله في هذه المسئلة فلا سبيل الى معرفتها للتقدم والصرف فلا يجوز ان
يكون شرط للتقليد ان يلزم ان لا يصح تقليد جهول المقلدين ولو سلم في مسئلتنا هذه هذا عليكم
لا لكم لان كثير ما يطالع على حديث يخالف مذهب امامه او يجد قياسا قويا يخالف مذهبه
فيستند الافضلية في تلك المسئلة لغيره وذهب الاكثرون الى جواز مذهبهم الا مدى وابن الحاجب
وابن الهمام والنووي واتباعه كابن حجر والزملي وجماعات من المناطقة والمالكية من يفتي
ذكر اصحابهم الى التطويل وهو الذي انعمت عليه الاتفاق من مفتي المذاهب الاربعة من

المتأخرين واستخرجوه من كلام أوائلهم ولهم رسائل مستقلة في هذه المسئلة إلا أنهم اختلفوا في شرط جوازها فمنهم من قال لا يرجع فيما لا يرد اتفاقا ففسره ابن الهمام فقال أي عمل به واختلف الشراح في معنى هذه الكلمة فقبل فيما عمل به بخصوصه بأن يقتضي تلك الصلوات الواقعة على المذهب الأول مثلا وهو الصحيح الذي لا يتجه غيره عند التحقيق وقيل بخبره وردبانه ليس اتفاقا بل أكثر ما روى عن السلف هو العمل بخلاف المذهب فيما كانوا يعملون به ومنهم من قال لا يلتزم الرخص فقبل بمعنى ما سهل عليه وردبان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خيرا اختار أهون الأمرين ما لم يكن أثما وقيل ما لا يتقر به الدليل بل الدليل الصحيح الصريح فام بخلافه مثل المتعة والصرف وهذا وجه وجبه وجدت في كتاب التخليص في تخرج حج أحاديث الرافعي للحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب النكاح منه نقلا عن الحاكم في كتاب علوم الحديث بإسناده إلى الأوزاعي قال يجنب أو يترك من قول أهل الحجاز خمس ومن قول أهل العراق خمس من أقوال أهل الحجاز استماع الملاهي والمتعة وإتيان النساء في أدبارهن والصرف والجمع بين الصلاتين بغير عذر ومن قول أهل العراق شرب النبيذ وتأخير العصر حتى يكون ظل الشيء أربعة أمثاله ولا جمعة إلا في سبعة أمصار والغرام من الزحف والأكل بعد الفجر في رمضان ثم قال ابن حجر وروى عبد الرزاق عن معمر لو أن رجلا أخذ يقول أهل المدينة في استماع الغناء (١) وإتيان النساء في أدبارهن ويقول أهل مكة في المتعة والصرف ويقول أهل الكوفة في المكر كان شرعاً بالله ومنهم من قال لا يلقى به حيث يترك حقيقة ممنعة عند الإمامين قبل المنوع أن يترك حقيقة ممنعة في مسئلة واحدة مثل الوضوء بلا ترتيب ثم خرج منه الدم السائل لافي مسئلتين كما إذا طهر اتواب بمذهب الشافعي وصلى بمذهب أبي حنيفة ويتجه أن يقال فيه بحث لأنه أن كان المقصود من هذا التمسيد أن لا يخرج مجموع ما انتحل من الاتفاق فهو حاصل في مسئلتين أيضا وإن كان المقصود أن لا يخرج هذه المسئلة وحدها من الإجماع

(١) قوله وإتيان النساء في أدبارهن إلى أن قال وشرب النبيذ الخ يفهم من كلامه أن هذه العشرة مسائل هي منقولة في مذهب أهل السنة والجماعة وإنها من جملة المسائل الخلافية إنما الحافظ ابن حجر استظهر التجنب عنها ولكن نقل الشيخ حسن الجبيري في الحنفية المصرية في رسالته المسماة بالأقوال المعربة في أحوال الأشربة نقلا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من شرائط مذهب أهل السنة والجماعة أن لا يحرم نبيذ التمر لما في القول بتحريره من تفسيق كبار الصحابة رضي الله عنهم والأمساك عن تفريقهم من شرائط السنة والجماعة انتهى ومنه يعلم الجواب عن مسئلة إتيان النساء حيث أن الذي نقلها هم إجلاء الصحابة وكبار التابعين خصوصا ومن نقلها البخاري عن ابن عمر ومن نقلها أيضا سيدنا أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انتهى مصححه

فيكون عنه اشتراط كونه مذهباً للاجتهاد فيه مساع كباقي ومنهم من قال لا يكون المذهب الذي يذهب اليه مما ينقض فيه قضاء القاضي وهذا وجه والاحتراز منه يحصل اذا قلد مذهبا من المذاهب الاربعة المقبولة المشهورة ومنهم من قال ينشرح صدره في تلك المسئلة بما قلده فيه غير امامه ولا يتصور الا في المنبهر وقبل اذا اتبع الاكثر والقول المشهور ونحو وجه من مذهب امامه حسن واذا كلن بالعكس فصيح هذا خلاصة ما في رسالهم مع تنقيح ونحوه وروانا اختار في الجواز شرط ان لا ينقض قضاء قاض به سواء كان النقص لاجتماع معينين كل واحد منهم ما صحيح كالنكاح بغير شهود مجتمعين والا اعلان او لغيره وفي الاختيار شرط ان يشرح الصدر لمعنى في الدليل او كثرة من عمل به في السلف او كونه احوط او كونه نقصا من مضيق لا يمكن له الطاعة معه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا امرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم ونحو ذلك من المعاني المعبرة في الشرع لا مجرد الهوى وطلب الدنيا وفي الوجوب شرط ان يتعلق به حق لغيره فينتضي القاضي بخلاف مذهبه في خزانة الروايات في كشف القناع واذا قلده فيها في شيء هل يجوز له ان يرجع عنه الى فقيه آخر المسئلة على وجهين احدهما ان لا يكون التزم مذهبا معيناً كذهب ابي حنيفة والشافعي وغيرهما رحمهم الله تعالى والثاني التزم فقال اني ملتزم متبع في الوجه الاول قال ابن الحاجب لا يرجع بعد تقليده فيما قلدا اتفاقا في حكم آخر المختار الجواز لقوله تعالى فاستأوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون قاله قول بوجوب الرجوع الى من قلدا ولا في مسئلة يكون تقييد النص وهو يجري مجرى النسخ على ما قرر في الاصول ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وان العوام في السلف كانوا يستفتون الفقهاء من غير رجوع الى معين من غير انكار غل محل الاجماع على الجواز كذا في شرح ابن الحاجب واما الجواب في الوجه الثاني وهو ما اذا التزم مذهبا معيناً كابي حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى فقد اشار ابن الحاجب الى الاختلاف في ذلك من اختلاف مذهبه وأشار الى انه اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة اقاويل ففصيل لا يجوز مطلقا وفصيل يجوز مطلقة القول الثالث ان الحكم في هذا الوجه والوجه الاول سواء فلا يجوز ان يرجع عنه بعد تقليده فيما قلداى عمل به ويجوز في غيره وفي عمدة الاحكام من الفتاوى الصوفية سئل عن يوم عيد الفطر ان ترى بعض الناس ينطوعون في الجماع عند الزوال فمضعتهم عن ذلك ونهبرهم عن ورود النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة قال اما المنع فلا كبل لا يدخل تحت قوله تعالى ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى ولا ينقن وقت الزوال بل عسى ان يكون قبله او بعده ولئن كان وقته فقد روى عن ابي يوسف رحمه الله لا يكره ذلك الطوع عند الزوال يوم الجمعة والشافعي رحمه الله لا يكره ذلك في جميع الايام فثبت اعترضت على هذا المصلي فمسي ان يجيب انه تقليد في هذه المسئلة من يرى جواز ذلك او يحتاج بنا الى احتجاج به من اختار ذلك فليس لك ان تذكر على من فلا يجتهد او اخرج بدليل وفيها ايضا من التجنب والمزيدور بما قلده هذا المصلي فلا ينكر على من فعل فعلا مجتهدا او تقليد مجتهد وفي الظهيرية من فعل فعلا

مجتهد فيه او قلد مجتهدا في فعل مجتهد فيه فلا عار ولا شناعة ولا انكار عليه وفي المنهاج للبيضاوي
 لوراي الزوج لفظا كناية ورأته المرأة صر بها فله الطلب ولها الامتناع فبرجعا الى غيرهما
 (فائدة) استشكل رجل شافعي الاختلاف بين عبارتي الانوار فاجبته بما بهل الاختلاف في كتاب
 القضاء من كتاب الانوار ما حاصله اذا دوت هذه المذاهب جاز لاقلدان ينتقل من مذهب مجتهد
 الى مذهب آخر وكذا لو قلد مجتهدا في بعض المسائل وآخر في البعض الآخر حتى لو اختلفا من كل
 مذهب الا هوون كالحنفي اذا اقتصدوا رادان يأخذ بالشافعي رحمه الله للتأنيضا والشافعي من
 فرجه او امرأه واراد ان يأخذ بالحنفي للتأنيضا وغير ذلك من المسائل جاز هذا حاصل كلام
 صاحب الانوار في كتاب القضاء وقال في باب الاحتساب لوراي الشافعي شافعيًا يشرب النبيذ
 او ينكح بلاولي ويطرهما فله ان ينكر لان على كل مقلد اتباع مقلده وبعضه بالمخالفة ولوراي
 الشافعي الحنفي بأكل الضب او متروك التسبب عمدا فله ان يقول امان تعقدان الشافعي اولى
 بالاتباع واما ان ترك هذا كلامه في الاحتساب وبين القولين اختلاف اقول وحل الاختلاف
 عندي والله اعلم ان معنى قوله بعضه بالمخالفة انه بعضه بالمخالفة اذا عزم على تقليده في جميع
 المسائل او في هذه المسئلة ثم اقدم على المخالفة فهذه معصية بلاشك واما اذا قلد في هذه المسئلة
 غيره فذلك الغير هو مقلده ولم يخالفه مقلده ونقول المسئلة الثانية مبينة على قول الغير الى
 وشرذمة والاولى على قول الجمهور فافهم فان حل هذا الاختلاف قد صعب على بعض المصنفين
 (مسئلة) اعلم ان تقليد المجتهد على وجهين واجب وحرام فاحدهما ان يكون من اتباع الرواية دلالة
 تفصيله ان الجاهل بالكتاب والسنة لا يستطيع بنفسه التبع ولا الاستنباط فكان وطبقته
 ان يسأل فتبينها ما حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مسئلة كذا وكذا فاذا اخبر تبعه سواء
 كان مأخوذا من صريح نص او مستنبطاً منه او مقبلاً على المنصوص فكل ذلك راجع الى
 الرواية عنه صلى الله عليه وآله وسلم ولودلالة وهذا قد اتفقت الامة على صحته قرنا بعد قرن بل
 الامة كلها اتفقت على مثله في شرائعهم وامارة هذا التقليدان يكون عمله بقول المجتهد كالمشروط
 بكونه موافقا للسنة فلا يزال متفحصا عن السنة بقدر الامكان حتى يظهر حديث يخالف قوله هذا
 اخذ بالحديث واليه اشار الائمة قال الشافعي رحمه الله اذا صح الحديث فهو مذهبي واذا ابراهيم
 كلامي بخلاف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط وقال مالك رحمه الله ما من
 احد الا وماخوذ من كلامه ومروءة عليه الارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابو حنيفة
 رحمه الله لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي ان يفتي بكلامي وقال احمد لا تقلدني ولا تقلدن ما لك ولا
 غيره ونحذا الاحكام من حيث اخذوا من الكتاب والسنة الوجه الثاني ان يظن بنفسه انه بلغ
 الغاية القصوى فلا يمكن ان يخطئ فهما بلغه حديث صحيح صريح بخلاف مقالته لم يتركه او ظن
 انه لما قلده كلفه الله بمقالته وكان كالسفيه المجهور عليه فان بلغه حديث واستيقن بصحته لم يقبل
 لكون ذمته مشغولة بالتقليد فهذا اعتقاد فاسد وقول كاسد ليس له شاهد من النقل والعقل

وما كان احدا من القرون السابقة يفعل ذلك وقد كذب في ظنه من ليس بمصوم من الخطا
 معصوما حقيقة او معصوما في حق العمل بقوله وفي ظنه ان الله تعالى كافيه بقوله وان ذمته
 مشغولة بتقليده وفي مثله زل قوله تعالى وانا على آثارهم مقتدون وهل كان يهرىقات الملل
 السابقة الامن هذا الوجه في مسئلة في اختلافوا في الفتوى بالروايات الشاذة المهجورة في خزنة
 الروايات في السراجية ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة رحمه الله ثم قول ابي يوسف
 رحمه الله ثم قول محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى ثم يقول زفر بن هرير والحسن
 ابن زياد رحمه الله تعالى وقيل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب صاحباه في جانب الملقني
 بالخيار والاول اصح اذ لم يكن الملقني محتجدا لانه كان اعلم زمانه حتى قال الشافعي الناس كاهم عيال
 ابي حنيفة رحمه الله في الفقه في المصهرات وقيل اذا كان ابو حنيفة رحمه الله في جانب ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله في جانب الملقني بالخيار ان شاء اخذ بقوله وان شاء اخذ بقوله وان كان احدهما
 مع ابي حنيفة ياخذ بقوله البتة الا اذا اختلف المصالح على الاخذ بقول ذلك الواحد في تبع
 اصطلاحهم كما اختار الفقيه ابو الليث قول زفر في فعود المريض للصلاة انه يقعد كما يقعد المصلي في
 التشهد لانه اسرع على المريض وان كان قول اصحابنا ان يقعد المريض في حال القيام متربعا او
 محنجا ليكون قرفا بين القعدة والعود الذي هو في حكم القيام ولكن هذا يشق على المريض
 لانه لم يعود هذا القعود وكذلك اختاروا تضييع الساعي اذا سعى الى السلطان فيراذله وهذا
 قول زفر رحمه الله تعالى سد الباب السعاية وان كان قول اصحابنا لا يجب الضمان لانه لم يتلف عليه
 مالا ويجوز للمشايع ان يأخذوا بقول واحد من اصحابنا عملا لمصلحة الزمان في القنية في باب
 ما يتعلق بالفتى من التواذر قال رضي الله عنه والفتوى فيما يتعلق بالقضاء على قول ابي يوسف
 رحمه الله تعالى لزيادة تهرته وفي المصهرات ولا يجوز للفتى ان يفتي ببعض الاقاويل المهجورة
 بل منصفة لان ضرر ذلك في الدنيا والآخرة اعم بل يختار اقوال المشايخ واختيارهم
 ويقتدى بسير السلف ويكتفي باحراز الفضيلة والشرف في القنية في كتاب ادب القاضي في
 باب مسائل متفرقة في مسئلة في المسائل التي تتعلق بالقضاء فالفتوى فيما على قول ابي يوسف لانه
 حصل له زيادة علم بالتجربة وفي عمدة الاحكام من كشف البردوى يستحب للفتى الاخذ بالرخص
 فيبرأ على العوام مثل التوضي بماء الحمام والصلاة في الاماكن الطاهرة بدون المصلي وعدم
 الاحتراز عن طين الشوارع في موضع حكموا بطهارته فيها ولا يلبق ذلك باهل العزلة بل الاخذ
 بالاحتياط والعمل بالعزيمة اولى بهم وفي القنية ثم ينبغي للفتى ان يفتي الناس بما هو اسهل عليهم
 كذا ذكره البردوى في شرح الجامع الصغير ينبغي للفتى ان يأخذ باليسر في حق غيره خصوصا
 في حق الضعفاء لقوله عليه الصلاة والسلام لا يوسع الاشرى ومعاذ حين نعمنا الى اليمن
 يسرا ولا نهسرا وفي عمدة الاحكام في كتاب الكراهية سؤر الكلب والخنزير نجس خلافا
 لما لا يوجب غيره ولو افق قول مالك جاز في القنية قنية يفتي به ذهب سعيد بن المسيب ويزوج

للزوج الاول ثبت مطلقه ثلاث تطبيقات كما كانت وبغزرافته وقتبه بمقتل في المطلقات
الثلاث وبأنه الرشد بذلك ويزوجها للاول بدون دخول الثاني هل يصح النكاح وما جزاءه من
يفضل ذلك قالوا يسود ويبعد في الفداوى الاعتمادية من فداوى الدهر فتدعى ان سعيد بن المسيب
رجع عن قوله ان دخول المحلل ليس بشرط في التحليل فلو قضى به قاض لا ينفذ قضاءه ولو حكم به
ففيه لا يصح وبغزرافته وفي التحفة شرح المنهاج نقل الغزالي في الاجماع على تحفير
المقلد بين قولى امامه اى على جهة البطلان لا الجمع اذ لم يظهر ترجيح احدهما ولكنه اراد اجماع
ائمة مذهبه كيف ومقتضى مذهبنا كما قاله السبكي منع ذلك في القضاء والافاء دون العمل
لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا وانصره الغزالي كما يجوز لمن اداء اجتهاده الى
نسارى جهتين ان يصل الى ايهما شاء اجماعا وقول الامام بمنع ان كانا في حكمين متضادين
كما يجب ونحريم بخلاف فهو خصال الكفارة واجرى السبكي ذلك وتنبهوه في العمل بخلاف
المذاهب الاربعة اى مما علمت نبذه لمن يجوز تقليده وجميع شروطه عنده وحمل على ذلك
قول ابن الصلاح لا يجوز تقليد غير الائمة الاربعة اى في قضاء واقضاء وحمل ذلك وغيره من صور
التقليد ما لم يتبع الرخص بحيث تنحل رتبة التقليد عن عنقه والائمة به بل قيل فسق وهو وجبه
قبل محل ضعفه ان يتبعها من المذاهب المدونة والافس قطع انتهى

فصل في العامى **ك** اعلم ان العامى الصنف ليس له مذهب وانما مذهبه قوى المفتى في
البحر لرائق لواحد جزم واختاب فظن انه ينظره ثم اسكل ان لم يستفت قضيا ولا بلغه الخبر فعليه
الكفارة لانه مجرد جهل وانه ليس بعذر في دار الاسلام وان استفتى قضيا فاقناه لا كفارة عليه
لان العامى يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعهد على فتواه فكان معذورا فيما صنع وان كان المفتى
مخطئا فاقضى وان لم يستفت ولكن بلغه الخبر وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم افطر الحاجم
والمحجوم وقوله عليه الصلاة والسلام الغيبة تفطر الصائم ولم يعرف النسخ ولا تأويله لا كفارة
عليه عندهما لان ظاهر الحديث واجب العمل به فلا فالا لى يوسف لانه ليس للعامى العمل
بالحديث لعدم علمه بالنسخ والمفسوخ ولو لمس امرأة او قبلها بشهوة او اكله حل فظن ان ذلك
يفطر ثم افطر عليه الكفارة الا اذا استفتى قضيا فاقناه بالفطر او بلغه خبره ولو فوى الصوم
قبل الزوال ثم افطر لم يلزمه الكفارة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فلا فاهما كذا في الهبط وقد
علم من هذا ان مذهب العامى قوى مقتبه وفيه ايضا في باب قضاء الفرائض عند قوله ويسقط
اضيق الوقت والنسيان ان كان عاميا ليس له مذهب معين فذهبه قوى مقتبه كما امر حوايه فان
افتى حنفى اعاد العصر والمغرب وان افاض شافعى فلا يعيدهما ولا عبرة برأيه وان لم يستفت احدا
وصادف الصحة على مذهب مجتهد اجزاء ولا اعادة عليه انتهى وفي شرح منهاج البيضاوى
لابن امام الكاملية فاذا وقعت لعامى حادثة فاستفتى فيها مجتهدا وعمل فيها بقوى ذلك المجتهد
فليس له الرجوع عنه الى قوى غيره في تلك الحادثة مجتهدا بالاجماع كما نقله ابن المطالب وغيره

وفي جميع الجوامع الخلاف فيه وان كان قبل العمل فقال النووي المختار ما نقله الخطيب وغيره انه ان لم يكن هنالك معنى آخر لازمه بمجرد قواه وان لم تسكن نفسه وان كان هنالك آخر لم يلزمه بمجرد اقراره اذله ان يسأل غيره. وحينئذ فقد هتافه فبحي فيه الخلاف في اختلاف المفتين اما اذا وقعت له حادثة غير ذلك فالاصح انه يجوز له ان يستفتي فيها غير من استفتاء في الحادثة السابقة وقطع الكتاب الهريسي بانه يجب على العاصي ان يلزم مذهباً معيناً واختار في جميع الجوامع انه يجب ذلك ولا يفعل بمجرد التثني بل يختار مذهباً يهتده في كل شيء يعتقد ارجح او مساو بالغيره لا مرجوحاً وقال النووي الذي ينتضيه الدليل انه لا يلزم التذهب بمذهب بل يستفتي من شاء لكن من غير تعلق للرخص ولعل من منعه لم يبق بهدم تعلقه واذا التزم مذهباً معيناً فيجوز له الخروج عنه على الاصح وفي كتاب الزبد لابن رسلان والشافعي ومالك والنعمان واحمد بن حنبل وسفيان وغيرهم من سائر الائمة على هدي والاختلاف درجة وفي شرحه غاية البيان لو اختلف جواب مجتهدين متساويين فالاصح ان للقلدان يتخير بقول من شاء منهما وقدم ما في التحفة في هذه المسئلة

باب ١ وهذا الذي ذكرناه من الامر بين الامرين هو الذي مشي عليه جماهير العلماء من الاخذين بالمذاهب الاربعه ووصي به ائمة المذاهب اجمعهم قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني في البواقيت والخواهر روى عن ابي حنيفة انه كان يقول لا ينبغي لمن لم يعرف دليل ان يقضي بكلامي وكان اذا اُفتي يقول هذا رأي النعمان بن ثابت يعني نفسه وهو احسن ما قد رنا عليه فمن جاء باحسن منه فهو اولي بالصواب وكان الامام مالك يقول ما من احد الا وما خوذ من كلامه ومردود عليه الا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى الحاكم والبيهقي عن الشافعي انه كان يقول اذا صحت الحديث فهو مذهبي وفي رواية اذا رأيتهم بكلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط وقال يوم الملتزمي يا ابراهيم لا تقلدني في كل ما اقول وانظر في ذلك لنفسك فانه دين وكان رحمه الله عليه يقول لاحجة في قول احد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كثروا ولا في قياس ولا في شيء وماتم الاطاعة الله ورسوله بالنسليم وكان الامام احمد يقول ليس لاحد مع الله ورسوله كلام وقال ايضا لرجل لا تقلدني ولا تقلد من مالكا ولا الاوزاعي ولا الثوري ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث اخذوا من الكتاب والسنة انتهى ثم نقل عن جماعة عظميهم من علماء المذاهب انهم كانوا يهاونون ويقفون بالمذاهب من غير التزام مذهب معين من زمن اصحاب المذاهب الى زمانه على وجه يقضي كلامه ان ذلك امر لم يزل العلماء عليه قديماً وحديثاً حتى صار بمنزلة المتفق عليه فصار ميل المسلمين الذي لا يصح خلافه ولا حاجة بنا به ما ذكره وبسطه الى نقل الاقوال ولكن لا بأس ان نذكر بعض ما حفظه في هذه الساعة قال البغوي في مقتضب شرح السنة واثني في اكثر ما وردت به بل في عامته متبع الا القليل الذي لاح لي بنوع من الدليل في تأويل كلامه فعمل

أو بوضوح مشكل أو ترجيح قول على آخر وقال في باب الدعاء الذي يستفتح به الصلاة بعد
 ما ذكر التوجيه وسبحانك اللهم وقد روى غير هذا من الذي ذكر في افتتاح الصلاة فهو من
 الاختلاف المباح فبأيها استفتح جاز وقال في باب المرأة لا تخرج الامع محرم وهذا الحديث
 يدل على ان المرأة لا يلزمها الحج اذ لم يجد رجلاً ذا محرم يضرع معها وهو قول النخعي والحنبل
 البصري وبه قال الثوري واحد واسحاق واصحاب الرأي وذهب قوم الى انه يلزمها الخروج
 مع جماعة النساء وهو قول مالك والشافعي والاول اولى بظاهر الحديث قال البغوي في حديث
 بروح بنت واشق قال الشافعي رحمه الله عليه فان كان ثبت حديث بروح بنت واشق فلا حجة
 في قول احد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل
 ابن سنان ومرة عن بعض اشجع وان لم يثبت فلا مهر لها ولما اثارته انتهى قول البغوي وقال
 الحاكم بعد حكاية قول الشافعي ان صحيح حديث بروح بنت واشق قلت به ان بعض مشايخه قال
 لو حضرت الشافعي لقممت على رؤس اصحابه وقلت قد صرح الحديث فنزل به انتهى قول الحاكم
 وهكذا توقف الشافعي في حديث بريدة الاسلمي في اوقات الصلاة وصح الحديث عند مسلم
 فخرج جماعات من المحدثين وهكذا في المعصفر استدرك النبي على الشافعي بحديث عبد الله بن
 همر واستدرك الغزالي على الشافعي في مسألة نجاسة الماء اذا كان دون القلتين في كلام كثير
 مذكور في الاجابة وللتووي وجه ان بيع المعاطاة جائز على خلاف نص الشافعي واستدرك
 الزمخشري على ابي حنيفة في بعض المسائل منها ما قال في آية التيمم من سورة المائدة قال الزجاج
 المصعب وجه الارض زابا كلن او غيره وان كان صخر الاتراب عليه فلو ضرب المنيهم يده عليه
 ومسح لكان ذلك طهوره وهو مذهب ابي حنيفة فان قلت فاصنع بقوله تعالى في سورة المائدة
 فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه اى بعضه وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لا تراب عليه قلت قالوا
 ان من لا تبدأ الغاية فان قلت قولهم انها لا تبدأ الغاية قول متعسف ولا يفهم من قول العرب
 مسحت برأسه من الدهن ومن التراب ومن الماء الامعنى التبعيض قلت هو كما تقول والاذعان
 للحق احق من المراء انتهى كلام الزمخشري وهذا الجنس من مواخذات العلماء على ائمتهم لاسيما
 مواخذات المحدثين اكثر من ان تحصى وقد حكى لي شيخى الشيخ ابوطاهر الشافعي عن شيخه
 الشيخ حسن العجمي الحنفى انه كان يأمرنا ان لا نشدد على نائنا في النجاسة القليلة لمكان
 الخرج الشديد وما امرنا ان نأخذ في ذلك بذهب ابي حنيفة في العقود عمادون الدرهم وكان
 شيخنا ابوطاهر يرتضى هذا القول ويقول به في الأتوار وانما يحصل الحيلة الاجتهاد بأن يعلم
 اصورا الاول كتاب الله تعالى ولا يشترط العلم بجميعه بل بما يتعلق بالاحكام ولا يشترط حفظه
 بظهر القلب الثاني سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يتعلق بالاحكام لا بما يتعلق
 ان يعرف منهما الخاص والعام والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والمساخ والمذسوخ ومن السنة
 المتواتر والاحاد والمرسل والمسنود والمنهمل والمنقطع وحال الرواة جرحا وتعديلا الثالث اقاويل

علماء الصعابة فمن بعدهم اجماعا واختلافاً الرابع القياس جليبه وخفيه وتحرير الصمعيه من
 القاسد الخامس لسان العرب لغة واعرابا ولا يشترط التبصر في هذه العلوم بل يكفي معرفته بجل
 منها ولا حاجة ان يتبع الاحاديث على نثرها بل يكفي ان يكون له اصل مصحح يجمع احاديث
 الاحكام كسفن الترمذي والنسائي وغيرهما كابي داود ولا يشترط ضبط جميع مواضع الاجماع
 او الاختلاف بل يكفي ان يعرف في المسئلة التي يقضى فيها ان قوله لا يخالف الاجماع بأن يعلم انه
 وافق بعض المتقدمين او يلمس على ظنه انه لم يتكلم الاولون فيها بل تولدت في عصره وكذا معرفة
 النسخ والمنسوخ وكل حديث اجمع السلف على قبوله او تواتر اهلبيه رواه فلا حاجة الى
 البحث عن عدالة رواه وما عدا ذلك يبحث عن عدالة رواه واجتماع هذه العلوم انما اشترط في
 المجتهد المطلق الذي يقضى في جميع ابواب الشرع ويجوز ان يكون مجتهدا في باب دون باب ومن
 شرط الاجتهاد معرفة اصول الاعتقاد قال الغزالي ولا يشترط معرفته على طرق المتكلمين
 بادلتها التي يحررونها ومن لا يقبل شهادته من المبتدعة لا يصح تقليده القضاء وكذا تقليد
 من لا يقول بالاجماع كالموارج او باخبار الآحاد كالقدريه او بالقياس كالشيعة وفي الانوار
 ايضا ولا يشترط ان يكون للمجتهد مذهب مدون واذا دونت المذاهب جاز للقلد ان ينتقل من
 مذهب الى مذهب وعند الاصوليين ان عمل به في جادة فلا يجوز فيها ويجوز في غيرها وان لم يعمل
 جاز فيها وفي غيرها ولو فلد مجتهدا في مسائل واخرى مسائل جاز وعند الاصوليين لا يجوز ولو اختار
 من كل مذهب الامور قال ابو اسحاق يفتى وقال ابن ابي هريرة لا يرجعه في بعض الشروح وفي
 الانوار ايضا المنتسبون الى مذهب الشافعي وابي حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله اصناف احدها
 العوام وتقليد مذهب الشافعي متفرع على تقليد الميتا الثاني بالقول بالرتبة الاجتهاد والمجتهد لا
 يخلد مجتهدا وانما ينتسبون اليه لجرهم على طريقته في الاجتهاد واستعمال الادلة وترتيب بعضها
 على بعض الثالث المتوسطون وهم الذين لم يلقوا رتبة الاجتهاد لكنهم وفقوا على اصول الامام
 وتمكنوا من قياس ما لم يجدوه منصوصا على ما نص عليه وهو زلاهم مقلدون له وكذا من يأخذ بقولهم
 من العوام والمشهور انهم لا يخلدون في انفسهم لانهم مقلدون وقال ابو الفتح الهروي وهو من
 تلامذة الامام مذهب عامة الاصحاب في الاصول ان العاصي لا مذهب له فان وجد مجتهدا قلده
 وان لم يجد له وجد منبهرا في مذهب قلده فانه يقف على مذهب نفسه وهذا نصريح فانه قلده
 المنبهر في نفسه والمرجع عند الفقهاء ان العاصي المنتسب الى مذهب له مذهب ولا يجوز له
 مخالفته ولو لم يكن منتسبا الى مذهب فهل يجوز ان يخبره بتقليد اي مذهب شاء فيه خلاف مبنى
 على انه يلزمه التقليد بمذهب معين ام لا فيه وجهان قال النووي والذي يقتضيه الدليل
 انه لا يلزم بل يستفتى من شاء ومن اتفق لكن من غير تعلق للرخص في كتاب آداب
 القاضي من فتح القدير واعلم ان ما ذكره المصنف في القاضى ذكر في المفتى فلا يفتى الا
 المجتهدون وقد استقر رأي الاصوليين على ان المفتى هو المجتهد فاما غير المجتهد من حفظ اقوال

المجتهد فليس بمفت والواجب عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد على طريق الحكاية كما في حقيقته على جهة الحكاية فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي بأخذه المستفتي وطريق نقله كذلك عن المجتهد أحد امرين إما أن يكون له سند فيه إليه أو يأخذ من كتاب معروف تداولته الأيدي فهو كتب محمد بن الحسن وهو هاهنا من التصانيف المشهورة للمجتهدين لأنه بمنزلة الخبر المتواتر عنهم أو المشهور هكذا ذكر الرازي فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النواذر في زماننا لا يحمل رفع ما فيها إلى محمد ولا إلى أبي يوسف لأنهم نشهروا في عصرنا في ديارنا ولم تداوله الأيدي نعم إذا وجد النقل عن النواذر مثلاً في كتاب مشهور معروف كالأردية والمبسوط كان ذلك تعويلاً على ذلك الكتاب فلو كان حافظ الألفاظ بل المختلفة للمجتهدين ولا يعرف الحجة ولا قدرة له على الاجتهاد للترجيح لا يقطع بقول منها ولا يفتي به بل يحكم المستفتي فيختار المستفتي ما يسمع في قلبه أنه الأصوب ذكره في بعض الجوامع وهذا أنه لا يجب عليه حكاية كاهل يكفيه أن يحكي قولاً منها فإن المقلد إن يقلد أي مجتهد شاء فإذا ذكر أحدها فقلده حصل المقصود نعم لا يقطع عليه فيقول جواب مسئلة كذا بل يقول قال أبو حنيفة حكم هذا كذا نعم لو حكى الكل فالأخذ بما يقع في قلبه أنه الأصوب وأولى والعامي لا عبرة بما يقع في قلبه من صواب الحكم وخطئه وعلى هذا إذا استفتي قهين أعني مجتهدين فاختلفا عليه الأول أن يأخذ بما يميل إليه قلبه منهما وعدى أنه لو أخذ بقول الذي لا يميل إليه جاز لأن ميله وعدمه سواء والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل أصاب ذلك المجتهد أو أخطأ وقالوا المنتقل من مذهب إلى مذهب باجتهاد وبرهان آثم يستوجب التعزير فقبل اجتهاد وبرهان أولى ولا بد أن يراد بهذا الاجتهاد معنى التعرّي وتحكيم القلب لأن العامي ليس له اجتهاد ثم حقيقته الانتقال إنما يتحقق في حكم مسألة خاصة قلاد فيه وعمل به والافتقار لذلك باب حقيقته فيما أتى به من المسائل مثلاً والتزم العمل به على الأجل وهو لا يعرف صورها ليس حقيقة التقليد بل هذا حقيقة تعليق التقليد أو وعده كانه التزم أن يعمل بقول أبي حنيفة فيما يقع له من المسائل التي متعين في الوقائع فإن أرادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالزامة نفسه ذلك قولاً أو نية متعابلاً بالدليل واقتضاء العمل بقول المجتهد فيما احتاج إليه بقوله تعالى فاسألوا أهل الذكراً إن كنتم لا تعلمون والسؤال إنما يتحقق عند طلب حكم الحادثة المعينة وحينئذ إذا ثبت عنده قول المجتهد وجب عمله به والغالب أن مثل هذه الزامات منهم اكف الناس عن تتبع الرخص والأخذ العامي في كل مسألة بقول مجتهد أخف عليه والأدري ما يمنع هذا من النقل والعقل فكون الإنسان متبع ما هو أخف على نفسه من قول مجتهد يسوغ له الاجتهاد على ما علمت من الشرع مذمة عليه وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن أمته والله سبحانه أعلم بالصواب انتهى وهذا آخر ما اردنا براده في هذه الرسالة والحمد لله ولا وآخر

تمت

مِعْيَارُ الْقِيَاسِ

٢

فِي إِثْبَاتِ الْقِيَاسِ

مؤلفه مرقومہ

۲۰۳۱۹

محمد حبيب الحق قاضي برصالي ابن قاضيه القضاة عبد الحق صاحب ابن قاضي
خان عبد المجيد تليد خاص مرشد نا عبد الغفور بابا الغرويه
غوث سيد صاحب.

قد اعنتني بطبعه

حسين حلمي بن سعيد استنبولي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لا اله الا هو والصلاة على محمد المصطفى
وجناته وعلى من اقتداه

أحمد الله الذي جعل الفرقان تبياناً لكل شيء وموعظة للمتقين وجعل طاعة الرسول لازمة
وذريعة لسعادة المؤمنين في الدارين. جعل لامة المحمية بحجة جماع العلماء المستنبطين للتحسين
وعلى المؤمنين مزيد الاستئذان باعطاء طامة الاستنباط لامة المجتهدين القاسمين واصلوة
وسلام على من أنزل عليه الكتاب المبين وعلى آله الكاملين وصحبه الصالحين أما بعد فيقول
العبد الراجي الى عفوره القاضي محمد جليل الحق الحقني لفرمولي متأرباً بكتب السلف
حمداً وصلوة لما رأيت عموم الناس من فراطهم وتفريطهم في القياس فبعضهم يكررون القياس
كامل الحديث مثلاً وبعضهم يقررونه مع فقدان شرائطه فاردت ان أختب لدا لائل
من كتب السلف ليكون معياراً للتحالف لاثباته لمن كان أهلاً له ولنفي عن ليس
أهلاً له مع ذكر بعض المسائل متفرعة به سميت "بمقياس القياس في اثبات القياس"
حامل المقتضى "دفع الوسواس من منكره القياس" وفقى الله بخير ما في الباب
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
بدأت بسم الله وأحمد اولاً وبذكر انخير اكون متمم

عه هي فرقة يدعون انهم يعملون بالحد يعرفون بالوهابية وهكذا الفرق
التي يزعمون انهم اهل القرآن ولا يعرفون القرآن الفرقان ١٢ (مؤلفه)

اما بعد فاعلم ان الاجتهاد بذل الطاقة في حصول حكم شرعي
ظني لا بد من القياس فيما لا يجد فيه نص من الكتاب

اجتهاد وولفت جهدا واداه صواب حين كما في المنتخب الاجتهاد الافتقار
مجرد جهدا جهدا وجهاد من عاصم وذا المعنى مستفاد من قوله تعالى الذين
جاهدوا فينا لنهذيم سبلنا وان الله لمحسبين - والاجتهاد مطلقا ثم من لقياس
وغيره كما يستفاد من تفسير القاضي بضاوي في الآية المذكورة حيث قال فاطلاق
الجهاد يعلم الخ (بضاوي سورة عنكبوت)

قول ظني قيد افادى الى الحكم الحاصل بترتيب المقدمات ظني ليس لفظي
كما علم من اثر عبد الله بن مسعود في المفوضة (وهي طمرة التي مات عنها زوجها
ولم يسلم لها مهر) قال جهدا فيها برأى ان صبت من الله وان خطبت ففني
ومن الشيطان ارى لها مهر مثل نسائها لا وكس لا شطط وكان ذلك بحضرة من
الصحابه ولم ينكر عليه احد منهم فكان ذلك اجماعا على ان الاجتهاد يحتمل الخطأ
(نور الانوار لطبع مجتبائي ص ۲۲۷)

القياس في اللغة اندازه گرفتن میان دو چیز و برابری کردن و قيل في المعنى

شعر

يقاس المرء بالمرء اذا ما هو شاه وللشيء على الشيء مقاييس اشباه
وفي شرح التهذيب القياس قول مؤلف من قضاي يلزم لانه قول آخر الخ

وذلك بترتيب المقدمات مثلاً نقول كل ا ب وكل ب ج
يلزم منه ان كل ا ج. او نقول كل عالم معيّر وكل معيّر لا بد له من
مغيّر وهو الله الواجب الوجود والخالق لكل شيء -
واما القياس في الشرع فهو تقدير الفرع بالاصل في الحكم
والعلة (النار)

اما العقل فهو نور في قلب الادمي يضيئ به طريق يبتدأ به من
حيث انتهى اليه درك الحواس الخم (نور الانوار ص ١٨)
والنقل ما نقل عن الغير واللام فيه للعهد اى لنقل شرعي و
ذلك عبارة ليهنا عن ثلاثة اشياء الكتاب والسنة وجماع الامة
وساقي ذكرها -

ذكر في رسالة عقد المجيد ص قال لا ايام اشهر ستاني بالفتح
محمد بن عبد الكريم في كتابه تسمى بالليل والنحل انا نعلم قطعاً وقيناً
ان الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل بعد
واحصروا فاعلم قطعاً ايضاً انه لم يرد في كل حادثة نص فالنصوص اذا كانت
متعددة والوقائع غير متعددة ولا يتناهي لا يفسطه ما يتناهي علم قطعاً
ان القياس واجب الاعتبار حتى يكون بعد كل حادثة جهة اخرى
وايضا العلماء ورثة الانبياء ولا ينزل عليهم وحى متجدد فلا بد لهم

والسنة واجماع الامة ويدل عليه العقل والنقل اما
العقل فلان النصوص متناهية والوقائع غير متناهية فالقياس
واجب الا اعتبار حتى يكون بصد كل حادثة اجتهاداً

من الاجتهاد على وفق الاصول حتى يتنبطوا الفروع منها الخ
قال لقاضي البغوي اے بعد اللہ در فی الوار التشریل استدلل بہ
على ان القياس حجة من حيث امرنا مجاوزة من حال الى حال وجملا
عليها في حكم لما بينهما من المشاركة المقضية له (بيضاوي ص ١٩١ الجزء
الثامن والعشرون)

وقال مولانا الجيون في التفسير الاحمدى تحت هذه الآية بعد اثبات
القياس بدلالة النص او نقول ان الله تعالى امرنا بالاعتبار
والاعتبار رد الشيء الى نظيره وهو علم شامل للقياس والمثلثات
(العقوبات) وحينئذ يكون اثبات حجة القياس بعبارة النص
فذا دليل جامع بين العقل والنقل وقد تمسك به صاحب
المدارك والبيضاوي

و ذكره العلامة شيخ سليمان الحنفى في فتوحات الالهية المشهورة
بالجل ص ١٢٤ جلد اول في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا

واما النقل فعلى ثلاثة انواع الكتاب وهو قوله تعالى
فَاعْتَبِرُوا يَا اُولِيَ الْاَبْصَارِ

الله الآية وفي الآية اشارة لادلة الفقه الاربعة فقوله طيعوا الله اشارة
للكتاب واطيعوا الرسول اشارة الى السنة وقوله اولى الابصار اشارة
الى الاجماع وقوله فان تنازعتم اشارة الى القياس الى آخره
ما نص في الصفحة الآتية قوله فان تنازعتم الظاهر انه خطاب مستقل
مستأنف موجه للمجتهدين

وايضا ذكر البيضاوي في تفسيره فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون
وفي الآية دليل على وجوب المراجعة الى العلماء في ما لا تعلم ثم قال
في تفسيره وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس الحق ولتبين علم من ان ينص
المقصود ايرشد الى ما يدل عليه كالتيسار ودليل العقل ولعلمهم
يتفكرون ان يتأملوا فيه فيتنبوا للحقائق انتهى -
وايضا اشار اليه كمالين على الجالين وغيره

ولما السنة فمن معان جبلان رسول الله ﷺ لما بعثه الى
اليمن قال كيف تقضى اذا عرض لك قضاء قال قضيه بكتاب الله
قال فان لم تجد في كتاب الله قال فبسنة رسوله الله ﷺ قال
فان لم تجد في سنة رسوله الله ﷺ قال اجتهد برأى ولا اله
قال) فضر رسول الله ﷺ على صدره وقال الحمد لله الذي
وفق رسول الله ﷺ لما يريد به رسوله الله ﷺ (رواه الترمذي ابو داود

اعلم ان حديث ما ذكرنا من اشياء معنا كما صرح به الامام حجة الله ابو حامد الغزالي
وقال هذا تلقينه الامة بالقبول من قمر الاقمار ص ١٢٤)
والضاح حديث علي رضي الله عنه عن علي رضي الله عنه قال بعثني رسول الله ﷺ الى اليمن قاضيا
يا رسول الله ﷺ ترسلني وانا حديث السن لا اعلم لي بالقضاء فقال ان الله يهدي
قلبك ويثبت لسانك اذا تقاضا اليك رجلان فلا تقض للاول
حتى تسمع كلام الآخر الحديث رواه ابو داود وغيره

سنة لا علم لي اية كلاما سنة قوله سيهدي قلبك اية يرشدك الى طريق تبتاط ايقان بار
الذي محمد قلبك الخ (مرقاة على المشكوة ص ٣٢٥ باب اللؤلؤ بالقضاء

والداري) وما اجماع الامة فقال حصة الملك الخ قد حصل العلم
بالتواتر انهم اذا وقعت لهم حادثة شرعية من حلال او حرام
ابتدأوا بكتاب الله تعالى فان وجدوا فيه نصا او ظاهرا فاستكوا به
وان لم يجدوا فيه فرغوا الى السنة وان لم يجدوا في الخبر فرغوا
الى الاجتهاد (در المسائل عقدا لجديد)

اقول قد انعقد الاجماع على حجية القياس في الفروع الا ترى ان اسلف قسموا
الحج لشرعية الى الاربعة واستنوا بمباحث الاربعة وسموا بفنونها واقساما وابعانها و
امضا عليها لتأخرون جماعها الخ واورده علينا بعض منكروا القياس ويستدلوا
بقوله تعالى واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ
فروده الى الله والرسول حيث منا بالرواية الى الله والرسول وما منا بالرواية
الى غيرهما فكيف يكون استدلالا للقياس فاجاب عنه صاحب التفسير الاحمري
ان الرواية عليها (لما المراد الكتاب والسنة معا) على وجه القياس واطاعة
اولي الامر اعظم والمراد به كل اولي الحكم اما ما كان او امير سلطانا كان او حاكما
عالميا كان او مجتهدا قاضيا كان او مفتيا على حسب المراتب لان النص مطلق
فلا يقييد من غير دليل مخصوص

فالإسلام ما ضل إلى يوم الدين برغم المضلين فمحمد رسول
الله خاتم النبيين على القرأتين باليقين ومن أنكر الحتم

هذا تحقيق ثانٍ لاثبات القياس يعني الإسلام جاري إلى يوم القيمة كما هو
المعتقد لأهل الإسلام ثبت بدلائل عقلية وعقلية أما العقلية فما حاصله أن النبوة
ختمت من لدن رسولنا محمد وانقطع الوحي بنوعيهما وجري القياس للإسلام
فيلزم منه بالضرورة أيضا عقلا أنه لو لم يكن القياس جائزا لانسحب جري الشريعة
لأن النصوص انقطعت والوقائع لا تنقطع إلى القيمة المعنوية بطل فالكبرى
أيضا لـ عدم جواز القياس مع انقطاع الوحي لعدم جري الشريعة يكون
باطلا وينعكس أن القياس جائز للضرورة والشريعة ما ضل بالضرورة ولذلك فإن
المقدّمون وفرعوا عليها مطابقا لكلام العرب إلى اغتناننا عن الاغيار وذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء

وباق شرعه في كل وقت إلى يوم القيمة وانحال
اعلم أن الفرق التي تسمى بالقاديانية يتبعون الفضل الأعظم الموسوم به مرزا
غلام أحمد القادياني ويوولون الكتاب تأويلا على ما حيث قالوا في
قوله تعالى وإن من أمة إلا ضل فيها نذير أنه لعل عهد من بني كما كان قبل
أنبي عليه السلام لأن النبوة رحمة وإبلاغ فينبغي أن لا ينقطع إلى يوم القيمة إلى آخر

ما قالوا وحدها وشروا وكرها ففقل في الجواب انكم سلمتم القياس بقولكم ان النبوة جهة فينبغي ان لا ينقطع وتفصيل ذلك ان القياس خلف عن الوجي فاذا انقطع الوجي ختم النبوة قام القياس مقامه والمجتهد خليفة النبي عليه السلام فاذا قال النبي قام ابو بكره على منده ثم وثم لما قال النبي عليه السلام العلماء ورثة الانبياء وقال علماء رتي كانبيا بنى اسرائيل -

واما ختم النبوة فمن القطعيات عقلا ونقلا قال الله تعالى ما كان محمدا با احد من رجا لكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان الله بكل شيء عليما قال القاضي البغضاوي ختمهم (ا) ختم محمد النبيين (او ختموا به) (على القرآنيين) ولو كان له ابن بالغ لاق منصبه ان يكون نبيا ولا يقدح فيه نزول عيسى بعده لانه اذا نزل كان على دينه مع ان المراد اخر من نبي وكان الله بكل شيء عليما فيعلم ما يليق بان ختم به النبوة (الوارث للتزليل بحجج الشافعي والعشرون ص ١٤١)

وبكذا في تفسير الجلالين وحاشيته اسماء به ففوح الالهية - وفي موهب عليه ما كان محمد نبي محمد ابا احد من رجا لكم پير پير كي از مردمان شما و اگر چه پدر طيب قائم و ابراهيم بوده اما ایشان بحد جلال نرسیده اند و لكن رسول الله و لكن او فرستاده خداست و خاتم النبيين و مظهر فيهم ان يعني بدو مظهر کرده شد و نبوة و پيغمبری برو ختم کرده و خاتم يعني اخر تيز هست يعني او اخر انبيا هست (حسيني ص ١٤١) فالحاصل ان المفسرين يتفقون في ذلك -

فهو من الكافرين بالبراهين من الكتاب السنة واجماع الامة

اما الكتاب فقد حررته نفسه وانا السنة فعن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم مثلي ومثل الانبياء كمثل قصير قصير احسن بنيانه ترك منه موضع لبننة
فطاف به النظارة فيحبون من حسن بنيانه الا موضع تلك اللبننة فكنيت انا سدا
موضع اللبننة فختم لي النبيان وختم لي الرسل وفي رواية فانا اللبننة وانا خاتم النبيين
متفق عليه (مشكوة ص ۳۸) وفي هذا الحديث دليل العقل ايضا وهو الاظهر لا ولي
الالباب وفي الحديث لا تقوم الساعة حتى يبعث دجالون كذابون كلهم يزعم
انه نبي وانا خاتم النبيين الانبياء بعدى رواه ابو داود - وفي الحديث لانا اخر الانبياء
ونتم آخر الامم

پس خدا بر ما شریعت ختم کرد و بر رسول ما رسالت ختم کرد
اقول الله جالون الكذابون في الحديث ثم يشمل الى شرزته القاديان وعلى
الخصوص الى زعيمهم لان كذبه ووجه شهره يظهر من الشمس على من راي كتبه او سمع وان
لم يراه لضرب

قد تكرر لعين ضوء الشمس من رمد وبيكر الفم طعم المساء من سقم
يعني نبوة محمد عام شتمت جميع الناس كافة قال الله وخرجنهم وكافة للناس
وحجة للعالمين الايات وفي الحديث بعثت الى الناس عامرة على ان بعثته

شأن المحسن أيضا كما في سورة الحن من تفسير الغزيرى وغيره وفي الاحبار للقرالى
الخر قال مؤلف الامالى

ونتم الرسل بالصدر المعد
بنى هاشمى في جمال

تنبيه العلموا اسعدكم الله يا اخوان الاسلام ان الفرقة اسماء بالقادسية
اهل للطر والذلة وعدم الاحسان فيجب على اولى الاعمال على اصحاب ازمة
السلطنة الباكستانية ان يذللوا القادسيين بوضع حجرية عليهم واجاب
علامة الامتياز عليهم ليميزوهم من اهل الاسلام احدنا عليهم واليضا يجب ان
ليطردوهم عن مجالس المشورة بين المسلمين وان يخرجوهم عن غمود عمل السيادة و
الامارة في المحاكم كلها. وان لا يشتركوا في استصواب الا ارا لا ان يحفظوا المسم
حقوقهم كما للمهندسين ولكن لا يجوز ان يؤذوا تشهير ابا عليهم كما يفعلون ذلك
لانه لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا ينبغي الاحسان بهم لانهم
يزدادون به غيا وعنادا

وعن القن منقصة وذمنا

ارمى الاحسان عند احر ديننا

وفي شدق الافاعى صارمتنا

كقطر صار في الاصداف ورا

الهم انا الحق حقا واذننا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابا

وبعض من ينكر الختم القادنيون فاحذرهم قاتلهم الله ائى
يؤفكون لكن المجتهدا لطلق فقد من الدهر اما المقيد فعلى

مراتب

اقول نقل مولانا محمد ايوب فى در المسائل عن الوار التتريلى ان المجتهد
من جمع خمسة انواع من العلوم علم كتاب الله وعلم سنة رسول الله وعلم اقاويل
السلف من اجماعهم وختلافهم وعلم اللغة وعلم القياس وبوطيق استنباط الحكم
من الكتاب السنة فاذا عرف من كل هذه الانواع مظهره فوجيئذ يجتهد
واذا لم يعرف فبسيطة التقليد وان كان شجراً فى مذيب من السلف الخ وهذا المستند
عن ما مضى يعنى انا اثبتنا القياس بالدلائل ولكن لا يكون كل واحد مجتهد كما نرى
بعض الناس مع فقد ان القياس وسأوضح هذه المسئلة ردا لمن يستدرجوا
مدارج الوار فاقول قال صاحب در المسائل نقلا عن رسالة التقليد للسيوطى
المجتهد المستقل هو الذى يتقفل بقواعده لنفسه بنار عليها الفقه خارجا عن
قواعد المذاهب الاربعه وهذا شئ فقد من الدهر ولوارده انسان اليوم لا ينتفع
عليه وقال صاحب الدر المختار نقلا عن ابى القاسم كحفى المجتهد لطلق فقد
من الدهر واما المقيد فعلى سبع مراتب وعليها اتماع ما صحه وما زحموه (رد
المختار الجلد الاول ص ٩٠) وانما قلت بضع مراتب لان العلماء مختلفين
فى طبقات الفقهاء عددها فالان شرع فى تفصيل عبارة الدر المختار والمذكور فيها

قال مولانا عبدالحى فى النافع الكبير قال ابن كمال إفتقار على سبع طبقات الأولى
طبقة المجتهدين فى المذهب كإبى يوسف (هو القاضى يعقوب بن إبراهيم)
ومحمد (ابن حسن الشيبانى) وغيرهما الثلاثة طبقة المجتهدين فى المسائل التى لا
فيها عن صاحب المذهب كالخفاف الطحاوى وقاضى خان وشمسهم الأربعة
طبقة أصحاب التخرىج كالرازى وضرا به يقدرون على تفصيل قول مجمل و
الحاشية طبقة أصحاب الترجيح كإبى الحسين القدورى وصاحب الهداية والسادسة
طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين القوى والضعيف كصاحب الكثر ومثله
السابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على التمييز ونحن العوام الخ وكذا ذكره
عمر بن عمر الزهرى واتباعه الخ وقال بعض العلماء ادنى شرط للمجتهد أن يحفظ
المبسوط (النافع الكبير ص ٩٤) لغاية من مختصراً

و اما التقليد فهو قبول قول الغير من غير أن يعرف حقيقة وذلك فى الشرع
وفى اللغة تعليق القلاوة فى العنق وبين المعنيين مناسبتة لما فى الحديث من
خرج من الجماعة قد شرب فقد خلع ربة الاسلام عن عنقه ثم علم أن التقليد ضربان
حرام تقليد الأباء والأكابر فى الأباطيل والناسخ كما قال الله تعالى وإذا
قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما آباؤنا عليه وآبائنا ولو كان
آبائهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون ط الآيات
اقول بتقليد الأئمة والعلماء الصالحين ثبت بالنصوص والاجماع

عنه طبقة المجتهدين فى الشريعة كالأربعة نفر الطبقة الثامنة الخ

وأما التقليد فهو قبول قول الغير من غير أن يعبر بحقيقته وهو
نوعان أحرام وجائز أما الحرام فالتقليد بالآباء في الأباطيل والناسيخ
وأما الجائز فالتقليد لعلماء بحسب المراتب للعوام والخصم للخواص
المذاهب الأربعة فمن شدد شدة في النار والفتوى بالعمل على

قال الله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم إلى آخره
فقد ذكر الكمالين علي الجليلين رواية حميد بن عمار عن ابن المنذر والحاكم
عن ابن عباس قال هم (أي أولى الأمر) أهل الفقه في الدين وعن
أبي العالية هم أهل العلم الأثرى أنه يقول ولوروده إلى الرسول إلى
أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه وقال مؤلف تفسير الأحمدي
وأطاعة أولى الأمر أعم والمراد به كل أولى الحكم إلى آخره ما رقت نقلاً
وقوله تعالى فاسألو أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون قال صاحب التلخيص

شعر

وإيمان المقلد ذو اعتبار
بالأولع الدلائل كالنضال
قال مؤلف در المسائل نقلاً عن التفسير المظهرى أن أهل السنة والجماعة
قد اختلفت بعد القرون الثلاثة على أربعة مذاهب ولم يبق في الفروع
مذهب سوى المذاهب الأربعة فقد انعقد الإجماع المركب على بطلان

قول يخالف كلهم وايضا قال السيد الطحطاوي في حاشية الدر المنحة
قال بعض المفسرين ان هذه الطائفة الناجية المسماة بأهل السنة والجماعة
قد اجتمعت اليوم في المذاهب الاربعة هم المحققون والمالكيون
والشافعيون والحنبلية ومن كان خارجا من هذه المذاهب الاربعة
من ذلك الزمان فهو من اهل النار (عقد جديد ص ١٥)

وقد حقق صاحب الاشباه في القاعدة الاولى من النوع الثاني من
الفن الاول فقال مما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى بشئ مخالف للاجماع
وهو ظاهر وما خالف الائمة الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه
خلاف لغيرهم والفتوى بالعمل على احد المذاهب الاربعة فقد صرح
في التحرير والاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للاربعة
لانضباط مذاهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم (اشباه ص ١٩ طبع في
الامة اذا اختلفوا على احوال كان اجماعا منهم على ان ما عداهما باطل منشأ
لانحصار المذاهب في الاربعة وبطلان الخامس (نور الانوار ص ٢٢٢)
وفي الحديث لا تجتمع ائمة على ضلالة ويد الله على الجماعة
ومن شذ شذ في النار وقال اتبعوا السواد الاعظم فانه من شذ شذ
في النار الاحاديث الخ

لكن الواجب العمل بواحد من المذاهب الاربعة الا على الكل

احد المذاهب الاربعة فان كنت في مذهب الامام فعليك
بالدوام الى قيام وفي الخبر ستفرق متى تلت سبعين

قال حجة الله العزالي في الاحيار من ليس له رتبة الاجتهاد
وهو حكم كل اهل عصر انما يفتي فيما يسأل عنه ناقلا عن مذهب
صاحبه فلو ظهر له ضعف مذهبه لم يجوز له ان يتركه وليس له الفتوى
بغيره (در المسائل ص ١)

وقال القسستاني في شرح النقاية من جعل الحق متعديدا
كالمتزلة اثبت للعامة الخيار في الاخذ من كل مذهب ما يهواه
ومن جعل الحق واحدا للعلماء الزم للعامة اما واحدا فلو اخذ
من كل مذهب مذهب سباهه لصار فاسقا تاما كما في شرح
الطحاوي اخر قلت هـ

وحق حصر اربع المذاهب فكل منه معمول الرجال

فان اخترت مذهب ابي حنيفة فلا تعرض الى الباقي بحال

تنبيه اعلم ان مذهب ابي حنيفة مشهور المذاهب وعليه عم غفيرة
من المسلمين كما هو الظاهر لكل من سار في ابلاد ولما كان من دواب
الجمامير العمل بجملة الآراء ينبغي لحكام المسلمين حتما ان ينفذوا الفقه

فرق كلهم في النار الأناجية الحديث وقال الله تعالى وإن
هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم

الحقبة اصولاً وفروعاً وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والحمد
قال مولانا حميدون في التفسير الاحمدى عند قوله تعالى وإن
هذا صراطي مستقيماً الآية في الجذر الثامن ذكر في المدارك ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم خط خطاً مستقيماً وقال هذا سبيل
الرشد وصراط مستقيم فاتبعوه ثم خط على كل جانب ستة
خطوط محالة ثم قال هذه سبل على كل سبيل منها شيطان يدعو
اليه فاجتنبوها وتلا هذه الآية ثم يصير كل واحد منها اثنا عشر طريقاً
فاضرب ستة في اثني عشر يحصل لك اثنان وسبعون فهذه
بالكثرة والواحد المستقيم اشارة الى الناجية هكذا يفهم من الحديث و
الفرق كما اشار اليه النبي عليه السلام بخطوط الممالة - الروافض
والخوارج والجمورية والقدرية والجمية والمجبية ولكل واحد
اثنا عشر شعب مذكورة باساميها في المطولات لا يسعها هذا
المختصر فان شئت فارجع الى التفسير الاحمدى واليعنى وغيرهما
تقف عليها - والآن اذكر عقائد هذه الستة مختصراً ثم اذكر ما به

عن سبيل ذالك وصاكم به لعلكم تتقون سورة انعام

الاستيثار الناجية مختصة بالشا الله تعالى قال وفض يا جميعهم
لا يسنون الجماعة والاقامة والمسح على الخفين والتراويج ويلعنون
الصحابة كلهم الاعلى النحر

والخارجية يكفرون اهل القبلة بالذنب ويلعنون عليا رضي الله عنه
والجبرية يقولون لا اختيار للعبد أصلاً وإنما عليه الجبر ويقولون المال
محبوب الله تعالى الى آخره يقولون -

والقدرية يقولون يفعل كله للعبد فيلزم فيه شرك ولا يوجد
الجماعة وينكرون الميثاق النحر

والجبرية يقولون الايمان بالقلب دون اللسان وينكرون عذاب
القبر وينكرون قبض الملك الروح .

والمرجبة يقولون ان الله تعالى خلق آدم عليه السلام على
صورته وبان له جسم وتخيّر اعدا لعرش مكانه وبان العبد لا يضره الذنب
بعد الايمان وينكرون الصلوة والزكاة ويؤمنون بالنسائش
الرياحين فليأخذوا من يشاء بغيب نكاح العياذ بالله وفي
هذه الاقوال انكار كثير من الآيات والسنن واقوال الصحابة

والواحدة الناجية من كان على السنة والمجماعة

فلذلك هلكوا الخ

ويرد علينا ان كل فرقة يدعون النجاة ويؤولون الآية ويثبتون
بانها هي الناجية -

فاجاب عنه المؤلف المذكور فقال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
عن الواحدة الناجية فقال عليه السلام من كان على السنة وبجماعة
وفي رواية ما انا عليه واصحابي وفي رواية عن ابن عباس من كان
فيه عشر خصال - تقضيل الشخين وتوفير الختتين وتظيم القبلتين و
الصلوة على الجنائزين - والصلوة خلف الامامين والمسح
على الخفين - وترك الخروج على الامامين والقول بالتقديريين
والاساك عن الشهادتين واداء الفريضتين الخ
وتركت التفصيل مخوف التطويل والله على ما نقول وكيل

فان قيل ان خطأ المجتهد في اجتهاده فكيف يجوز لنا الاتباع.

اقول المجتهد مثاب وان خطأ كما في الحديث فعن عبد الله بن عمرو ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حكم الحاكم فاجتهد و اصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد وخطأ فله اجر واحد متفق عليه مشكوة باب العمل بالقضاء ص ۳۲۴

وهذا كما في مسألة الاجتهاد لمن اشتهر عليه اقبلة يجوز له العمل بالرأى وان خطأ الخ

فان قيل الحق واحد فمن اين المذايب الاربعة اقول في الخبر اختلاف ائمة رحمة وفي الخبر اصحابي كالنجوم بايهم اقتدتم اهتديتم وغيره من الدلائل مشعرة بجواز الاختلاف وجواز تقليدكم مع اختلاف الائمة ولان لكل مقلد ظن غالب وبه ثبت المقصود ولان الاعمال بالنيات ولكل امرء ما نوى الحديث وعليه السواد الاعظم هـ

به محمد برسان خویش را که دین همه او است

اگر به اوز رسیدی تمام بولہبی است

شعر فارسی

ہم شیران جهان بستہ این سلسلہ اند

رو بہ ازجیلہ چہ سان بگسلد این سلسلہ را

و آخر دعوانا ان الحمد للہ رب العلمین و الصلوٰۃ والسلام
علی سید المرسلین .

قد فرغت من هذه الرسالة في التاسع

من المحرم يوم الجمعة سنة ١٣٤٣ ثلث

وسبعين بعد الألف وثلثمائة من

هجرة رسول الثقلين صلوات الله عليه

وسلم متفئلاً به

رقمها العبد الراجي الى عفوره القوي

محمد جيب الحق

القاضي في بلدة فورملي من بلاد ضلع

مردان پاکستان

الكتب المطبوعة في مكتبة اشيق كتاب أوى

- ١- علماء المسلمين ووهابيون : صفحة ١٦٣ . ١٩٧٣
- ٢- المنحة الوهابية في رد الوهابية : صفحة ١٦. ١٩٧٣
- ٣- المنتخبات : صفحة ٢٤. ١٩٧٣
- ٤- المتنبي القادياني : صفحة ٨. ١٩٧٣
- ٥- مفتاح الفلاح : صفحة ٨٨ ١٩٧٣
- ٦- خلاصة التحقيق : صفحة ١١٢ ١٩٧٤
- ٧- خلاصة الكلام (الجزء الثاني) : صفحة ١١٢ ١٩٧٤
- ٨- اثبات النبوة مع هدية المهديين : صفحة ٢٥ و ١٦. ١٩٧٤
- ٩- حجة الله على العالمين (المجلد الثاني) : صفحة ١١٢ ١٩٧٤
- ١٠- المستند المعتمد : صفحة ١٦. ١٩٧٥
- ١١- التوسل بالنبي وجهلة الوهابيين : صفحة ٢٠٤ ١٩٧٥
- ١٢- الصواعق الالهية مع فتنة الوهابية : صفحة ٦٤ و ١٣ ١٩٧٥
- ١٣- البصائر لمنكري التوسل بأهل المقابر : صفحة ٢٦٤ ١٩٧٥
- ١٤- نخبة الآلى شرح قصيدة الآمالى : صفحة ١٩٢ ١٩٧٥
- ١٥- القول الفصل شرح الفقه الاكبر : صفحة ٢٠٧ ١٩٧٥
- ١٦- الدولة المكية بالمادة الغيبية : صفحة ١٥٢ ١٩٧٥
- ١٧- الدرر السنية في الرد على الوهابية ،
رسالة النصر في ذكر وقت صلوة العصر.
- مجموعة على ثلاث رسالة : صفحة ١٠٢ ١٩٧٦
- ١٨- انصاف ، عقد الجيد ، مقياس القياس : صفحة ٧٥ ١٩٧٦

١٩٧٦	١٢٠	صفحة	١٩- الفجر الصادق في الرد على المنكرى التوسل : والخوارق ، ضياء الصدور
			٢٠- ضلالات الوهابيين ، بحث التلقين
١٩٧٦	٦٩	صفحة	اوراق البغدادية في الحوادث النجدية :
١٩٧٦	٢٣٢	صفحة	٢١- تطهير الفؤاد ، شفاء السقام :
١٩٧٥	٤٨	صفحة	٢٢- سيف الجبار :
١٩٧٥	٣٣٥	صفحة	٢٣- الفقه على المذاهب الاربعة :
١٩٧٢	٤٠٠	صفحة	٢٤- الانوار المحمدية (المجلد الاول) :
١٩٧٤	١٦٠	صفحة	٢٥- دُرّ المعارف (بلسان فارسي) :
١٩٧٥	١٢٨	صفحة	٢٦- الاصول الاربعة في ترديد الوهابية :
١٩٧٥	٩٦	صفحة	٢٧- صرف عربي وعوامل :
١٩٧٥	٣٢	صفحة	٢٨- كتاب الصلوة :
١٩٧٥	٢١	صفحة	٢٩- جزء عم من القرآن الكريم :
			٣٠- المنقذ من الضلال ، الحمام العوام عن علم الكلام
١٩٧٦	١١٢	صفحة	٣١- المسائل المنتخبة ، التوسل بالموت :
١٩٧٦	١٠٢	صفحة	٣٢- غاية التحقيق (سندي) :
١٩٧٦	٨٦	صفحة	٣٤- مناقب شاه نقشبند فارسي :
١٩٧٦	٣٠٤	صفحة	٣٥- بهجة السنية :
١٩٧٦	٩٦	صفحة	٣٦- الخيرات حسان (بلسان اردو) :
١٩٧٦	١٦٠	صفحة	٣٧- حسام الحرمين على منحرك الكفر والمين :
١٩٧٦	٤٨	صفحة	٣٨- مسلك مجدد ألف ثاني :
١٩٧٢	٤٨	صفحة	٣٩- نور الايمان بزيارت آثار حبيب الرحمن :
١٩٧٦	١٣٢	صفحة	٤٠- الوسيلة العظمى :
١٩٧٢	٤٦	صفحة	٤١- الناهية عن طعن أمير المؤمنين معاوية :
١٩٧٦	٧٦	صفحة	٤٢- عقائد نظاميه ، قصيدة بدء الأمل :

**PUBLISHED FROM IŞIK KİTABEVİ
(P. K. 35, FATİH - İSTANBUL, TURKEY)**

ENGLISH

- | | | |
|-----|--|--------|
| 1 — | ENDLESS BLISS, FIRST FASCICLE | |
| | 168 pages, 3rd ed. 1975 | 10.— T |
| 2 — | ENDLESS BLISS, SECOND FASCICLE | |
| | 192 pages, 2nd ed. 1975 | 10.— |
| 3 — | ENDLESS BLISS, THIRD FASCICLE | |
| | 176 pages, 1st ed., 1975 | 10.— |
| 4 — | THE RELIGION REFORMERS IN ISLAM | |
| | 240 pages, 2nd ed., 1974 | 10.— |
| 5 — | THE SUNNI PATH | |
| | 80 pages, 4th ed., 1975 | 5.— |
| 6 — | ANSWER TO A UNIVERSITY STUDENT | |
| | 20 pages, 1st ed., 1971 | 1.— |
| 7 — | BELIEF AND ISLAM | |
| | 100 pages, 5th ed., 1975 | 5.— |
| 8 — | ANSWER TO AN ENEMY OF ISLAM | |
| | 128 pages, 1st ed., 1975 | 5.— |
| 9 — | ADVICE FOR THE WAHHABI | |
| | 1st ed., 1975 | 10.— |

FRENCH

- | | | |
|-----|--------------------------------|-----|
| 1 — | LA VOIE DE EHL-I SUNNET | |
| | 68 pages, 1st ed., 1974 | 5.— |
| 2 — | FOI ET ISLAM | |
| | 96 pages, 3rd ed., 1974 | 4.— |

GERMAN

- | | | |
|-----|--------------------------------|-----|
| 1 — | DER WEG DER AHL-I SUNNA | |
| | 96 pages, 1st ed., 1975 | 5.— |
| 2 — | GLAUBE UND ISLAM | |
| | 88 pages, 2nd ed., 1973 | 2.— |



E

CALL No. ۲۹۷۳۱ ACC. NO. ۲۰۳۱۹

AUTHOR دکتر الله آبادی

TITLE مجموعہ شتعلہ علی دلاش سال

THE BOOK MUST BE CHECKED AT THE TIME
OF ISSUE



MAULANA AZAD LIBRARY **ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY**

RULES:—

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of **Re. 1-00** per volume per day shall be charged for text-books and **10 Paise** per volume per day for general books kept over - due.

Aug

15-25-26